جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجا)

إعداد
سائد تحسين حافظ ياسين

إشراف
الدكتور رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2014م

المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجا)

إعداد

سائد تحسين حافظ ياسين

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/1/28م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

قدوتنا محمد بن عبد الله "صلى الله عليه وسلم"

إلى منبعي في هذه الحياة وملاذي بعد الله

إلى من أشبعني من حنانه ورعايته، إلى من احتضنني قلبه الطيب وأزال بابتسامته الحنونة كل همومي، إلى من أمسك بيدي وقادني إلى شاطئ الأمان.....

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إليك يا من يبذل جهده ويفني عمره لإسعادي

إليك يا من أفديك بروحي..... إليك "أبي العزيز" ..... كل إحترامي وتقديري

إلى سيدة الكون والوجود..... ست الحبايب "أمي الحبيبة." .....

بحر الحنان والوفاء المكنون..... إلى من سهرت الليالي على راحتي ولم تبخل علي بذرة عطاء

أطال الله في عمرهما

إلى من ساندوني ووقفوا إلى جانبي، إلى من عشت معهم أحلى أيام طفولتي وحياتي

إخوتي وأخواتي الأعزاء.....

إلى كل من يُكن لي في قلبه كل الحب والاحترام

إلى عائلتي الكريمة .....

لكم مني كل الشكر والعرفان، لكم كل إحترامي وتقديري

أهدي هذا العمل المتواضع

سائد ياسين (الجنيدي)

الشكر والتقدير

أحمدك ربي وأشكرك أولا وأخيرا على منحي القدرة على إستكمال مسيرتي العلمية وأصلي وأسلم وأبارك على سيد المرسلين وخاتم النبيين رسولنا الكريم وبعد :

فإنني أتقدم بالشكر والعرفان الى الأستاذ الفاضل الدكتور رائد نعيرات على مابذله وقدمه لي من توجيه وسعة صدر ومساعدتي على تخطي جميع المصاعب والمعيقات من أجل اتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان الى الدكتور نظام صلاحات على تشرفه بمناقشة هذه الرسالة وما بذل من جهد وعناء في سبيل هذا العمل المتواضع وتكبده عناء السفر.

كما وأقدم شكري وإمتناني الى الدكتور الفاضل نايف أبو خلف على جهوده التي بذلها في سبيل انجاح هذا العمل بكل التوجيهات التي طرحها فلك مني كل الشكر والاحترام والتقدير.

كما ونقدم شكرنا الجزيل لكل من ساهم في بجهد قل أو كثر في إتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر قيادة قوات الأمن الوطني الفلسطيني على ما قدموه لي من مساعدة لإتمام وإنجاح هذا العمل إليكم جميعا عظيم الشكر والإمتنان.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجا)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ط
فهرس الملاحق	ك
الملخص	ل
الفصل الأول: خطة البحث	1
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	5
أسئلة الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
فرضيات الدراسة	7
المنهجية المتبعة	8
مجتمع الدراسة وعينتها	9
حدود الدراسة	9
أقسام الدراسة	9
الدراسات السابقة	10
الفصل الثاني: الاطار النظري	13
توطئة	14
المبحث الأول: التنمية وتطورها	17
المطلب الأول: مفهوم التنمية	17
المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياسية	18
المطلب الثالث: نظريات التنمية السياسية	21
المطلب الرابع: معوقات التنمية السياسية	24

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: التنمية السياسية في فلسطين	27
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية في فلسطين	27
المطلب الثاني: تاريخ التنمية السياسية في فلسطين	29
المطلب الثالث: معوقات التنمية في الأراضي الفلسطينية	37
المبحث الثالث: المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية	43
المطلب الأول: أهداف وأليه تقديم المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية	43
المطلب الثاني: أشكال المساعدات والتمويل الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية	46
المطلب الثالث: حجم ومصدر المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية	49
المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات إستغلال المساعدات الدولية	54
المطلب الخامس: المساعدات الدولية وأثرها على تحقيق التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية	55
المبحث الرابع: المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية	59
المطلب الأول: المساعدات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية	59
المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية للمساعدات المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية	61
المطلب الثالث: معوقات المساعدات الأمريكية لدعم الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية	65
المطلب الرابع: المساعدات الاقتصادية والإنسانية الأمريكية للسلطة الفلسطينية	68
المبحث الخامس: أبعاد المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية	71
المطلب الأول: البعد السياسي للمساعدات الأمريكية	71
المطلب الثاني: البعد الأمني للمساعدات الأمريكية	72
المطلب الثالث: أثر طلب العضوية في الأمم المتحدة على المساعدات الأمريكية	74
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	78
منهج الدراسة	79
مجتمع الدراسة	79
عينة الدراسة	79
أداة الدراسة	80
إجراءات الدراسة	83

الموضوع	الصفحة
متغيرات الدراســة	84
المعالجات الإحصائية	84
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	86
أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	87
أ. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة	87
ب. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة	93
ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	98
أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى	98
ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية	99
ج. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة	102
د. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة	104
هـ. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة	106
ثالثاً: النتائج المتعلقة بأسئلة مقابلات الدراسة	109
النتائج والتوصيات	**118**
قائمة المصادر والمراجع	**121**
الملاحق	**129**
Abstarct	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	حصة المساعدات الأمنية من المساعدات المالية من العام 2005-2012	62
جدول (2)	خطة الإنفاق للمساعدات الأمريكية في العام 2012	63
جدول (3)	المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية من العام 2005-2012 بالمليون دولار أمريكي	69
جدول (4)	المساعدات الأمريكية المقدمة للأونروا لمساعدة الشعب الفلسطيني	70
جدول (5)	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	80
جدول (6)	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجاليها	82
جدول (7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية	88
جدول (8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية	94
جدول (9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية	95
جدول (10)	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الجنس	98
جدول (11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير سنوات الخبرة الوظيفية	100
جدول (12)	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير سنوات الخبرة الوظيفية	100
جدول (13)	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال أثر المساعدات المالية، وفق متغير سنوات الخبرة الوظيفية	101

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير المؤهل العلمي	103
جدول (15)	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير المؤهل العلمي	103
جدول (16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير الرتبة	105
جدول (17)	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير الرتبة	105
جدول (18)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير مكان العمل	107
جدول (19)	نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير مكان العمل	107
جدول (20)	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال أثر المساعدات المالية، وفق متغير مكان العمل	108

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الاستبانة	129
ملحق (2)	أسماء المحكمين	134
ملحق (3)	أسئلة المقابلة	135
ملحق (4)	كتاب تسهيل مهمة موجه من الدراسات العليا	136
ملحق (5)	كتاب تسهيل مهمة موجه من مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية	137

المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجا)

إعداد

سائد تحسين حافظ ياسين

إشراف

الدكتور رائد نعيرات

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية(دعم الجهاز الامني نموذجا)، فقد استخدم الباحث أداتين لاتمام الدراسة وهما الاستبيان (التحليل الاحصائي) من أجل التعرف على وجهة نظر العاملين من أفراد الاجهزة الامنية للدور الذي تلعبه المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية في الضفة الغربية، والمقابلة (تحليل نوعي) لمعرفة ذلك ايضا من ذوي العلاقة سواء على مستوى العاملين في الاجهزة الامنية او اكاديميين وشخصيات لها ارتباط بموضوع المساعدات.

ولتحقيق ذلك تم اختيار الافراد العاملين في جهاز الامن الوطني الفلسطيني كعينة للدراسة بالاضافة الى اختيار الاشخاص ذوي العلاقة من نفس العينة وخارجها لانجاز المقابلات.

سعت الدراسة الى الاجابة عن السؤال الرئيسي وهو:ما أثر المساعدات الامريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الاجهزة الامنية في الضفة الغربية ؟ ويتمحور هذا السؤال حول تحليل المساعدات الامريكية سواء المالية والتي تقدم على شكل سيولة نقدية والمساعدات التي تقدم على شكل دورات تدريبة للاجهزة الامنية وما مدا تأثير ذلك على التنمية السياسية في الضفة الغربية.

يتناول الباحث في الفصل الاول خطة الدراسة وقد احتوت على المقدمة واسئلة الدراسة ومشكلة الدراسة والفرضيات الخاصة بهذه الدراسة كما اشتملت على الاهمية والاهداف التي

سعى الباحث الى توخي الدقة والتحليل للحصول على المعلومة من اجل الخروج بالنتائج المرجوة واشتملت كذلك على المنهجية وعينة الدراسة واقسامها بالاضافة الى الدراسات السابقة والتي تعود بالفائدة على الدراسة ومضمونها.

سعى الباحث في الفصل الثاني (الاطار النظري) الى الالمام بجميع جوانب الدراسة من الناحية النظرية فقد تم تناول تعريف التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص ونظرياتها، كما تم التطرق الى موضوع التنمية في فلسطين ومراحل تطورها ومعوقاتها، وقد قام الباحث بتوضيح المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية والامريكية منها من حيث حجمها وطرق صرفها وارتباطها بالاحداث السياسية الفلسطينية وأثر ذلك على التنمية السياسية في فلسطين.

تناول الباحث الرؤية الامريكية للمساعدات والابعاد السياسية والامنية لهذه المساعدات على التنمية السياسية في فلسطين بالاضافة الى الاثر الذي احدثه طلب العضوية لفلسطين في الامم المتحدة على المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كما تناول الباحث في الفصل الطريقة والاجراءات لهذه الدراسة والذي اشتمل على منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها كما اشتمل على اداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها كذلك الاجراءات والمتغيرات ومعالجتها احصائيا من اجل الوصول الى النتائج التي هدفت الدراسة لتحقيقها.

في الفصل الرابع قام الباحث بطرح النتائج وتحليلها والمتعلقة باسئلة الدراسة وفرضياتها وما تم الوصول اليه من خلال المقابلات ومناقشة ذلك وقد تم الخروج بعدد من النتائج والتوصيات فكان من اهم هذه النتائج:

1. ان هناك علاقة استراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل تكون من خلالها جميع الممارسات الأمريكية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية في مصلحة الطرف الأسرائيلي سواء من خلال الخطط والبرامج التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية كخارطة الطريق او من خلال المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

2. ساهمت المساعدات الخارجية والأمريكية منها في تغطية الألتزامات التي تحتاجها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق الأمن، كما انها ساعدت على تحسين الأداء والجاهزية لهؤلاء الأفراد والتي يمكن ان نلحظها بشكل يومي.

3. حتى مع كل الاتفاقيات بين الاطراف المانحة لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية والنهوض بالوضع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي والانساني من اجل تحقيق التنمية في الاراضي الفلسطينية لاحظنا بأنه عندما تقدم الجانب الفلسطيني بطلب العضوية من الامم المتحدة وكسب الاعتراف الدولي قامت الولايات المتحدة بقطع جزء من المساعدات وتجميدها جزء اخر الامر الذي يوضح مدى ارتباط المساعدات الخارجية بالمواقف السياسية الفلسطينية هذا من ناحية وانها تمثل أداة للضغط والتعبير عن مدى الانحياز الامريكي للجانب الاسرائيلي من ناحية اخرى.

اما اهم التوصيات التي اوصى بها الباحث فهي التالية:-

1- إن المساعدات الأمريكية فيها الغث والسمين لذا لابد من الاستفادة من ايجابياتها والانتباه لسلبياتها قدر المستطاع، إذ أنه من الضروري تعزيز ايجابيتها مثل الخبرات الأمنية التي قد تفيد رجل الأمن الفلسطيني في عمله وتلافي سلبياتها التي تهدف إلى تحويل هذه الأجهزة إلى أداة في يد إسرائيل تضرب بها متى أرادت.

2- ضرورة تعزيز مبدأ المسائلة في الأجهزة الأمنية وصولا إلى الإصلاح المنشود ولابد أن يكون هذا الأمر نابع من القرار الفلسطيني دون أي تدخل خارجي سواء كان أمريكي أو إسرائيلي.

3- على المستوى السياسي يجب على السلطة الفلسطينية أن تبحث عن قنوات جديدة للمساعدات المالية من أجل التخلص من القيود والضغوط الأمريكية، بحيث تكون هذه القنوات بمثابة سبيل بديلة للحصول على المساعدات المالية.

4- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الذي يمس شريحة كبيرة وقطاعا واسعا من أفراد المجتمع الفلسطيني واثراء المكتبة لافتقارها لمثل هذه الدراسات النوعية.

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

مقدمة الدراسة

إن الإطار الذي نشأت فيه السلطة الفلسطينية كان الهدف منه خلق كيان فلسطيني مستقل سياسيا واقتصاديا عن المجتمع الدولي. فقد أدت الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي إلى تكبيل السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً. وباتت لا تقوى على الاعتماد على نفسها في إدارة شؤون المناطق الفلسطينية اقتصاديا وسياسياً، وصدور قرار السلطة في العديد من المرات بفعل الضغط الذي تمارسه عليها الجهات المختلفة التي تقدم لها المساعدات.

والمتتبع لمسار المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية يجد وبكل وضوح أنها لم تكن تهدف إلى خلق اقتصاد فلسطيني قادر على الاعتمادعلى نفسه ولم يكن لديها نية لتعزيز التنمية الذاتية لمؤسسات السلطة، مما أدى إلى وضع السلطة الفلسطينية في بوتقة الحاجة الدائمة لأموال المانحين، حيث ارتبطت الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ورواتب برضا المانحين عن التوجهات السياسية للسلطة الفلسطينية مما أدى إلى دفع السلطة إلى دائرة اللاخيار المستقل في العديد من القضايا التي واجهتها، بالاضافة الى عدم وضوح الرؤيا التنموية والتي تؤدي الى الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول المتقدمة في الدعم للسلطة الفلسطينية ومن المعروف للباحثين مدى عمق العلاقة التحالفية التي تربط الادارة الامريكية بنظيرتها الاسرائيلية، الأمر الذي يجعل من المساعدات الأمريكية ورقة ضغط هائلة على السلطة الفلسطينية ودفعها لقبول الاملاءات الاسرائيلية في كثير من الأحيان وجعلها في كثير من الأحيان تقايض للحصول على الأموال بالسير قدما في العملية السلمية التي تصب في مصلحة إسرائيل والدول الراعية والداعمة لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

منذ تأسيس الحكم الذاتي الفلسطيني قدمت الولايات المتحدة ما يقارب(10) مليار دولار أمريكي كمساعدات للسلطة الفلسطينية وكان الهدف المعلن من وراء هذه المساعدات هو مكافحة وتحييد الإرهاب ضد إسرائيل من الجماعات المتشددة الفلسطينية[1].

لقد بدأت الإدارة الأمريكية تفرد للقطاع الأمني جانبا كبيرا من مساعداتها الموجهة للسلطة الفلسطينية، منذ العام 2008 حيث بلغت المساعدات الأمريكية للقطاع الأمني الفلسطيني وحده 25 مليون دولار من أصل 414.5 مليون دولار ككل. أما في العام 2009 فقد ارتفعت المساعدات الأمريكية للقطاع الأمني لتصل إلى 184 مليون دولار من أصل 980.715 مليون دولار ككل، وفي العام 2010 انخفضت المساعدات إلى (100) مليون دولار من أصل 502.9 مليون دولار ككل، وبالرغم من قرار الولايات المتحدة بقطع المساعدات للسلطة الفلسطينية في العام 2011 بسبب اتفاق المصالحة بين الفلسطينيين، إلا أن مساعداتها للقطاع الأمني ازدادت وأصبحت 150 مليون دولار، كما بلغت المساعدات الأمنية للسلطة في الميزانية المقترحة لعام 2012 (113) مليون دولار[2].

يتضح مما سبق حرص الإدارة الأمريكية على تقديم المساعدات للأجهزة الأمنية على وجه الخصوص، إذ أن المساعدات الأمريكية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية تقدم من خلال القنصلية الأمريكية بالقدس، وليس من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) وتواصل تعزيز القدرات الأمنية الفلسطينية الهادفة في نهاية الأمر لتعزيز الأمن لصالح إسرائيل.

كما ويتضح أن الاهتمام الأمريكي بالأجهزة الأمنية لا يرتبط بمدى رضا الإدارة الأمريكية عن السلطة الفلسطينية بل تعتبره إحدى اجراءتها ولتحقيق مصالحها في المنطقة ومنها لحفظ أمن اسرائيل وبالتالي فهي لا تعنى بتحقيق تطوّر في بنوعية هذه الأجهزة بشكل يؤدي في النهاية إلى إحداث تنمية سياسية حقيقية بين أفراد هذه الأجهزة، علماً بأن هناك علاقة كبيرة بين الأجهزة الأمنية وإحداث التنمية لأن الأمن ضرورة من ضرورات الحياة للفرد وللمجتمع كما أن

[1] **Jim Zanotti,** ***U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service***, April 4, 2012. p2

[2] U.S. State Department, FY2012 **Congressional Budget Justification for Foreign Operations**, Congressional Research Service, May 31, 2011

منتسبي هذه الأجهزة هم مواطنون من أبناء المجتمع فهم يؤدون رسالة ويقومون بواجب هو واجب الأمن كما ترتبط الأجهزة الأمنية في معظم دول العالم إن لم تكن جميعها بوزارة الداخلية إحدى مكونات السلطة التنفيذية في الدولة سواءً في ارتباطها الإداري أو في تسلسل قنواتها الفنية الممتدة بين جميع أجهزة الأمن وبين السلطة التنفيذية مروراً بوزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن وبناء الأجهزة الأمنية والرقابة على أعمالها. لذا تعتبر الأجهزة الأمنية من أهم أجهزة السلطة التنفيذية في الدولة وتحظى بمكانة هامة تشكل الأجهزة الأمنية من خلالها جزءٌ من بناء النظام السياسي فالنتيجة هي أن تطور الأجهزة الأمنية الإداري والفني يُسهم حتماً في تطور الدولة خاصةً وأن تطور النظام السياسي في الدولة ينعكس تطوره على الأجهزة التي تقع تحت كنفه وترتبط بما في ذلك بأجهزة الأمن في الدولة وينعكس ذلك على تطور المجتمع وتنميته باعتبار الأمن أساس للتنمية ومقومٌ هام من مقومات البناء الاجتماعي[1].

إن المتتبع لحال التنمية في الأراضي الفلسطينية يجد انه يتعارض مع الإطار العام الذي نشأت فيه السلطة الفلسطينية مع متطلبات التنمية التي تتطلب استغلال الموارد الطبيعية الأساسية: حيث أن هذه الموارد لا تزال تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي مما يدفع السلطة للجوء للمساعدات المقدمة من الدول والجهات المانحة وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية للنهوض بنفسها والوفاء بالتزاماتها.

وبعد مؤتمر أنابوليس أقرت الولايات المتحدة مجموعة من المساعدات وخصت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية بنصيب الأسد منها، الأمر الذي يلفت الانتباه بشدة وراء المساعي الأمريكية من جراء اتخاذ هذه الخطوة.

وعند الربط بين المساعدات المقدمة للأجهزة الأمنية وبين كون المساعدات الأمريكية تخدم المصالح الإسرائيلية في المنطقة وفي ظل أن المساعدات لا تعبر عن الاحتياجات الفعلية لهذه الأجهزة بقدر ما تكون معبرة عن مصالح وأهداف الدول المانحة، تظهر أهمية لدراسة هذا الموضوع خاصة عند النظر إلى الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في المجتمع الفلسطيني.

---

[1] برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتوضيح أثر المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس لدى الأجهزة الأمنية.

مشكلة الدراسة

إن الولايات المتحدة شأنها شأن باقي الدول المانحة تهدف بالدرجة الأولى الى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، وإن مساعدة السلطة على تحقيق سياساتها التنموية والنهوض بها تأتي في نهاية سلم أولوياتها.

وإن المساعدات الخارجية التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية والتي يجب ان تقوم على تحسين البنية الاقتصادية الفلسطينية وذلك ضمن خطة تنموية وطنية يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة وليس ورقة ضغط من قبل المانحين تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ عدد من السياسات وربط هذه المساعدات بالاوضاع السياسية الفلسطينية.

لذا تكمن مشكلة هذه الدراسة في توضيح مدى مساهمة المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس في تحقيق التنمية السياسية لدى الأجهزة الأمنية؟

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة التالية:

1. ما أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية ومهنية افراد هذه المؤسسة؟.

2. كيف أثرت الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية؟

3. هل تختلف استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثر المساعدات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة، مكان العمل)؟

أهمية الدراسة

يوجد لهذه الدراسة أهميتان، أهمية نظرية وأهمية عملية، أما الأهمية النظرية فتتمثل في اثراء المكتبة العربية بدراسة حديثة حول هذا الموضوع في ظل النقص الواضح في هذه الدراسة على الأجهزة الأمنية، ويأمل الباحث أن تشكّل هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات حديثة حول هذا الموضوع.

أما الأهمية العملية فتظهر بسبب عدم وضوح الرؤيا التنموية والتي تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة لعملية التنمية بسبب مشروطيتها من قبل الدول المانحة وأن التنمية تتم بالقطاعات بشكل عشوائي لدى السلطة الفلسطينية، مما يتطلب الحاجة إلى اقتراحات وتوصيات لصياغة خطط تنموية تهدف إلى الاستفادة من المساعدات الأمريكية وبلورتها في سياق يخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية.

كما يوجد لهذه الدراسة أهميتان أخريان وهما الأهمية المكانية والأهمية الزمانية، وتتمثل الأهمية المكانية لهذه الدراسة باختيارها الأجهزة الأمنية كعينة ممثلة لجميع شرائح المجتمع الفلسطيني على اختلاف أطيافها وألوانها السياسية والاقتصادية والديموغرافية، وما تمثله هذه الأجهزة من أداة لتنفيذ السياسيات المختلفة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أما الأهمية الزمانية فتتمثل في الفترة التي مر بها المجتمع الفلسطيني ما بين(2007-2012) وما حملته من تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية متلاحقة. (سيطرة حركة حماس على قطاع غزة-حكومة تسيير العمل)

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى توضيح أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية. وذلك من خلال استقصاء ما يلي:

1. أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية.
2. الدور الذي لعبته الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية.
3. توضيح الفروق بين استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثر المساعدات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة، مكان العمل)

فرضيات الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى فحص الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

يفترض الباحث أنه يوجد أثر للمساعدات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية بشكل ايجابي.

الفرضيات الثانوية

- توجد فروق بين استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثر المساعدات الأمريكية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغير الجنس

- توجد فروق بين استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثـــر المســـاعدات الأمريكيـــة المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغير سنوات الخبرة

- توجد فروق بين استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثـــر المســـاعدات الأمريكيـــة المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغير المؤهل العلمي.

- توجد فروق بين استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثـــر المســـاعدات الأمريكيـــة المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغير الرتبة.

- توجد فروق بين استجابات أفراد الأجهزة الأمنية في نظرتهم لأثـــر المســـاعدات الأمريكيـــة المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس على التنمية السياسية باختلاف متغير مكان العمل.

المنهجية المتبعة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج وهي:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقوم على وصف الوقائع وتحليلها بدلالة المعلومات المتـــوفرة وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يرتكز على معلومات كافية حول المســـاعدات الأمريكيـــة للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس.

المنهج الإحصائي: من خلال استخدام التحليل الإحصائي لاستبيانات الدراسة باستخدام الرزمـــة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وسوف تكون العينة عشوائية طبقية من العـــاملين فـــي الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

منهج دراسة الحالة: القطاع الأمني نموذجاً.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، أما عينة الدراسة فتتكون من مجموعة من العاملين في جهاز قوات الأمن الوطني –نظراً لأهميته– وتقدر بـ (200) فردا من أفراد جهاز الأمن الوطني على اختلاف رتبهم وأجناسهم ومؤهلاتهم العلمية وسنوات خبرتهم، ومكان عملهم.

حدود الدراسة

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين(2007–2012) إذ ارتأى الباحث التركيز على هذه الفترة لكي يقدم صورة أوضح لدور المساعدات الأمريكية في تحقيق التنمية السياسية، أما الحدود المكانية فتتمثل في الضفة الغربية، أما الحدود البشرية فتتمثل في أفراد الأجهزة الأمنية على اختلاف أجناسهم ورتبهم ومؤهلاتهم العلمية وسنوات خبرتهم.

أقسام الدراسة

انقسمت الدراسة إلى خمسة فصول كما يلي:

الفصل الأول: خطة الدراسة وتشمل مقدمة الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها ومشكلتها وتساؤلاتها وفرضياتها وأهميتها وهدفها و حدودها والمناهج المتبعة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: واشتمل على المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس من حيث حجم المساعدات وشروطها والقنوات والوسائل لهذه المساعدات مع التطرق الى واقع التنمية السياسية في فلسطين (الإطار المفاهيمي).

الفصل الثالث: إجراءات البحث (الطريقة والإجراءات)، وقام الباحث بإعداد أدوات الدراسة في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية بعد مؤتمر أنابوليس من خلال تصميم استبيان للعاملين في الأجهزة الأمنية. ثم قام الباحث بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين ، وتوزيعها وتحليلها وإجراء المقابلات.

الفصل الرابع: عرض نتائج الاستبيانات.

الفصل الخامس: وتناول مناقشة النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

الدراسات السابقة

دراسة (ظاهر، 2010): حملت هذه الدراسة عنوان تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

1: إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة من خلال المنح والمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية، وخاصة تقوية الجانب الأمني لحماية اسرائيل.

2: إن المساعدات التي تقدم للفلسطينيين لا تهدف إلى دعم سياسات السلطة الفلسطينية وتحقيق التنمية بقدر ما تحقق تبعيتها للإدارة الأمريكية، لأنها تستغل هذه المساعدات لنشر ثقافتها في بناء المؤسسات الفلسطينية وتستخدمها كأداة ضغط ومساومة على الفلسطينيين في حال تعثر العملية السلمية.

3: لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية خطة تنمية واضحة تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة لعملية التنمية وأن التنمية تتم بالقطاعات بشكل عشوائي وعلى حساب قطاعات أخرى.

4: إن الإدارة الأمريكية لا تسمح للفلسطينيين باستثمار هذه المساعدات بمشاريع إنتاجية بشكل يمكن السلطة الفلسطينية من الاستغناء عن التمويل في المستقبل والقدرة على تنفيذ سياساتها التنموية بعيدا عن أدنى نوع من الشروط والالتزامات التي تفرضها عليها الجهات المانحة[1]

[1] فارس فائق ظاهر، **تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين**، شبكة أمين الاعلامية، ديسمبر، 2010

دراسة (ثابت، 2010) بعنوان أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقة التنمية والعملية الديمقراطية.

أشارت الدراسة أن الدول المانحة تسعى من خلال التمويل الخارجي إلى خلق علاقة اعتمادية من أجل ارتباط متلقي المساعدات بالدولة الممولة وتحقيق أهداف سياسية خاصة بها، الأمر الذي ينافي قيم الديموقراطية والاستقلال، إذ قد يتأثر الخيار الديموقرطي في البلد المتلقي للتمويل الخارجي بسبب اشتراطات واملاءات الدول المانحة.

وبينت الدراسة أن الولايات المتحدة تعد من كبرى الدول التي تقدم المعونات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما بينت الدراسة أن التمويل الأمريكي لم يكن مقدماً للإنسان الفلسطيني، بل إلى نهج سياسي معين في الأراضي الفلسطينية، وعندما تغير هذا النهج بسبب ما آلت إليه الإنتخابات توقفت معظم مصادر التمويل الخارجي عن التمويل، وهذا مما لا شك أنه سيؤثر على التوجه الديموقراطي لدى المواطن الفلسطيني مستقبلا عند اجراء انتخابات مستقبلية، إذ أن الأوضاع الاقتصادية تشكل جزءا من دوافع الانتخاب لدى المواطنين. وهذا يعني أن التمويل الخارجي أعاق التنمية السياسية من خلال تأثيره على الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية[1].

دراسة (لبد، 2007) بعنوان المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الوطنية).

اعتبرت أن المعونات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة سنوياً إلى العديد من الدول أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، واستمرارها يظل مرهوناً بمدى تجاوب هذه الدولة مع رغبات ومطالب واشنطن وتل أبيب.

وتوصلت الدراسة أنه بالنسبة للسلطة الفلسطينية وعلى المدى المنظور فإنها ستبقى بحاجة للمعونات الأمريكية، وهذا للعديد من الأسباب والعوامل، وأهمها:

---

[1] عكرمة ثابت، **أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقة التنمية والعملية الديمقراطية**، قسم العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، 2010.

1- طبيعة السلطة الفلسطينية والقائمين عليها.

2- طبيعة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

3- الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في مناطق السلطة الفلسطينية.

وأوصت الدراسة أن السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني يجب أن تـــدرك أن استمرار حاجاتها للمعونات الأمريكية يعني منها المزيد من التنازلات عن الثوابت والمرتكزات الوطنية والإلقاء بنفسها تحت رحمة الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل[1].

دراسة (لبد، 2004) بعنوان: تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدوليـــة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طـــرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، و أثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وسعت كذلك إلى التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلـــب علـــى المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية.

وأظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة عبر السلطة الوطنية الفلسطينية لـــم تحقق الأهداف المرجوة منها، وسواء كان ذلك بسب العوامل المتعلقـــة بالجانـــب الفلســـطيني أو العوامل الخارجية، وخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحـــة ذاتهـــا، وأظهـــرت الدراسة أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق استقلاله الأمني والسياسي والاقتصادي.

وتضمنت الدراسة في الخاتمة مجموعة من التوصيات، والتي يتلخص أهمها بضـــرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية السابقة في استغلال المساعدات الدولية المقدمة لها، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لها[2].

---

[1] عماد سعيد لبد، ***المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الوطنية)***، **مجلة رؤية**، العدد ثلاثـــون، تشـــرين أول، 2007

[2] عماد سعيد لبد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في إستغلال المساعدات الدولية***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراســـات الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ص467

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

توطئة

إن رحيل الانتداب البريطاني في عام 1948، عن فلسطين ما هو إلا بداية لنوع جديد من الاحتلال، فكانت الهجرات اليهودية التي سبقت ذلك بمثابة خطوات متتالية ومتتابعة للاحتلال من قبل اليهود بتنسيق وإرادة دولية بدءاً من المؤتمر الصهيوني في عام 1897م في سويسرا مروراً بوعد بلفور من العام 1917م نهاية بإتفاق أوسلوا أو ما عرف بإعلان المبادئ في 13 أيلول من العام 1993.

ساهم هذا الأحتلال بظهور مجموعات مقاومة فلسطينية وعربية نادت بالمقاومة والعمل على تحرير فلسطين خاصة بعد الحرب التي شنتها اسرائيل على أراضي ما بات يعرف بأراضي عام 1967م، فحصل في تلك الفترة تحركات على المستويين الاقليمي والدولي سواء من قبل المؤسسات والهيئات الدولية أو من قبل الدول العربية منها والغربية، و التي بدورها أخذت تحاول الحد من تأثيرات هذه الحرب في المنطقة من ناحية وعلى مصالحها والعمل على بقاء هذا الكيان واستمراره من ناحية أخرى كأمثال الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

إن إعلان الرئيس ياسر عرفات بإقامة الدولة الفلسطينية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بتاريخ 15 نوفمبر 1988م في الجزائر[1] والذي سبقه إندلاع للانتفاضة الأولى في العام1987م، مقدمة لتظافر الجهود من أجل إيجاد حل سياسي يمكن من خلاله العمل على إنهاء مرحلة الصراع العربي الاسرائيلي في المنطقة فكانت اتفاقيات السلام بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إرساء حكم ذاتي في الضفة الغربية ضمن اتفاق مرحلي بين الجانبين.

[1] وثيقة اعلان الاستقلال في الجزائر، 1988

ساهمت هذه الأتفاقية بفتح آفاق وقنوات للمساعدات الدولية من الأطراف الاقليمية والدولية لإرساء وتدعيم هذه الاتفاقية حيث بدأ تدفق هذه المساعدات على شكل أموال نقدية أو خطط وبرامج منذ توقيع هذه الاتفاقية، وكان من أهدافها في البداية العمل على إرساء وبناء السلطة الوطنية الفلسطينية، واستقرار مؤسساتها من أجل القيام بالأعمال والمسؤوليات التي تقع على كاهلها ضمن بنود هذه الاتفاقية، وكانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من أكثر الدول الداعمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن إذا ما نظرنا إلى البعد السياسي لهذه الصيغة نجد أنه ومنذ بدء الدعم الخارجي للطرف الفلسطيني ما هي إلا سياسات خارجية من أجل السيطرة وإحتواء عمليات العنف في المنطقة وبالتالي ومن المتوقع أن لا يكون هناك مساهمة لهذه المساعدات والمنح المقدمة من الخارج في تعزيز خطط التنمية في المجتمع الفلسطيني، حيث أن ارتباط الموازنة الفلسطينية بالمساعدات والدعم الخارجي يجعل من السلطة الوطنية الفلسطينية رهينة لسياسات وضغوطات تفقدها القدرة على الاستفادة المثلى من هذه المساعدات.

إن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً وأساسياً في القضية الفلسطينية حيث بدأ يتعاظم هذا الدور بإنهيار الاتحاد السوفيتي، وإطلاق إتفاقية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين برعاية أمريكية بإمتياز في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون واستمر هذا الدور مروراً بمؤتمر كامب ديفيد وإندلاع الانتفاضة الثانية من العام 2000م، وسعي الولايات المتحدة الامريكية من أجل إنهاء هذا العنف فأطلق الرئيس جورج بوش الابن خطة خارطة الطريق، برعاية اللجنة الرباعية للسلام (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، مع أن الولايات المتحدة الامريكية كانت دائماً تقف منحازة مع الجانب الاسرائيلي في هذا الدور المنوط لها، فكانت المساعدات المادية والفنية هي إحدى القنوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقويض السياسة الفلسطينية ويكون لها ارتباط قسري بالاطراف الخارجية خاصة الولايات المتحدة الامريكية، والذي انعكس بدوره على التنمية في فلسطين بشكل سلبي نتيجة هذه السياسة التي كانت وما زالت تدعم العملية السلمية، تلبية لمصالح اسرائيل وأمريكا في المنطقة، فقُدر حجم المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب دراسة أعدتها وزارة

التخطيط الفلسطينية عام 2012م (15) مليار دولار ومع ذلك لم يكن هناك دور فاعل واستغلال أمثل لهذه المساعدات[1].

عقد مؤتمر باريس للمانحيين في ديسمبر عام 2007م بدعوة 87 دولة ومنظمة دولية من أجل تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث سيتم تقديم ما يقارب (7) مليار دولار كـــدعم مادي تُدفع على مدى فترة ثلاث سنوات، أي حتى عام2010 م، كما تلاه بشهر واحـــد انعقـــاد مؤتمر أنابوليس للسلام عام 2008 برعاية امريكية من أجل السعي للوصول الى حل سلمي، أي بعد عام من انعقاد المؤتمر في الولايات المتحدة الامريكية في ولاية ميريلاند، تزامن ذلك مـــع سيطرة حركة حماس على حكم السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة فكان الهدف من كـــل هـــذه التحركات السياسية، دعم الحكومة في رام الله وتشديد الخناق على حركة حماس في قطاع غزة، لذلك نلاحظ ان الأدوار التي قامت بها الأطراف الدولية تجاه القضية الفلسطينية خاصة الولايات المتحدة الامريكية ما هي إلا إرساء لسياسات غربية وخلق ضغوطات على الأطراف الفلسطينية لتحقيق المصالح الاسرائيلية وحفظ أمنها في المنطقة.

[1] وزارة التخطيط الفلسطينية عام 2012م، http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=257

المبحث الأول

التنمية وتطورها

المطلب الأول: مفهوم التنمية

تعرف التنمية على أنها "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد"[1].

والتنمية: هي "عملية ديناميكية من سلسلة من التغييرات الهيكلية، والوظيفية في المجتمع وتحدث للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع الى الحد الاقصى"[2].

إن الهدف من عملية التنمية هو محاولة الوصول الى رفاهية الغالبية العظمى من أبناء المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا بالإستخدام الأمثل لقدرة الانسان في التنبؤ بالشكل الذي يتمنى ان يرى عليه المجتمع، مع وضع الوسائل الواقعية والمنطقية اللازمة لتحقيق ذلك[3].

فالتنمية هي عملية معقدة تتضمن عادة تكييف الوافد الجديد مع شروط ومتطلبات المجتمع الوافد إليه، وما يفرضه تراثه وهويته وتاريخه الحضاري، كما تتضمن إعادة صياغة القديم ليتلائم مع شروط ومتطلبات العصر الذي يحيا فيه المجتمع وما يحفل به الواقع المعاش من تطورات وتفاعلات، وكذلك يتضمن عمليات توفيق ومواءمة لعلاقات كل من القديم والجديد،

---

[1] أحمد كمال أحمد، **التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، الدار العلمية، مصر، 1967، ص14.

[2] شارل بلتهم، **التخطيط والتنمية**، ترجمة اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص10-11، ص173.

[3] حسن عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط**، مرجع سابق، ص34-44

المحلي والوافد، بما يشمله ذلك من علاقة لا تخلو من ابداع وطابع عملي للاصالة والمعاصرة للتاريخ ورائحته المميزة، وللحداثة وضرورتها الملحة[1].

فالتنمية تمثل مجموعة من العمليات المتداخلة والمتشابكة للخروج من حالة التخلف والرجعية والعمل على الخلاص من كل المعيقات التي تقف امام المسيرة التنموية على المستويات المختلفة اقتصدياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية حديثاً نسبياً، وقد بدأ استخدامه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث تناول المفكرون ومراكز البحث والجامعات الأوروبية والأمريكية دراسة ظاهرة التنمية السياسية في دول العالم الثالث، لما لاستقرار هذه الدول من أهمية خاصة في الدول الغربية وقد ربطت هذه الكتابات بين عملية التنمية السياسية في العالم الثالث، وبين النموذج الغربي الرأسمالي الذي يقوم على الليبرالية السياسية، والذي يستند على مبدأ اللامركزية السياسية، وحرية الدستور، والتعددية السياسية، ومفهوم الملكية الخاصة، ومبدأ التخصص الوظيفي بين السلطات، والقيمة السياسية العليا التي تسود هذا النظام هي الحرية السياسية، ومن جانبهم ربط الكتاب الاشتراكيون بين التنمية السياسية ومفهوم التقدم وقضايا التحرر الاقتصادي والسياسي من الاستغلال الفردي والملكية الخاصة ودافع هؤلاء الكتاب عن فكرة ملكية الدولة لأدوات الانتاج، ورفض فكرة المعارضة داخل النظام السياسي والقيمة التي تسود هذا النظام هي المساواة السياسية[2].

فالتنمية السياسية على صعيد الفرد والمجتمع تسعى لجلب المزيد من البشر للمشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، حيث أن المشاركة السياسية

---

[1] عبد الغفور رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديموقراطي(التنمية السياسية وبناء الأمة)**، ط2، جامعة القاهرة، 2006، ص52

[2] ناجي صادق شراب، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مكتبة دار المنارة، ط2، بدون سنة نشر، ص21.

هي مظهر رئيسي للديموقراطية، وانتشار المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً للممارسة الديموقراطية لتعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي.

إن التنمية السياسية تسعى لغرس مجموعة من القيم والمبادئ ذات البعد الوطني والقومي والانساني، والتي لا تتنافى مع مجموعة القيم والمبادئ التي توافق المجتمع على تقديرها واحترامها، وتلعب التنمية السياسية أدوار نقل الثقافة السياسية وخلق الثقافة السياسية وتغيير الثقافة السياسية، يضاف الى ذلك أن جزءاً من التنمية السياسية يكمن في إحلال قيم جديدة محل قيم قديمة بالية، تعيق حركة النظام السياسي وتصنع قيداً على وظائفه وقدراته[1]، فالتنمية السياسية تتضمن عمليات ثلاث:

1. عملية تلقين واكتساب القيم الثقافية السياسية وغرس الاتجاهات في نفوس المواطنين.
2. عمليات تغيير وتبديل القيم السياسية وتعديل أنماط الاتجاهات والسلوك بصورة تلائم الاهداف السياسية المنشودة.
3. عملية تمرد على القيم السائدة بغية التوصل الى قيم جديدة[2].

كما وتعرف التنمية السياسية بأنها التغييرات في اتجاه توزيع السلطة وتبادلها، كما أنها تفترض اضفاء الفاعلية على المؤسسات والجماعات، والقيم والتنشئة والثقافة السياسية، والفاعلين وأطراف العملية السياسية، إذن هي دراسة للتطور السياسي ولقضايا الصراع والازمات المثارة في النظام، وكيفية الامساك والتحكم في وجهتها من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والضبط، وترشيد الجهود، إذن هي نوع من إدارة الصراع والأزمات والتطور السياسي بوجه عام[3]

---

[1] غالب فريجات، **على طريق التنمية السياسية**، ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص107-113

[2] عبد المنعم المشاط، **التربية والسياسة**، دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1992، ص64.

[3] عبد الغفور رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول اليدموقراطي(التنمية السياسية وبناء الأمة)**، مرجع سابق، ص21، وانظر عبد العزيز درويش، **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية" "فتح، وحماس" إنموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص8-9.

برغم الصعوبات التي واجهت الباحثين في مجال التنمية السياسية في بلورة مفهوم محدد وواضح، إلا أنهم حاولوا وضع بعض التعاريف التي قد تؤدي إلى تقريب الرؤى حول هذا المفهوم.

ومن أهمها :تعريف **(روبرت بيركنهايم Robert Berghinham)** فقد أعطى لمفهوم التنمية السياسية خمسة مدلولات وهي[1]:

أ .**مدلول قانوني** :يهتم بالبناء الدستوري للدولة **(بعد ديمقراطي)**

ب .**مدلول اقتصادي** :تحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عادل للثروة.

ج .**مدلول إداري** :ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة.

د .**مدلول سياسي** :المشاركة في الحياة السياسية.

هـ .**مدلول ثقافي** :يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة.

أما **عبد الحليم الزيات** فقد عرفها" :بأنها عملية سيسوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقائدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية"[2]

إذن فالتنمية السياسية هي عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتعزيز الهوية وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

---

[1] رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية**، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 11. وانظر، برهان عبد الرحمن، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين (جامعة النجاح انموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، 2010، ص8-9

[2] عبد الحليم الزيات، **سوسيولوجيا بناء السلطه الطبقه..القوه..الصفوه**. دار المعرفه الجامعيه، الاسكندريه، 2003، ص24. وانظر، برهان عبد الرحمن، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين (جامعة النجاح انموذجا)**، مرجع سابق، ص8-9

المطلب الثالث: نظريات التنمية السياسية

لقد بدأت تبرز الحاجة لوضع نظرية لفهم سياسات دول العالم الثالث منذ الستينات حيث شهد النظام الدولي تغييرات حاسمة، من ناحية بروز وتزايد عدد دول العالم الثالث وزيادة مساهمتها في السياسة الدولية، ومن ناحية ثانية زيادة درجة التنافس والاستقطاب والاحتواء بين الكتلتين المتنافستين آنذاك الولايات المتحدة التي تقود الكتلة الغربية والاتحاد السوفيتي الذي يقود الكتلة الشرقية، وسيادة مظاهر الحرب الباردة في العلاقات بينهما.

لذلك تنوعت الكتابات وتعددت النظريات المفسرة لظاهرة التنمية السياسية، فمن اهم هذه النظريات:

اولا: نظرية مراحل النمو

ترتبط نظرية مراحل النمو بوولت روستو والذي اقترح أن عمليات النمو الاقتصادي في العالم المتقدم مرت بعدة مراحل هي[1]:

1. المرحلة التقليدية
2. مرحلة الاستعداد للانطلاق.
3. مرحلة الانطلاق.
4. مرحلة النضج.

نرى أن هذه النظرية سعت إلى تحقيق عدة اهداف ضمن هذه المراحل من أجل الوصول إلى نتيجة شاملة تكون بمثابة خطوط عريضة تأخذ بها الدول النامية وتعمل على تجاوز جميع المعيقات التي تحول دون ذلك بتوافر العناصر اللازمة مثل التطور التكنولوجي والأقتصادي مع توافر نظام سياسي قادر على تحمل المسؤولية لتحقيق هذا الهدف للوصول الى التنمية.

[1] حسن عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط**، مرجع سابق، ص50

ثانيا: نظرية العصرنة (التحديث)

يمكن التمييز بين تيارين بارزين ساهما مساهمة ايجابية في بروز نظرية العصرنة الأول وينبع من دراسة ماكس ويبر حول العلاقة بين البروتستانية وتطور الرأسمالية، ويركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث.

ويستمد التيار الثاني أصوله الفكرية من كتابات هيريرت سبنستر واميل دور كايم وتالكوت بارسونز(علماء اجتماع)، وركز هذا المنهج على الاختلافات باعتبارها بؤرة مركزية في التغير الاجتماعي، وعلى خلاف التيار الأول ركزت كتابات هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع ونتيجة لذلك ظهرت فكرتان محوريتان: التنمية أو التطور الاجتماعي وتعبر عن نفسها باعتبارها عملية للتمايز الاجتماعي والتي بموجبها أصبحت المجتمعات أكثر تعقيداً والفكرة الثانية التكامل الاجتماعي[1].

وعموماً فإن نظرية التحديث تناولت بصورة تفصيلية عمليات التطور التي مرت بها المجتمعات الأوروبية، وتقوم النظرية على أساس الثنائية الموجودة في النظام الدولي ما بين التقليدية والعصرنة ويعتمد المفكرون في التمييز بين هذين النوعين من المجتمعات على نوع من القيم والقواعد التي تسود داخل كل نوع، وكما أشرنا أن مضمون النظرية يتضمن أن عملية التحديث تتطلب تغييرات هائلة في نسق القيم والاتجاهات والقواعد التي تحكم سلوك الفرد، وقد لوحظ أن عملية العصرنة قد ارتبطت في الدول النامية وبعد حصولها على الاستقلال السياسي بتزايد حدة العنف والفساد السياسي[2].

فنظرية العصرنة هي تجسيد للعديد من القضايا الدالة على التحديث كالتطور الصناعي والمشاركة السياسية وتحقيق مستوى جيد من الديمقراطية مع تطور في وعي الفرد ضمن البيئة التي يعيش فيها.

---

[1] ناجي صادق شراب، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مرجع سابق، ص64

[2] المرجع السابق، ص65-67

ثالثا: النظرية الامبريالية

لقد سعت نظريات الامبريالية في الأساس إلى تفسير ظاهرة غياب الازمات الاقتصادية العميقة في دول قلب الرأسمالية، وحاولت أن تقدم تفسيراً للنمو المستمر للرأسمالية بالتركيز على الإطار الذي مكن هذه البلدان أو الدول الرأسمالية من الاستيلاء والسيطرة على بلدان العالم الثالث، وهكذا فإن منظري الامبريالية يركزون على أسباب الظاهرة الاستعمارية في الدول المتقدمة أكثر من التركيز على تأثيراتها على التطور الاقتصادي في دول العالم الثالث[1].

جاءت هذه النظرية والتي تعبر عن الإستغلال الإستعماري للدول النامية بحيث تجعلها مستعمرات يمكن من خلالها أن تحقق الدول المستعمرة إستغلالاً اقتصادياً لهذه المستعمرات ونهب خيراتها كما أنها شكلت مناطق استراتيجية كطرق للمواصلات وتكوين مناطق نفوذ لها.

رابعا: نظرية التبعية

لقد أظهرت التبعية نتيجة لنظرية التحديث ذات النمط الغربي في التنمية، وهي بمثابة نقد للمضامين والأسس النظرية التي تقوم عليها نظرية التحديث.

وتعزى أهمية هذه النظرية إلى أنها نتاج جهد كتاب وعلماء ينتمون الى دول العالم الثالث ولذلك يوصفها البعض أنها "نظرية محلية"[2]، ومن أبرز رواد هذه النظرية الكاتب سمير أمين واندرية فرانك، وبول سوبزي، وبول باران في كتابهما "الاقتصاد السياسي للنمو"، وتقدم النظرية تفسيرا كاملاً لظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشتها هذه البلدان، ولذلك تناولت بالتحليل تأثير العوامل غير الاقتصادية كالمحددات السياسية والاجتماعية، وثالث هذه العوامل أنها نظرية بنيوية وليست وضعية، بمعنى أنها تبنى تحليلاتها على أساس فهم تحليل الهياكل الاجتماعية والسياسية في كل من البلدان المتقدمة والدول النامية[3].

---

[1] ناجي صادق شراب، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مرجع سابق، ص85 –ص119،

[2] السيد عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث**، مؤسسة العين للاعلام، العين، 1988، ص217

[3] ناجي صادق شراب، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مرجع سابق، ص91

ومن الانتقادات التي توجه الى نظرية التبعية رأي الاقتصادي الهندي "سانجي لال" إن نظريات التبعية تطرح أوصافاً للبلدان المختلفة من تخصص واعتماد كبير على التجارة الدولية، وهي أوصاف تنطبق في نفس الوقت على البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاته، ومن ثم لا يمكن أن تكون هذه السمات هي سبب تخلف البلدان الأول، وذهب بعض الاقتصاديين المحافظين في السبعينات إلى أن علاقة التبعية ليست واحدة الاتجاه. ونقد آخر أن نظريات التبعية تهمل أثر الأوضاع الطبقية المحلية في توليد التخلف وفي الفكاك، ومع ذلك هناك كتاب نظرية التبعية "سمير أمين" يولي نقد التبعية على اعتبار أنها ترى التناقض الأساسي في العالم هو بين دول صناعية رأسمالية واشتراكية منتجة ومصدرة للمواد الخام، ويرون أن الانقسام الأساسي في العالم هو بين المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني من ناحية والمعسكر الاستعماري من ناحية أخرى[1].

نلاحظ مما سبق أن جميع هذه النظريات كانت تسعى إلى تكريس الإرتباط سواء السياسي أو الأقتصادي أو التكنولوجي مع الأطراف الخارجية صاحبة النفوذ والقوة بدواعي تحقيق وتعزيز التنمية وبناء الأنظمة الديمقراطية والنهوض بإقتصادياتها للابقاء عن عامل التبعية.

المطلب الرابع: معوقات التنمية السياسية

تبرز معوقات التنمية فيما يلي:

أولا: المعوقات الخارجية: التي كان من الصعب على الدول النامية التحكم بها، مثل صعوبة الحصول على التقنيات اللازمة للتنمية بشروط مناسبة، وارتفاع اسعار المنتجات الصناعية من الاجهزة والالات والمعدات، اضافة الى ظهور مستجدات وتطورات كثيرة هائلة ومتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي لفترة طويلة من الزمن أثرت على توجهات الدول النامية سياسياً واقتصاديا، ولم تمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية، وتجسدت تلك التطورات بتقلبات

[1] ناجي صادق شراب، **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مرجع سابق، ص103 ص121

أسعار العملات الرئيسية، وتدهور شروط التجارة الخارجية بانخفاض اسعار صادرات المواد الأولية، وتزايد السياسات الحمائية في اسواق الدول الصناعية، اضافة الى استحكام أزمة الركود والتضخم التي عمت الدول الصناعية مع بداية عقد الثمانينات، وصاحبها تفاقم مشكلة المديونية عالمياً ومؤسساته، كما صاحبها أيضاً تبعات تجليات العولمة ورأسمالية الليبرالية الاقتصادية المتوحشة[1].

كما تعرضت الاقتصادات للدول النامية والعربية غير النفطية للتراجع أيضا، من جراء تراجع العوائد النفطية، نظراً لارتباطها الوثيق بالدول العربية المصدرة للنفط، من خلال انخفاض تحويلات العاملين من مواطنيها المغتربين في الخارج، وتباطؤ وتيرة مساعدات العون الانمائي لتدفقات الاستثمار المباشر الموجه لها ايضا من نفس تلك الدول[2].

ثانياً: المعوقات المحلية: التي أثرت سلباً على التنمية ويمكن حصر أهمها بما يلي[3]:

1. عدم توفر الاستقرار الاقتصادي: وعلى وجه الخصوص عدم استقرار السياسات المالية والنقدية (كسياسات اسعار الصرف والرقابة على النقد، وسياسات التصدير والاستيراد).

2. عدم الاستقرار السياسي: في كثير من الدول النامية ناهيك عن تخلف مؤسسات الحكم فيها وعدم تطويرها، واستمرارها في السيطرة على زمام الأمور لعقود طويلة بدون مساءلة وقلة كفاءة والاستئثار بالسلطة، في ظروف تعمها البيروقراطية والاستبداد والفساد وغياب

---

[1] سميح مسعود، **تحديات التنمية العربية**، المركز الكندي لدراسات الشرق الاوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2010، ص29-33

[2] يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007 بأن تحويلات العاملين في الخارج لثماني دول عربية (لبنان، والمغرب، ومصر، والجزائر، والاردن، واليمن، وفلسطين والسودان) قد بلغت نحو 25 مليار دولار في عام 2006، اي ما يعادل 265% من اجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الى هذه الدول في نفس العام، ونحو 383% من اجمالي المساعدات الانمائية الرسمية الواردة لها، من جميع المصادر، ونحو 28% من اجمالي استثماراتها المحلية، ونحو 6% من الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول، وقد حصلت لبنان في نفس العام على 5.6% مليار دولار، يليه المغرب 4.2 لتلك الدول، ومصر نحو 3.3 مليار دولار، فالجزائر والاردن نحو 2.5 و 3.3 مليار دولار على التوالي، ومن ثم بقية الدول الأخرى، وقد بلغت قيمة تحويلات العاملين المرسلة ما قيمته 32 مليار دولار في نفس العام، 80% منها من الدول الخليجية.

[3] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010، ص11.

الديموقراطية والحقوق المدنية والسياسية للمواطنين. وقد أثر هذا سلباً على تجارب التنمية لوجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديموقراطية والتنمية.

3. تنامي الاضطرابات الامنية والقلاقل الداخلية: أدت الى زيادة حذر وتحفظ رجال الأعمال، بل هروب الاموال وتدني نشاط الاستثمار الخاص في تنفيذ الخطط الانمائية، والحروب المكلفة بشرياً ومالياً على تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية العربية، واضعاً في مقدمتها حروب الصراع العربي الاسرائيلي، والحرب العراقية الايرانية، وتداعيات غزو العراق للكويت، وسلسلة حروب الخليج، والحرب الأهلية اللبنانية، وحروب اهلية أخرى كثيرة.

4. محدودية البنى الأساسية اللازمة للتنمية: لأن ما أنجز منها في شتى مجالاتها حتى الان على المستوى العربي ما زال غير كاف، وقد أثر قصورها كثيراً على اعاقة تنفيذ المشاريع الانمائية، بل حتى على اعاقة جذب الاستثمار لبعض الدول ذات الموارد الواعدة للاستثمار الزراعي كما هو الحال في السودان.

5. تخلف الأوضاع العامة للجوانب الادارية: بكل ما فيها من انظمة واشكال تنظيمية وهيمنة للادارة الحكومية التقليدية، والمعرفة بخضوعها لمؤثرات سياسية ولوائح وقوانين ومستويات بيروقراطية عديدة تساعد على تنفير المستثمرين ونشر الفساد والرشوات وغيرها من الممارسات التي لا تساعد على خلق مناخ جاذب للتنمية.

المبحث الثاني

التنمية السياسية في فلسطين

لقد احتلت قضية التنمية في فلسطين مساحة واسعة من اهتمام الباحثين حيث إنها شغلت حيزا واسعا من المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك لأنها الطريقة الأساسية التي يمكن أن نستخدمها في محاربة التبعية والفقر والتخلف وجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك عند تنمية أي بلد يجب تحديد المعالم الإستراتيجية التي تتناسب مع خصائص الاقتصاد المراد تنميته حيث يجب أن تكون التنمية كفيلة بالتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتخلق بيئة جديدة صالحة للنمو الاقتصادي السليم وتؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف ورفع المستوي المعيشي لدى المواطنين مع التوزيع العادل للموارد قطاعيا وجغرافيا بشكل يضمن التنمية بطريقة متوازنة[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية في فلسطين

يُعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، وأُطلقت التنمية على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، حيث تعرّف على أنها" عملية متكاملة، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المستمر المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي بموجبها يمكن تطبيق وانفاذ مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[2].

يستخدم مصطلح التنمية الحديث ليشير إلى عمليات التغيير الإيجابي في المجتمع، ويستند إلى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول إلى الأهداف المرجوة[3].

---

[1] وفيق حلمي الأغا، ونسيم ابو جامع، ***استراتيجية التنمية في فلسطين***، **مجلة جامعة الأزهر**، مجلد 12، عدد1، غزة، فلسطين، تشرين الاول، 2010، ص468

[2] ناهض محمود أبو حماد، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة(2000-2010)، دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص138.

[3] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010، ص1.

فلقد تمكن المجتمع الفلسطيني من تشكيل المؤسسات والتجمعات المدنية التي ساعدته على التعبير عن نفسه وأهدافه، وقد تميزت هذه المؤسسات بأنها ذات أهداف اجتماعية، وسياسية عديدة ومتنوعة المجالات من العمل الإغاثي، وصولا إلى التعبير السياسي، ففتحت تلك المؤسسات المجالات أمام الأفراد للمساهمة والانخراط في العمل الاجتماعي المدني، كما ساهمت وبشكل مباشر في تنمية قطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة، فأصبح هناك أبعاد مختلفة للتنمية، فمنها التنمية الثقافية التي

تسعى لرفع المستوى الثقافي في المجتمع، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات الاجتماعية بين أطياف المجتمع :الفرد، الجماعة، المؤسسات الأهلية، واضافة إلى ذلك كله، ونظرا للخصوصية الفلسطينية، فإن أية تنمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فهي متداخلة ويصعب الفصل الفعلي بينها، فالتنمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار هدف التحرّر من الاحتلال الإسرائيلي، والتخلص من تأثيراته وتبعاته المنهكة للحياة السياسية الفلسطينية، تعتبر تنمية منقوصة لا جدوى منها، فالتنمية السياسية في فلسطين يجب أن يكون هدفها النهائي التخلص من الاحتلال الإسرائيلي بهدف تحرير العمل السياسي الفلسطيني وا طلاق يده نحو البناء والتطوير[1].

وذلك ما يمكن تسميته بجدلية العلاقة بين التنمية والاستقلال، فإذا كانت التنمية شرط حياة للأفراد والمجتمعات، فإن الاستقلال هو الهدف .وفي حالتنا الفلسطينية، لا يمكن الفصل بينهما بل إن جدارة أي تشكيل سياسي وطني، تتحدد بمدى قدرته على المواءمة بين شروط التنمية وآلياتها ومضمونها، مع متطلبات هدف الاستقلال، ولا يعني ذلك أن التنمية بحد ذاتها ستكون قادرة على التخلص من الاحتلال، وانما القصد أن تأخذ بعين الاعتبار إدارة الحياة السياسية الفلسطينية بشكل يمهد الطريق نحو التحرر، والتخلص من التبعية، وأن تشكل أساسًا لعملية بناء مجتمعي تتكاثف فيه شتى الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود. ويشير الأزعر إلى دخول مفردات على الساحة الفلسطينية مثل التنمية الاقتصادية، الاستثمار، الإصلاح المؤسسي، الديمقرطية السياسية، وأصبحت هناك علاقة ثنائية التنمية-الديمقراطية، مطروحة على الطاولة السياسية الفلسطينية، وأن

[1] وفيق حلمي الأغا، ونسيم ابو جامع، **استراتيجية التنمية في فلسطين**، مرجع سابق، ص470.

التنمية الحقيقية تتطلب لنجاحها مشاركة فاعلة من الجماهير(المواطنين) والتزام أجهـزة الحكـم والنظام السياسي بخيارات الجماهير، وخضوع تلك الأجهزة للمحاسبة والمساءلة، والذي يمكن له تغيير حكامه بطريقة ديمقراطية وسليمة في ظل نظام سياسي ديمقراطي يضمن المشاركة السياسية وكافة الحقوق.

المطلب الثاني: تاريخ التنمية السياسية في فلسطين

اتسم المفهوم التنموي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي الشتات لفترة طويلة بـادراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إقامـة الدولة الفلسطينية واستعادة المبادرة التنموية المستلبة وعليه فقد اتخذت المفـاهيم التنمويـة إلـى اكتساب بعد سياسي يهدف إلى وقف التدهور والى مقاومة آليات الاستلاب[1].

وفيما يلي استعراض لمراحل التنمية في الأراضي الفلسطينية منذ العام 1967 وحتـى 2012

اولاً: التنمية في فترة (1967 – 1982)[2]

عملت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ احتلالها للضفة الغربية و قطـاع غـزة عـام 1967، بشكل ممنهج على تطويع الشعب الفلسطيني من خلال الممارسات المختلفة التي شملت السيطرة على كل مقدرات التنمية الفلسطينية و تحكمت بمؤشرات التنمية في الضفة الغربية و قطاع غزة من خلال السيطرة على مؤسسات الصحة و التعليم و البنية التحتيـة و المجـالس البلدية و القروية و البلديات. حيث استلمت زمام الأمور الإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي والتي دأبت على تهميش المجتمع الفلسطيني وحرمانه من مصادر التنمية الحقيقية. وكانت ميزانية الضفة الغربية وقطاع غزة تقع على عاتق وزارة المالية الإسرائيلية، وكانـت ميزانية النشاطات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تغطى من دخل الضـرائب

[1] وفيق حلمي الأغا ونسيم حسن أبو جامع، **إستراتيجية التنمية في فلسطين**، مرجع سابق، ص474.

[2] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010، ص1

في المناطق الفلسطينية، كما منعت إسرائيل دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية، وعدم تمكينها من منافسة الإنتاج الإسرائيلي الأغلى ثمناً، ومنعت إسرائيل إقامة صناعة فلسطينية تنافس الصناعة الإسرائيلية.

ولم تجد السلطات الإسرائيلية في ذلك الوقت صعوبات تذكر في عملية دمج الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاقتصاد الإسرائيلي فالاقتصاد الفلسطيني كان ضعيفاً واحتياجات السكان من الطاقة كانت محدودة ولم تكن هناك تجارة خارجية تقريباً وكان الاقتصاد المحلي يعتمد في الأساس على المنتجات المحلية المتواضعة الجودة، كما أبدى سكان الضفة وغزة استعداداً للتعاون مع السلطات الإسرائيلية إن كان ذلك بمنطق الخوف أو الإيمان بالأمر الواقع ومن باب تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني ومتطلباته.

خلال تلك الفترة لم يكن قد تبلور تعريف فلسطيني واضح لمفهوم التنمية بل لم يكن هناك اهتمام بالتنمية أصلا، حيث كانت الأنظار الفلسطينية كلها معلقة بالمقاومة الفلسطينية في الخارج (الأردن ثم لبنان). حيث راهن الفلسطينيون على هذه المقاومة، فيمكننا القول إن مفهوم التنمية آنذاك تمحور حول دعم المقاومة الخارجية حتى تحرير الأرض وإنهاء الاحتلال.

ثانياً: التنمية في الفترة ما بين (1982 – 1993)

في هذه المرحلة أوقفت اللجنة الأردنية الفلسطينية أعمالها (علماً أنها أنفقت ما بين عامي 1979 – 1985 حوالي 400 مليون دولار على مشاريع تنموية في الضفة الغربية)، أضف إلى ذلك سياسة إسرائيل الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي أخذت تتسع وتتضح في تلك الفترة حيث لم تعد سياسات إسرائيل الاستيطانية سرية بل أخذت طابعاً علنياً وعنيفاً في آن واحد، حيث تعددت المصادمات بين المستوطنين وسكان الضفة والقطاع[1].

فكان ملزماً لهذا النوع من التغير وجود القنوات لأخذ زمام المبادرة ففي ظل الغياب الدولي والعربي وعدم وجود الدعم المالي اللازم، ظهرت المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات

[1] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010، ص2

الأهلية[1]. فشكل بروز هذه المنظمات تجربة فريدة فقد أصبح الاعتماد الذاتي بعد الأوضاع السياسية أنفة الذكر أمرا ضروريا انعكس في تأسيس الكثير من المؤسسات الأهلية حيث أخذت هذه المؤسسات على عاتقها بناء بنية تحتية كبديل لسياسات الهدم والتدمير التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي واصطلح على تسميتها فيما بعد الإدارة الموازية، وبرزت الإدارة الموازية منذ انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987 من خلال عدد من الأطر التنظيمية والجماهيرية، وأخذت أشكالا متعددة كاللجان الشعبية المتخصصة ولجان الأحياء والمناطق بالإضافة إلى بعض المؤسسات التعاونية والخيرية غير الحكومية[2]. حيث اعتمدت هذه الإدارة إستراتيجية اقتصادية وسياسية تتمثل في الاعتماد على الذات ومقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تفعيل مفهوم الإدارة المنزلية، فعلى سبيل المثال تشكلت لجنة التنسيق والتخطيط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أنشئ اتحاد الصناعيين في غزة وكذلك مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإسكان ولجنة الخطة الصحية والوطنية وبعض من الهيئات الأخرى. حيث أدارت المنظمات الأهلية حتى عام 1992 نسبة 60% من مجموع منشآت الرعاية الصحية، وأدارت نسبة 100% من مجموع رياض الأطفال و100% من مجموع منشآت إعادة التأهيل، كما نفذت هذه المنظمات بين الأعوام 1984-1992 نسبة 78% من مجموع مشاريع التنمية الجديدة، وعقدت هذه المؤسسات عدة مؤتمرات أهمها مؤتمر عام 1986 حول تمويل الخطط التنموية من الخارج ومناقشة مصادره[3].

وأيضا لا يمكن إهمال الدور العربي والدولي في هذه الفترة، فتنوع الدور الدولي بين ريع مخططات تنموية موجودة وطرح مبادرات تنموية جديدة ساهمت بتقوية الصمود الفلسطيني خلال تلك الفترة ووفر سيولة مادية استخدمها الداخل الفلسطيني في تحسين أدائه العام. حيث كانت المبادرات التنموية الخارجية المتعلقة بفلسطين خلال تلك الفترة منقسمة إلى قسمين وهما: النشاطات التنموية شبة الرسمية ومبادرات المؤسسات الأجنبية.

---

[1] مصطفى البرغوثي: المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهها (2000)، الملتقى الفكري العربي، العدد22، ص37. http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=66

[2] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 3

[3] المرجع السابق، ص3

تجدر الإشارة إلى أن نقص حاد في التمويل العربي حدث خلال وبعد حـــرب الخلـــيج الثانية 1991 نتيجة المواقف السياسية للقيادة الفلسطينية في الحرب، فقطعت دولة الكويت كامل إمداداتها المالية عن الشعب الفلسطيني فيما قامت باقي دول الخليج العربي بتقليل هذه الإمدادات.

ثالثاً: الفترة ما بين 1993 – 2000

امتازت هذه الفترة بتولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في بعـــض المنـــاطق المحتلة في الضفة الغربية و قطاع غزة، وفي هذه المرحلة أصبحت التنمية بحاجة إلى بـــرامج حكومية ووطنية أوسع من المشاركات والمبادرات الفردية، حيث ظهرت العديد مـــن الخطـــط والبرامج المحلية والدولية كان أهمها:

1- البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني (1994–2000)

يعتبر هذا البرنامج المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية طموحة بهـــدف إعـــادة بنـــاء المجتمع الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، وقد قدرت تكاليف البرنامج بحـــوالي 11.6 مليـــار دولار أمريكي، عام 1991، فقد قام البرنامج على افتراضات واستراتيجيات هامة أعطـــت الأولويـــة لتصحيح التشوهات الناجمة عن الاحتلال، وخلق فرص عمل وتطوير البنية التحتيـــة وتشـــجيع قطاع التصدير والإسكان، وبالرغم من أهمية هذا البرنامج وحجم ونوعية العمل الذي بذل فيـــه، إلا أن تطبيقه لم يتم عملياً نظراً لعدة عوامل وأهمها عدم توفر التمويل اللازم له وعدم واقعيـــة الافتراضات التي قام عليها سواء كانت سياسية أو ديموغرافية أو جغرافية[1].

2- تنمية الأراضي المحتلة والاستثمار في السلام[2]

دعت هذه الخطة التركيز في المدى المتوسط على الأمور التالية:

أ. ترميم وتحسين البنى التحتية و الخدمات العامة في مجال إمدادات المياه والمجاري والنفايات الصلبة والطرق والنقل والكهرباء والتعليم والصحة.

---

[1] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، مرجع سابق، ص3.

[2] البنك الدولي، **تنمية الأراضي المحتلة والاستثمار في السلام**.(أيلول 1993)، ص6.

ب. بعض الدعم لتعزيز خدمات الدعم الزراعي و تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال تدابير مكافحة التآكل و تنمية الغابات.

بينما دعت في المدى الطويل الوصول إلى:

ت. الانتهاء من بناء و تشغيل مرافق الطاقة.

ث. القدرة على التوسع في شبكة الطرق الرئيسية، والقدرة على التوسع في قطاعي الصحة والتعليم.

ج. تشييد و تحسين مرافق المطار.

3- خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000)[1]

وشملت أهدافها العامة: - التشغيل والتنمية الاقتصادية

1- إنعاش و تنمية الريف.

2- تطوير المؤسسات و السياسات المالية

3- تنمية الموارد البشرية

على أن يتم الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق:

1ـ إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية والخدماتية وخاصة في المناطق الريفية.

2ـ تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية.

3ـ تفعيل دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.

4ـ توفير وتحديد الإطار القانوني للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،خِطة التنمية الفلسطينية (1998-2000)

5ــ ترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير نظام الحكم.

4- خطة التنمية الفلسطينية 1999- 2003

شكلت هذه الخطة توضيحا للخطة السابقة و استندت على الفرضيات التالية:

1ــ تطبيق اتفاق واي ريفر(**Wye River**) وملحقاته والبدء في تشغيل مطار وميناء غــزة، وتخفيض الضغوط والقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.

2ــ قدرة السلطة على تحقيق فائض في الموازنة الجارية، وهذا يتوقف على الأداء الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام.

3ــ استمرار المساعدات الدولية مادياً ومعنوياً من طرف الدول المانحة.

4ــ قيام القطاع الخاص بلعب دور حيوي وفعال في السنوات الخمس القادمة.

في هذه الحقبة تباينت الآراء التنموية. فالبعض رأى انه يجب القيام بالتنمية من اجل قيام الدولة و بناء المؤسسات. والبعض الأخر رأى أن التنمية هي الوسيلة للتخلص من الاحــتلال و تحقيق الرفاهية للفلسطينيين، مما أدى إلى الاجتهاد حول توزيع الأدوار التنموية بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين مؤسسات السلطة الوطنية والمؤسسات الأهلية، وكذلك حول توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة المكلفين به، مما أدى إلى تشــويه و تعطيل العملية التنموية في الأراضي الفلسطينية، حيث رفضت جماعات تقليديــة فــي الســلطة الفلسطينية رؤية قيمة المنظمات الأهلية، حتى أن البعض صادق على دمج جميع الهيئات غيــر الحكومية القائمة في هيكلية السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى هبوط حاد فــي تمويــل مشــاريع المؤسسات الأهلية وطبقا للبنك الدولي فان المساعدة الدولية للمنظمات الأهلية والتي بلغت 220 مليون دولار أمريكي عام 1993 قد هبطت إلى 74 مليون دولار عــام 1997، (أي انخفــاض بنسبة 66%) هذا الانخفاض الحاد أدى إلى إغلاق مئات من رياض الأطفال وحوالي 60% من العيادات الصحية غير الحكومية، و على الرغم من الازدياد المضطرب لعدد المؤسسات الأهلية في هذه الحقبة إلا أن معظمها غير فاعل بسبب نقص التمويل. حيث بلغت نسبة المنظمات التي

تعاني من هذا المعيق 96.3% من المنظمات التي فشلت في تحقيق أهداف خططها (من مجمل المؤسسات غير الحكومية). وتعد الأندية والمؤسسات الشبابية والرياضية والمراكز الثقافية هي القطاعات التي عانت أكثر من غيرها من عجز مالي في ميزانياتها[1].

ومن الأمور التي لا يجب إغفالها أن المناطق التي تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية فيها (حيث كان لها صلاحيات كاملة على مستوى التخطيط الهيكلي وتراخيص البناء) تقل عن 35% من مساحة الضفة الغربية وهي المناطق المسماة بمناطق (أ، ب). أما في المناطق(ج) والتي تشكل 65% من مساحة الضفة الغربية فلا تزال هذه الصلاحيات بيد سلطات الاحتلال التي تعيق عملية البناء الفلسطيني فيها وتمارس سياسة هدم البيوت وكذلك هدم مقومات التنمية والتطوير ومنع توصيل البنى التحتية اللازمة وتكثيف النشاط الاستيطاني الهادف إلى قضم الأرض التي تعد من أهم وسائل التنمية الاقتصادية بشكل خاص والتمنية الكلية بشكل عام[2].

أضف إلى هذا أن جميع الخطط التنموية سابقة الذكر فشلت في تحقيق أهدافها التنموية إما بسبب الضعف في استقراء المستقبل وتغير المؤشرات أو بسبب ضعف الخبرات التي أوكلت إليها تنفيذ المخططات والفساد الإداري في معظم الوزارات المعنية.

وفي النهاية، أدى الصراع بين المؤسسات الحكومية والأهلية وعدم وجود خطط متكاملة بينهما وفشل المؤسسات الحكومية في تنفيذ مخططاتها واستمرار الاحتلال إلى فشل العملية التنموية بأسرها.

رابعاً: التنمية في الفترة (2000 – 2007)

أدت الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر من العام 2000 إلى تدمير أكثر من 60 % من البنية التحتية في أراضي السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى تدمير 590 مبنى تابع للسلطة الوطنية الفلسطينية. حيث أدت هذه

[1] وزارة المالية الفلسطينية، **خطة التنمية الفلسطينية 1999– 2003**، رام الله، فلسطين. ص1.

[2] المرجع السابق، ص1.

الاجتياحات بالإضافة إلى الحواجز التي فرضتها إسرائيل إلى ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض مستوى الدخل وازدياد نسبة الفقر ليصل إلى 40 % من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية و ليصل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 إلى 0%[1].

كما أدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 و إلى تقييد دخول الأموال إلى أراضي السلطة الفلسطينية بالشروط الأمريكية، و بعد ذلك فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، مما حذا بالحكومات الغربية والعربية إلى قطع مساعداتها عن الحكومة الفلسطينية انصياعاً لقرارات الرباعية التي اشترطت وصول التمويل التنموي بشروط وأهداف سياسية.

أدت العوامل السابقة إلى سحق دور السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية التنمية كما أدت أيضا إلى إضعاف المؤسسات الأهلية الفلسطينية[2]. لتأخذ زمام القيادة التنموية المؤسسات الدولية التي تلقى قبولاً لدى الدول الغربية فتولت وكالات الأمم المتحدة المتنوعة بالإضافة إلى الوكالة الأمريكية للتنمية والاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوربية زمام المبادرات التنموية والتي تمحورت حول توفير المتطلبات الأساسية للشعب ألفلسطيني كالغذاء، واختزال مفهوم التنمية في:"التنمية من اجل أن نعيش".

خامساً: التنمية في الفترة (2008 – 2012)

في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وسياساته الاستيطانية التوسعية وفي ظل الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تقطع أوصال الضفة الغربية وتعيق وتحد من حركة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، حاولت حكومة تسيير الإعمال الفلسطينية بناء مخطط تنموي إصلاحي أطلقت عليه اسم: خطة الإصلاح والتنمية (2008 – 2010) والتي رصدت لها الحكومة 7.7 مليار دولار، 70 % منها لسد عجز ميزانية السلطة و30 % منها لخطط تنموية و مشروعات يمكن أن تحفز الاقتصاد الفلسطيني ومشروعات

[1] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010، ص17

[2] صبا الشولي: العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية و المؤسسات الفلسطينية الغير حكومية 2006، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص25، www.wafainfo.ps/pdf/fact_93.pdf.

أخرى تساهم في تنفيذ برنامج إصلاح عميق في مؤسسات السلطة، واعتمدت هذه الخطة على تضافر جهود كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الأهلية الفلسطينية والقطاع الخاص والمانحين الدوليين والحكومة الإسرائيلية. حيث ان جميع الإطراف تعهدت بالالتزام، ووقف الجانب الإسرائيلي متفرجا مانعاً لأي تقدم[1].

أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية فقد تعهدت بتسهيل عملية التنمية والاستثمار من خلال مؤتمر فلسطين للاستثمار في بيت لحم، وعلى مستوى الدول المانحة فقد تعهدت الأخيرة للسلطة بمبلغ 7.4 مليار دولار في مؤتمر باريس للدول المانحة لدعم خطة الإصلاح و التنمية[2]، أما على مستوى المؤسسات الأهلية فكانت وما تزال حجر الزاوية في عملية التنمية. ولكن ما عجزت عنه هذه الخطة يتمثل في عدم ربطها بالإطار السياسي العام الذي يهدف إلى وضع إستراتيجية تقوم على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على مواجهة الاحتلال وتمكينه من الوصول إلى غاياته في التحرر والاستقلال كلبنة أولى وأساسية في عملية التنمية في هذا البلد.

لكن نلاحظ ومن خلال ما عرض من برامج تنموية وخطط لفترات سابقة، تكون ضمن مبادرات ومساعي خارجية على المستويين الاقليمي والدولي تخدم اجندة واهداف هذه الدول في المنطقة من باب تحقيق بعض المصالح لها او المحافظة على امن دولة اسرائيل.

فغياب الإطار السياسي لخطة التنمية والإصلاح الأخيرة يجعل مصير التنمية في فلسطين إما مجهولا مربوطاً بالنوايا الإسرائيلية وإما رهينة المؤسسات الدولية وأجندتها السياسية.

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الأراضي الفلسطينية

تواجه التنمية الفلسطينية عملية استلاب تؤثر على جميع جوانبها ولا يقتصر التأثير على تشويهها ولكنه يعمل على وقفها وقفًا تامًا وتعطيل قدرات المجتمع وعلى توظيفها لخدمة مصالح

[1] محمد خليل، **توجه التنمية في فلسطين**، مرجع سابق، ص19

[2] المرجع السابق، ص20.

القوى التي تقف وراء الاستلاب، حيث إن عملية الاستلاب الأخير تشمل آلياته عوامل خارجية يأتي في مقدمتها الاحتلال بمظاهره العسكرية والاستيطانية وبإسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع والمشكلات الناتجة عن ذلك مما أدى إلى تعزيز آليات الافتقار الفعالة في المجتمع فنتج عنه حالة من الفقر العام في ظل حرمانه من قدراته السياسية والاقتصادية[1].

إن اعتماد السلطة الفلسطينية على مساعدات الدول المانحة والمؤسسات الأجنبية تجعل من الأوضاع الفلسطينية معرضة للتأثيرات الخارجية إلى درجة عالية جدًا وهذا يعني أن التنبؤ بتطور الوضع الفلسطيني أمر صعب جدًا، واهم مثال على ذلك عدم تنفيذ الدول المانحة لجزء من التزاماتها للسلطة الوطنية الفلسطينية مما أدى إلى عدم تحقيق التوقعات المبنية على تلك الالتزامات.

كما أن استمرار المرحلة الانتقالية لفترة زمنية طويلة مع تأخر التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي المتوج بالدولة الفلسطينية كل هذا يحمل في طياته أخطارا جسيمة من تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي وتدهور الاقتصاد واتخاذ قرارات حرجة دون معرفة الأسس التي يجب أن تركز عليها هذه القرارات والأهداف التي تسعي إلى تحقيقها[2].

إن عدم استقرار الوضع السياسي أدى إلي تدهور الوضع الاقتصادي وعدم ثبوت أي تنبؤات اقتصادية لصالح الشعب الفلسطيني مما أدى إلي تخلخل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، من خلال ما سبق يمكن القول بأنه من الصعب جدًا أن تمتلك السلطة الفلسطينية نظرة التخطيط الاستراتيجي الهادف لان المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة اكبر بكثير من الصلاحيات المتاحة لها، حيث وتشير التقارير أن خسارة الاقتصاد الفلسطيني سنوياً بسبب الاحتلال، تبلغ 6.8 مليارات دولار، أي أكبر من الناتج المحلي سنة 2012، المقدَّر

[1] معهد السياسة الاقتصادية الفلسطينية، **التنمية الفلسطينية المتعثرة**، رام الله،2005 ، ص2

[2] رضوان على شعبان، **نحو استراتيجيه تنموية فلسطينية**، ماس، سبتمبر، غزة، 1999، ص36

بحوالي 6 مليارات[1]، إن توفير الناتج المحلي المهدور، يعني توفير دخل وطني مساوٍ تقريباً، مما يعني أيضاً توفير ضريبة دخل للسلطة تبلغ حوالي مليار دولار سنوياً، تعادل المساعدات الخارجية الموعودة.

وتنقسم معوقات التنمية إلى قسمين رئيسين هما المعوقات الداخلية، والمعوقات الخارجية، حيث إن لكل من هذين القسمين عوامل تحدد ظروفه ومدى تأثيره على سير العملية التنموية والنشاط الاقتصادي العام في فلسطين.

أولا: المعوقات الداخلية

يوجد العديد من المعوقات الداخلية مثل ضيق مساحة الأرض، ونقص الموارد البيئة، ونقص رأس المال، وقلة مصادر المياه، والكثافة السكانية. وهذه المعوقات تعيق سير عملية التنمية في فلسطين منها أسباب ليست اختيارية أو على وجه الأصح هي أسباب تلقائية حيث أن مساحة الأرض في فلسطين بطبيعتها مساحة صغيرة قياسا بالدول الأخرى وهذا عدا عن الجزء الأكبر من فلسطين الخاضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي والذي يمنع سير عملية التنمية الفلسطينية بشكل مستقل وناجع. كما أن فلسطين لا تتوفر فيها موارد بيئية جيدة لتكون ذات نفع لتنمية الاقتصاد الفلسطيني حيث أن فلسطين لا تملك موارد للمعادن كالذهب والحديد وغيرها من المعادن ذات القيمة الاقتصادية التي تساهم في دعم الوضع الاقتصادي في فلسطين[2].

أضف إلى ذلك نقص كمية المياه ومصادرها بشكل عام الأمر يسبب أزمة لدى المزارعين الفلسطينيين ويقلل من النشاط الزراعي بسبب المصاعب التي يواجهها الناشطين في مجال الزراعة والتي تعرقل سير عملهم.

كما أن رؤوس الأموال الفلسطينية نفسها أصبحت لا تقدم على مشروعات استثمارية بحكم الظروف المحيطة والغير مشجعة، ونقص الاستثمار الداخلي والخارجي أيضا يجعل حركة

---

[1] مركز الزيتونة، **تقرير التقدير الاستراتيجي 48، أزمة المالية العامة الفلسطينية: مداواة العرَض وإبقاء المرَض**، مركز الزيتونة، بيروت، لبنان. 2012.

[2] برنامج دراسات التنمية البشرية – **تقرير التنمية البشرية 2002** –رام الله –فلسطين، ص2

التنمية في فلسطين شبه مشلولة وبحاجة إلى دعم استثماري اقتصادي لإنعاش الحالة الاقتصادية في فلسطين نظراً لارتباطها بالعملية السلمية بين مد وجزر.

ومن المعوقات الداخلية أيضا تبرز الكثافة السكانية المتزايدة في أعداد الشعب الفلسطيني كأحد الأعباء على سير عملية التنمية أيضا لأن عدد السكان يعتبر أكثر مما يتوافق مع مساحة الأرض كما أن قلة الموارد تسبب ضغطا كبيرا في توفير استقرار اقتصادي في حالة تنمية مستمرة خاصة مع الوضع الفلسطيني ذو المزايا أو الطابع الخاص حيث أن ظروف الاحتلال والضغوط الخارجية والداخلية على الشعب الفلسطيني تجعله من الشعوب التي تواجه العقبات الدائمة والمتواصلة في تنمية المواد الاقتصادية المتوفرة[1].

ويعاني الشعب الفلسطيني من معوقات على أصعدة أخرى مثل التعليم والصحة والإسكان حيث لوحظ تدهورا واضحا في جميع هذه القطاعات، كما أدى اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات الخارجية في تنفيذ العديد من المشاريع والخطط التنموية بشكل كبير الى غياب التنمية المستدامة في فلسطين.

ثانيا: المعوقات الخارجية

وتتركز هذه المعوقات في الاحتلال الإسرائيلي وآثار ممارساته ضد الشعب الفلسطيني حيث واجه الشعب الفلسطيني تدهورا كبيرا في تنمية أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية حيث أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تركزت على هدم كل ما يمكن أن يساعد في تنمية الظروف الحياتية أو تحسين المعيشة للفلسطينيين، ولعب هذا الاحتلال الدور الأكبر على مدار عدة عقود في خلق جميع المعوقات في طريق تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين.

وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) سياسات إسرائيلية متعددة ترمي إلى تدمير أي نجاح يحققه حيث اتبع الاحتلال الإسرائيلي أساليب جعلت

[1] برنامج دراسات التنمية البشرية، **تقرير التنمية البشرية 2002**، مرجع سابق، ص3

نجاح عملية التنمية في فلسطين شبه مستحيلة ومن هـذه المعوقـات التـي اتبعهـا الاحـتلال الإسرائيلي:[1]

1- الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وإقامـة الحـواجز العسكرية ومنع الحركة وفصل محافظات الضفة الغربية عن قطاع غزة.

2- منع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية بشروط اسرائيلية ومعقدة.

3- إغلاق المعابر الدولية (الكرامة، رفح، المطار).

4- عدم السماح للشاحنات الفلسطينية التجارية بالتنقل بين المحافظات.

5- حرمان السلطة الفلسطينية من الإيرادات الجمركية.

6- تجميد المناطق الصناعية والتجارية على خطوط التماس.

7- تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كنتونات منعزلة.

8- تعطيل قوى الإنتاج أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 60% وارتفاع نسبة الفقـر وما يترتب عليها من آثار سلبية.

ومن الملاحظ أن المنح والمساعدات الدولية المالية لم تستغل جيدا في تعديل وتحسـين بنية الاقتصاد الفلسطيني ومساعدته على فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، بالرغم من حجم المساعدات الدولية التي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي لم تكن ضمن خطة وطنية يمكن من خلالها تحقيق نوع من التنمية المستدامة، بل على العكس كانت هذه المساعدات وما زالـت عبارة عن ورقة ضغط قوية بإيدي المانحين تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية[2]، لذلك نلاحظ هناك اختلاف بين الاولويات للمساعدات المقدمة حسب الجهة المانحة لهذه المساعدات، وقـد لعبـت

[1] رائد صالحة، **دراسة في جغرافية التنمية**، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين، 2008، ص6

[2] المرجع السابق، ص7

الهيئات الدولية التي تقدم العون المادي للشعب الفلسطيني دورين غير متسقين[1]: أحدهما إيجابي، والآخر سلبي، ويتمثل الدور الإيجابي في توفير الأموال للمشروعات الفلسطينية، وتوفير التدريب وبناء القدرات. أما دورها السلبي فيتمثل في ضعف التنسيق بين برامجها التنموية وسياساتها، وحساسياتها المحدودة لأولويات الفلسطينيين وتطلعاتهم السياسية، وسعي بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل وربطها بالأوضاع السياسية الفلسطينية.

[1] مركز دراسات التنمية البشرية، **تقرير التنمية البشرية، 2004**، ص 127

المبحث الثالث

المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية

قدم المجتمع الدولي مساعدات إنسانية واقتصادية كبيرة ومتنوعة للشعب الفلسطيني ومن خلال عدة قنوات؛ حكومية وأهلية (فلسطينية ودولية). وهدفت الجهات المانحة من خلال تلك المعونات إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الاحتلال الإنسانية والاقتصادية من جهة، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من خلق وتطوير مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى. وزاد تدفق المساعدات للفلسطينيين بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 وللسلطة الناشئة بموجب هذا الاتفاق، وقد شهدت هذه الفترة تغيرًا جوهريًا في حجم وأشكال وآليات صرف تلك المساعدات إذ بدا واضحًا اهتمام المانحين في دعم العملية السياسية وجهود السلام في المنطقة، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول2000 ، وما رافقها من تصعيد عسكري إسرائيلي وحصار وإغلاق واجتياح للمناطق الفلسطينية، شهدت المناطق الفلسطينية تراجعًا حادًا في مستويات الدخل والمعيشة، ودفعت تلك الأوضاع الجهات المانحة لمضاعفة مساعداتها للفلسطينيين لتبلغ نحو مليار دولار سنويًا، واكتسبت تلك المعونات طابعًا إنسانيًا وإغاثيًا في معظمها .إلا أن هنالك توجهًا جديدًا لدى السلطة والجهات المانحة، برز في الآونة الأخيرة، يتمثل بتوجيه المساعدات نحو الاستخدامات التنموية[1].

المطلب الأول: أهداف وأليه تقديم المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية

الفرع الأول: أهداف تقديم المساعدات الدولية

تعتبر عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط نموذجاً حياً لطبيعة العلاقة وأهداف المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية. فبعد التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في13 أيلول 1993 م بواشنطن، عقد في أكتوبر من نفس العام في واشنطن مؤتمر للدول المانحة بهدف تقديم المساعدات المادية والعينية

[1] معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني**، 2005، ص2

لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، والتي تتولى حالياً إدارة الشؤون المدنية والخدمات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد إتفقت الدول المانحة على خطوط عريضة لأغراض وأهداف تقديم المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، والتي يمكن تلخيصها بما يلي[1]:

- دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية (الضفة والقطاع)، وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.
- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي، والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك، وواعد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ عمل المؤسسات الديموقراطية، وحماية حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: آلية تقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطنية:

إرتبطت المساعدات والمنح الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني بالعديد من المفاهيم والمصطلحات التي طغت على الحياة الفلسطينية بمستوياتها المختلفة مثل: المنح والمعونات والإغاثة، ولكن هناك ثلاث مصطلحات غلبت عليها وهي[2]:

1. **التعهد: (pledge)** هو إعلان الدولة المانحة عن إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تنوي تقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقـديمها، أو الغـرض النهائي منه. ويتم ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجري التفاوض حول الأمور المتعلقـة بالمنحـة أو المساعدة، وأهم الأمور التي تركز المفاوضات عليها هي:

[1] عدنان العمد، باسل عورتاني،" **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**" ، بكدار، القدس، 1999، ط2، ص68-69

[2] المرجع السابق، ص113-115

- الغرض النهائي من تقديم المنحة .
- القطاع الذي سيستفيد منها.
- المشروع أو البرنامج الذي سيتم تمويله
- الجهة أو المؤسسة التي ستتولى إدارة المنحة من الدول المانحة والدول المتلقية .
- صياغة إتفاقية حول المعونة / المنحة تحدد بموجبها كيفية تلقي المعونة والإجراءات الإدارية والمالية لصرفها.

2. **الالتزام: (Commitment)** هي الخطوة أو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم المعونات والتي تأتي مباشرة بعد توقيع الاتفاق الذي يلي مرحلة التعهد، والذي نتج عن المفاوضات التي تمت الإشارة إليها.

ويجدر بالذكر أن الدول المتلقية للمعونة غالباً ما تحرص على أن تتقدم للدول المانحة بمشاريع وبرامج مدروسة ومكتملة الشروط، ووثائق داعمة مثل دراسات الجدوى والتصاميم وقوائم الأجهزة، أو المواد إذا كانت جزء من المشروع. ويفترض أن يتم ذلك ضمن إطار ورؤية سياسية وإقتصادية بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف والمعطيات المحلية والخارجية، وكذلك سياسات الدول المانحة ودوافعها الداخلية والخارجية لتقديم الدعم[1].

3. **الصرف الفعلي: (Disbursement)** هي عملية الدفع الفعلي للمنح والقروض المتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على العدد الكبير منها، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة، ولأجل توضيح المزيد حول آلية الصرف الفعلي نسترشد بنموذج لصندوق معونة البنك الدولي، حيث يقوم البنك الدولي بفتح صندوق(Fund) مخصص

[1] ناهض محمود أبو حماد، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010)**، مرجع سابق، ص53.

لبرنامج أو مشروع، ويسمى الصندوق باسم البرنامج أو المشروع كصندوق تطـوير التجمعـات السكانية (Development Fund Community) وتوقع بشأن الصندوق إتفاقيـة ماليـة يـتم الصرف من الصندوق بموجبها (Fund Gedit Agreement) وتتضمن مثـل هـذه الاتفاقيـة أحكاماً، وبنوداً تتعلق بتقديم المساعدات، والغرض من تقديمها والجهة المنفذة وأسلوب السحب من الصندوق، وفي حالة القروض يتم الإتفاق على شروط التسديد وإلتزام الجهة المتلقيـة باسـتعمال القرض لأغراض المشروع أو البرنامج فقط، وإتباع الأصول المحاسبية والبنود التي سيصـرف عليها، مثل: الأشغال الفعلية -خدمات إستشارية – مصاريف إدارية - المشتريات والتوظيف[1].

المطلب الثاني: أشكال المساعدات والتمويل الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية

تتنوع أشكال التمويل الدولي المقدم ضمن برامج ونشاطات الـدول والجهـات المانحـة والمنظمات الدولية، وهو يأخذ أشكالاً متعددة نوردها على النحو التالي:

ينقسم التمويل الدولي إلى قسمين أساسيين القسم الأول يعرف بالتمويل الدولي الخاص وهو مقدم من القطاع الخاص إلى الشركات والدول ذات الجدارة الائتمانية القوية، والقسم الثاني يعرف بالتمويل الدولي الرسمي وهو يتم تقديمه من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الربحية، وعـادة يكون على شكل منح ومساعدات وقروض ذات شروط ميسرة.وتتلقى بعض الدول وخاصة الدول النامية في بعض الأحيان هذه المنح من الدول المتقدمة، أو بعض الدول ذات الفائض النقدي مثـل اليابان.

وتتخذ بعض المنح والمساعدات أشكالا متعددة، قد تكون نقدية في صورة عملات قابلـة للتحويل أو عينية بشكل سلع استهلاكية وانتاجية، وقد تأتي المنح في صورة خدمات متمثلة في إيفاد خبراء دوليين وفنيين، أيضا لا تقل أهمية القروض الدولية عن المنح والمساعدات وتعتبر القروض موردا ماليا غير عاديا للدولة التي تزيد أعباؤها المالية أو نفقاتها العامة عن إيراداتهـا العامـة، فالأصل أن تتم تغطية الأعباء العامة للدولة من إيراداته السيادية مثل الضرائب والرسوم وفائض

[1] ناهض محمود أبو حماد، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غـزة (2000-2010)**، مرجع سابق، ص 54.

القطاع العام، ولكن في أغلب الأحيان لا تكفي الإيرادات السيادية للدولة لتغطية أعبائها العامة فتلجأ الدول الى عمليات الاقتراض الخارجي لتغطية نفقاتها العامة وتغطية برامجها التنموية [1].

وتتلخص أشكال التمويل فيما يلي:

الفرع الاول: التمويل المباشر

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي .وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية)

اولا: المؤسسات

تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في: إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد...الخ[2]

ثانيا: الحكومة

تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

---

[1] ناهض محمود أبو حماد، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة (2000-2010)**، مرجع سابق، ص41-40

[2] عدنان العمد، باسل عورتاني، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**، مرجع سابق، ص75

ثالثا: الأفراد

وهي تتمثل في المساهمات المادية التي يقدمها الأفراد بدافع العمل الخيري، وهي قد تكون على شكل تبرعات نقدية أو عينية[1].

الفرع الثاني التمويل غير المباشر

يعبر هذا النوع عن طرق وأساليب التمويل غير المباشرة، حيث تكون العلاقة بين المقرض والمقترض علاقة غير مباشرة وتتم عبر وسطاء ماليين، مثل سماسرة الأوراق المالية في الأسواق المالية والبنوك، ويتمثل دور الوسيط في محاولة التوفيق بين المتطلبات القانونية والاقتصادية للمدخرين والمستثمرين. وهناك أشكال أخرى للتمويل غير المباشر، منها بعض الضمانات المستخدمة في عمليات الاستيراد والتصدير، مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي[2].

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية وتمويل مصدره السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

اولا: التمويل المحلي

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية) قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها..الخ (وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية).

ثانيا: التمويل الدولي

هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير

---

[1] عماد لبد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)***، **مجلة الجامعة الاسلامية**، المجلد12، العدد2، جامعة الأزهر، غزة، يونيو 2002، ص490-491

[2] ناهض محمود أبو حماد، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة(2000-2010) دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص41-42.

وبعض المؤسسات الاقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات كما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية[1].

المطلب الثالث: حجم ومصدر المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية

مع بدء إنتفاضة الأقصى الثانية في بداية الربع الأخير من العام 2000 م(2000/9/28)، وبداية مرحلة جديدة ذات سمات وظروف خاصة – ما زالت قائمة –، وتحول معظم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى المعونات الإنسانية والطارئة والخدمات الأساسية، فإنه سيتم تناول هذه المساعدات ضمن خمس فترات متتالية يتم من خلالها فهم كل مرحلة كما يلي:

أ - الفترة الأولى: 1994-2001

بلغ إجمالي المساعدات التي تم التعهد بها من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية خلال هذه الفترة نحو 6,898,230,000 دولار، وبلغ إجمالي الإلتزام منها نحو 5,737,796,000 دولار ونسبتها من المتعهد به 83% وبلغت نسبة الصرف الفعلي من المبلغ المتعهد به 67%، وبواقع فعلي بلغ 3,897,454,000 دولار، وبمتوسط سنوي 486 مليون دولار[2].

وقد تراوح أعلى معدل صرف فعلي للعام 1997 بمقدار 526 مليون دولار أمريكي، وأقل معدل له للعام 2001 ، حيث بلغ 485 مليون دولار أمريكي[3].

السنوات	اجمالي التعهد	اجمالي الالتزام	اجمالي الصرف الفعلي
2001-1994	$ 6.898.230.000	$5.737.796.000	3.897.454.000

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الدولية، الربع الثالث والربع الرابع2001 ، ص12

[1] ناهض محمود أبو حماد، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة(2000-2010) دراسة ميدانية**، مرجع سابق، ص43

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير المساعدات الدولية**، الربع الثالث والربع الرابع2001 ، ص12

[3] المرجع السابق، ص12

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة التي قدمت المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال هذه الفترة، ثم يليها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والنرويج، والجدول التالي يوضح أهم الدول المانحة إستناداً على النسب المؤوية لها، والتي تمثل إجمالي الصرف الفعلي:

USA	EU	اليابان	النرويج	WB	ألمانيا	KSA	أسبانيا	السويد	هولندا	إيطاليا	أخرى
%17	%13	%11	%7	%6	%5	%4	%4	%4	%4	%3	%22

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الدولية، الربع الثالث والربع الرابع2001 ، ص12

ويتم تقديم المعونات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد موافقة لجنة إعتمادات العمليات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهذه اللجنة قبل أن تقرر المصادقة على تقديم المعونة تنظر أولاً إلى تقرير ترفعه لها أجهزة المخابرات الأمريكية حول مدى علاقة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بالحركات الفلسطينية المعارضة وطبيعة إجراءاتها وفعاليتها لضمان أمن إسرائيل[1].

وتكمن أيضاً أهمية الموقف الأمريكي بالنسبة للمساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في ثقل الصوت الأمريكي لدى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فلا يضع أي شروط على تقديم هذه المساعدات غير تلك التي تمليها لجنة الأنظمة المالية والقانونية لدى السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل.

يعتبر البنك الدولي من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية عبرها، وذلك لقدرته على وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بصرف الأموال التي تقدمها الدول المانحة لمشاريع التنمية الفلسطينية، وهذا ما حذا من أغلبية الدول المانحة ولأسباب إدارية وقانونية تقديم مساعداتها عبر البنك الدولي، وإعتماد البنك الدولي ومؤسساته المالية لإدارة هذه المساعدات، إلا أن هناك العديد من الدول المانحة وخاصة الاتحاد الأوروبي يفضل التعامل مباشرة

[1] عدنان العمد، باسل عورتاني، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**، مرجع سابق، ص67

دون المرور عبر قناة البنك الدولي وأهما :ألمانيا، فرنسا، النرويج، كوريا، أسبانيا إيطاليا، والتي تعتبر في نفس الوقت من أهم الدول المقدمة للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني[1].

ب. الفترة الثانية: 2001-2002

مع بدء إنتفاضة الأقصى الثانية بدأت تطرح العديد من الاستفهامات والتوجهات حول مستقبل المساعدات وأهدافها وأوجه إنفاقها، وخاصة في ظل التطورات السياسية الحالية وإنعكاساتها الإقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني.

ونتيجة لتطورات الانتفاضة والاحتياجات المترتبة عنها تم عقد أكثر من إجتماع للدول المانحة لمناقشة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وأهمها الذي عقد في أوسلو يومي الأربعاء والخميس الموافقان 24-2002/4/25 والذي تقرر فيه تقديم نحو1.2 مليار دولار، منها 300 مليون دولار أمريكي على شكل مساعدات إنسانية طارئة، و 900 مليون دولار لتمويل ما تم تدميره من طرف جيش الاحتلال الإسرائيلي، والاحتياجات الأخرى. وبلغت قيمة التعهدات الجديدة نحو 100 مليون دولار أمريكي فقط، أما الباقي فهو إعادة جدولة لتعهدات سابقة[2].

وقد تميزت هذه الفترة بعدم إنتظام التمويل واختلاف أهدافه عن الفترة السابقة، وقد قامت السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد ثلاث خطط وبرامج تم تقديمها للدول المانحة وهي[3]:

1. خطة الطوارئ والاستثمار

هدفت هذه الخطة في الأساس إلى وقف التردي الحاصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني والحفاظ على الحد الأدنى من مقومات الحياة الأساسية، و مع الأخذ

---

[1] عماد لبد، **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)**، مرجع سابق، ص475-476

[2] صحيفة الأيام الفلسطينية، الثلاثاء الموافق2002/4/30

[3] تم إعداد خطة الطوارئ والاستثمار من طرف وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومع تشكيل حكومة أبو مازن تم فصل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى وزارتين وهما :وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التخطيط، واختصت وزارة التخطيط بإعداد الخطط والبرامج، وهذا ما تجسد في قيامها بإعداد برنامج التدخل السريع وخطة التمويل قصيرة الأمد.

بالاعتبار إعادة إعمار ما تم تدميره من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد غطت الخطة ما تبقى من مشاريع العام 2001 وحتى حزيران2002 .

2. برنامج التدخل سريع الأثر

تم إعداد هذا البرنامج أثر تشكيل حكومة السيد محمود عباس وليتم تقديمه للدول المانحة في اجتماع ((LASS MEETINGومدة هذا البرنامج ستة أشهر، وهي الفترة الممتدة من شهر يوليو إلى ديسمبر 2003، وقد هدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في ظل استمرار التدهور الحاد في مختلف المؤشرات العامة[1].

3. خطة التمويل متوسطة المدى2004

تعتبر هذه الخطة استمراراً لبرنامج التدخل سريع الأثر من حيث الأهداف والأولويات والذي يتضمن تامين المساعدات الإنسانية والاجتماعية واعادة البناء واصلاح البنية التحتية المدمرة ودعم القطاع الخاص وموازنة السلطة الفلسطينية، وقد تم الأخذ بالاعتبار عند إعداد هذه الخطة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتدهور غير المسبوق في كافة مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما تجسد في السقوف المالية للقطاعات الرئيسة للخطة[2].

نلاحظ من خلال الخطط التي تم طرحها في هذه الفترة من أن المساعدات الخارجية التي تم تقديمها بمثابة عملية رد فعل على ممارسات الاحتلال الاسرائيلي تجاة الأراضي الفلسطينية، والعمل على الحد من تأثيرات ذلك، وإعادة إعمار ما تم تدميره.

ج. الفترة الثالثة (2003-2005)

ارتفعت نسبة القروض من اجمالي المساعدات في هذه المرحلة لتصل الى حوالي 19%، وارتفعت بشكل اساسي القروض من الدول العربية وفق آليات عمل صندوقي القدس وانتفاضة الاقصى اللذان تم تأسيسهما في مؤتمر القمة العربية في 2002.

---

[1] نصر عبد الكريم، **مستقبل المساعدات الدولية والخيارات الممكنة لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية**، ورقة عمل مقدّمة في ورشة العمل الثالثة بعنوان "المساعدات الدولية: هل هي شر ضروري للتنمية في الاراضي الفلسطينية، جامعة بيرزيت، 2012/2/28، ص5

[2] عماد لبد، **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)**، مرجع سابق، ص476-478

وأبرز ما يميِّز مساعدات الفترة 2001-2005 عن مساعدات المرحلتيْن الأولى والثانية (1994-2000) هو زيادة حصة دعم الموازنة الجارية للسلطة لتغطية العجز المستمر والكبير فيها وكذلك حصة البرامج الإغاثية الطارئة التي وصلت الى أكثر من 90% من إجمالي المساعدات وكان ذلك على حساب النفقات الانمائية[1].

د. الفترة الرابعة (2005-2007)

المساعدات الدولية خلال الفترة الرابعة 2006- حزيران 2007 فزادت عن 1200 مليون دولار جاءت جميعها على شكل هبات ومنح وليس قروض، وتدفق معظمها مباشرة للمنتفعين وفق الآلية الاوروبية المؤقتة المعتمدة من اللجنة الرباعية، بينما تدفق جزء آخر منها من خلال مؤسسة الرئاسة وتدفق الجزء اليسير منها من خلال الحكومة.

وآلية تقديم المساعدات في هذه المرحلة أضرت كثيراً بأسس الادارة المالية السليمة التي حاولت السلطة جاهدةً تكريسها في إطار عملية الإصلاح التي بدأت في العام 2003، وخصوصاً أساسي الرقابة والمساءلة[2].

هـ. الفترة الخامسة (2008 فما فوق)

أمّا في المرحلة الخامسة والتي أعقبت تشكيل حكومة تسيير الاعمال برئاسة د.سلام فياض في الضفة الغربية بعد سيطرة حماس على السلطة في غزة، فقد استأنف المجتمع الدولي مساعداته وبوتيرة عالية جداً. فسجلت هذه المساعدات رقماً قياسياً، بحيث زادت في النصف الثاني لعام 2007 عن مليار دولار وهو ضعف المتوسط السنوي في المراحل السابقة.

فقد إقتربت المساعدات الفعلية في عام 2008 على ضوء تعهدات مؤتمر باريس من المليارين دولار، وفي عام 2009 من مليار ونصف، أمَّا في عام 2010 فتراجعت الى حوالي

---

[1] عدنان العمد، باسل عورتاني، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**، مرجع سابق، ص71

[2] نصر عبد الكريم، **مستقبل المساعدات الدولية والخيارات الممكنة لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص6-10

1,2 مليار دولار. وإستمر الإتجاه النزولي في المساعدات في عام 2011 لتصل الى 750 مليون دولار (أي بنسبة 80% من المبلغ المخطط له في الموازنة)[1].

المطلب الرابع: مشاكل ومعوقات إستغلال المساعدات الدولية[2]

الفرع الأول: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالطرف الإسرائيلي

- الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية عملت على الحد من تنفيذ البرامج المختلفة، وعدم القدرة على توفير المدخلات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ المشاريع، أو إستمرار تشغيل المشاريع العاملة.

- زيادة تكلفة استيراد الآلات والمعدات نتيجة للأجرات الأمنية الإسرائيلية على المعابر والمتمثلة في رسوم الأرضية والتعبئة والتعليق والفك وإعادة التركيب إضافة للمواصلات غير المبررة.

- ممطالة إسرائيل في إصدار التراخيص اللازمة للمشاريع أو للبنية التحتية الخاصة بها في المناطق الفلسطينية التي مازالت تقع تحت الإشراف الأمني الإسرائيلي مثل مناطقC أو حتى في بعض المناطقB .

- معارضة إسرائيل المباشرة في تخصيص المساعدات المالية للعديد للمشاريع عند إجتماع الطواقم الاستشارية، وذلك بحكم مشاركة إسرائيل على قدم المساواة في الطواقم الاستشارية واللجنة المحلية لتنسيق المساعدات.

- إحجام الدول المانحة عن تمويل بعض المشاريع إرضاء للطرف الإ سرائيلي،كما أن بعض الدول المانحة تستخدم المساعدات كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم التنازلات والتي دائما تكون لصالح الطرف الإسرائيلي.

---

[1] نصر عبد الكريم، **مستقبل المساعدات الدولية والخيارات الممكنة لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص6-10

[2] عماد لبد، **تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)**، مرجع سابق، ص490-491

الفرع الثاني: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالطرف الفلسطيني

- تهافت السلطة الفلسطينية عبر العديد من الوزارات والمؤسسات للحصول على أموال الـــدول المانحة بهدف تمويل العديد من المشاريع، ودون أن تكون لهذه المشاريع جدوى تعود بالمنفعة العامة، وإنما لاعتبارات خاصة بالقائمين على هذه الوزارات والمؤسسات.

- غياب التخطيط الفعال والقائم على الإحصاءات والمعلومات والبيانات الدقيقة، وهذا ما تجسد بوضوح في خطة التنمية الفلسطينية والتي إفتقرت إلى المنهجية العلمية في الإعداد والتنفيذ، أو حتى التوافق الفعال مع الحالة الفلسطينية بمعطياتها وأبعادها المختلفة.

- تداخل مهام وصلاحيات الوزارات والمؤسسات الفلسطينية مع بعضها البعض أدى في كثيـــر من الأحيان إلى هدر المساعدات وصرفها في مشاريع ثانوية لا تتوافق مـــع أهـــداف تقـــديم المساعدات وأولويات التنمية الفلسطينية.

- التضخم غير المبرر للمنظمات الأهلية (غير الحكومي) والتي ساهم في صـــرف الأمـــوال المقدمة من طرف الدول المانحة دون تنسيق فعال أو حتى جدوى وبصورة غلب عليها طابع الهدر والتسابق على الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الأموال.

- غياب الرقابة الفعالة من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة المرتبطـــة بالجوانـــب القانونية والمحاسبية المتعلقة بأوجه صرف المساعدات الدولية، أو حتى على مستوى تقيـــيم المشاريع مقارنة بالجدوى المرتبطة بها[1].

المطلب الخامس: المساعدات الدولية وأثرها على تحقيق التنمية السياســـية فـــي الأراضـــي الفلسطينية

يعتبر الدور الذي تلعبه المساعدات الدولية في تعزيز التنمية الاجتماعيـــة والاقتصـــادية والسياسية محل جدل وأحد أكثر القضايا المختلف عليها في مجال التنمية الدولية. والسعي لإيجاد

[1] علاء ترتير، **المساعدات والتنمية في فلسطين: أي شيء إلا العلاقة المباشرة هل تساهم المساعدات في التنمية؟**، معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2012. ص6

علاقة مباشرة بين المساعدات والتنمية. أما في السياق الفلسطيني بشكل خاص تمثل هذه العلاقة إشكالية، وذلك نظرا لمحدودية نجاحها وآثارها الضارة والقيود المفروضة، مع فشل المساعدات على مدى العقدين الماضيين. وحسب المماثلة التي قدمها ناثان بارون، يمكن القول أنه في ظل طبيعة الدعم والتنمية المتبعة، لم تتمكن الجهات المانحة او للسلطة الفلسطينية من المشي فوق الماء، لكن من خلال عمل أشبه بالمعجزة، تمكننا من تفادي الغرق[1].

من خلال تتبع آثارها، ظهرت المساعدات كأداة لملء الفجوة وحل لإطفاء نار الأزمة المستمرة وكانت بمثابة دعامة رئيسية لضمان وجود السلطة الفلسطينية، لإنقاذ المجتمع الفلسطيني من زيادة تدهور الأوضاع. وهذا الدور الذي تلعبه المساعدات في تعزيز الوضع القائم كان النتيجة المتوقعة للفشل الدبلوماسي والأخطاء السياسية، ولعدم القدرة على الفهم أو الإقرار بعملية تعطيل التنمية، ولعدم الرغبة في مواجهة المشكلة الرئيسية لهذا التعطيل وهي)الاحتلال)، وأخيرا بسبب تبني إطار عمل مفاهيمي غير مناسب لمرحلة ما بعد الصراع وبدورها، أدت حالات الفشل هذه إلى زيادة التعقيد في العلاقة بين المساعدات والتنمية، وذلك منذ أن اعتبرت هذه المساعدات بأنها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي من خلال دعم وتعزيز الاحتلال واعفاء إسرائيل من مسؤولياتها كقوة احتلال، إضافة إلى المساهمة بشكل مباشر وغير مباشر وخاصة في الفترة التي تلت عرفات/فترة فياض في عملية تعطيل التنمية، وهكذا، فشل نموذج المساعدات في اقرار وفهم التركيبة السياسية للتحديات التنموية الفلسطينية، وبالتالي لم تؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة الموجودة، ولم تقرب من إمكانية قيام الدولة الفلسطينية. وهكذا تكون قد عززت من حالة الاحتواء غير المتكافئ او الوضع الاقتصادي الثانوي، وقللت من إمكانية تحقيق دولة فلسطينية.

أما حسب تفسير التوجه الثاني، فإن المساعدات يمكن أن تساهم فعلياً في عملية التنمية في فلسطين، ولكن بوجود بعض الشروط والمتطلبات. وهذا يشمل: فهم العملية التنموية كمقاومة وحقوق وحرية، وتبني نسخة مسيسة من النموذج التنموي، واحترام حق تقرير المصير والكرامة في نموذج التدخل بالمساعدات؛ او التحول من اتباع نماذج التنمية، التقنية غير السياسية التي تسبب

[1] نادر سعيد، **فلسطين والتنمية البشرية**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2005، ص1

ضررا، وذلك باتجاه نموذج يعترف بوجود هيمنة استعمارية وغياب للتكافؤ في السلطة؛ اوإعادة السياسة مرة أخرى نحو صناعة مساعدات والحد من استخدام المساعدات كطبقة دخانية للتغطية على الإخفاقات السياسية، ودعم المقاومة وتعزيز الاقتصاد، وأخيرا التوقف عن الاكتفاء بحل أعراض المشكلة والعمل على حل السبب الجذري لها -وهو الاحتلال الإسرائيلي[1].

هذه المهام الواجب تطبيقها ليست شاملة ولكنها دلالية، وبالتأكيد هي ليست مسؤولية مجتمع المانحين فقط، بل على العكس، هي في معظمها من مسؤوليتنا كفلسطينيين وبشكل خاص قيادة السلطة الفلسطينية. وبالتالي، وفي ظل غياب نموذج محلي تنموي حقيقي يجمع بين المفاهيم الوطنية التحررية لحقوق الإنسان، في أحسن الأحوال، قد يحقق النموذج التنموي للمؤسسات الدولية تقدما محدوداً ومؤقتا يحافظ على الوضع الراهن، ويجعل الحياة في ظل الاحتلال أكثر احتمالا، ولكنه لا يؤدي أبدا إلى إيقاف عملية تعطيل التنمية .ختاماً، الرسالة قصيرة وواضحة :إذا لم نؤكد نحن كفلسطينيين على الكرامة في عملية التنمية[2].

فقد بدأت المساعدات الدولية بانعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر من العام 1993 الذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة، وكان الهدف مساعدة الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية وتمكينها من إدارة المناطق التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي[3].

وتنوعت أشكال المساعدات الخارجية ما بين المنح والهبات والقروض. ويحسب لها أنها ساهمت في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية للمواطنين الفلسطينيين ويحسب لها أيضا أنها ساهما بشكل ملحوظ في تمويل العجز المزمن والكبير في الموازنة الجارية طيلة السنوات الماضية، ولكن يؤخذ على هذه المساعدات أنها أخفقت في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني وإمكاناته للانعتاق من تبعيته

---

[1] نادر سعيد، **فلسطين والتنمية البشرية**، مرجع سابق، ص1-2

[2] علاء ترتير، **المساعدات والتنمية في فلسطين: أي شيء إلا العلاقة المباشرة هل تساهم المساعدات في التنمية؟**، مرجع سابق. ص1-2.

[3] نادر سعيد، **فلسطين والتنمية البشرية**، مرجع سابق، ص2

القسرية لمنظومة الفعل الإسرائيلي، كما أخفقت من تقليل اعتمادية فلسطين الرسمية والأهلية على المساعدات الخارجية ذاتها لصالح عجلة النمو الذاتي.

ويمكن القول أن المساعدات وعلى كبرها لم تستطع من الوصول بالبنى المؤسسية والقانونية والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل بكفاءة وفاعلية تتناسب وحجم التحديات التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية.

يشكل العامل الدولي بترافقه والعملية السياسية مؤثرًا حاسمًا في تشكيل تطلعات الفلسطينيين وإمكانيات تحقيقهم لهذه التطلعات. فما زال التدخل الدولي والعربي والضاغط أكثر ما يكون على الموقف الفلسطيني يمارس بقوة لتخفيض سقف المطالب الفلسطينية، هذا إلى جانب التمويل الدولي والذي يلعب دورًا أساسيًا في تمويل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية في تطبيق برامجها الإغاثية والإنمائية، فقد وصل حجم التمويل الدولي والعربي منذ 1994 وحتى منتصف عام 2004 على سبيل المثال إلى ما يزيد عن 6 بليون دولار أمريكي أي حوالي 310 دولارات لكل فرد سنويا، كما أن للتمويل الدولي دورا هاما في تأمين الحاجات الأساسية للفلسطينيين وبناء عناصر البنية التحتية وتغطية رواتب موظفي السلطة الوطنية والعديد من المنظمات غير الحكومية، ومع أهمية هذا التمويل في استمرارية العمل المؤسسي الفلسطيني، فإنه وكما يعبر غالبية الفلسطينيين، يبقى محددًا ضمن الأجندة السياسية للمانحين، ولا يمكن له أن يسهم جديًا في إنهاء الاحتلال وتحقيق تنمية مستقلة للفلسطينيين[1].

نلاحظ ان المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية لم تلبي طموحات العملية التنموية في فلسطين سواء من خلال غياب الرؤية التنموية الفلسطينية الواضحة او بسبب العوامل الخارجية وعلى رأسها الاحتلال الاسرائيلي بالأضافة الى شروط وقيود المساعدات المقدمة.

[1] نادر سعيد، **فلسطين والتنمية البشرية**، مرجع سابق، ص2

المبحث الرابع

المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية

في كل عام تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مستوى من الدعم يفوق ما تقدمه لغيرها من الدول، حيث تستقبل إسرائيلي حوالي ثلاثة مليارات دولار سنوياً أي بمعدل خمسمائة دولار لكل مواطن إسرائيلي، ويشير الباحثون[1] أن هذا المستوى الكبير من الدعم يعود إلى أنشطة اللوبي الصهيوني الذي يتكون من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علني لدفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل، وليس للوبي الصهيوني قيادة مركزية وهو عبارة عن منظمات ناشطة في سياسات تعود بالمصلحة على إسرائيل ويعتبر نشاطها شرعي بحسب النظام السياسي الأمريكي، وهذه المنظمات ترى أن جهودها تعزز مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل[2].

أما المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية فتنقسم إلى نوعين، وهي المساعدات الأمنية واللوجستية، والمساعدات الاقتصادية والإنسانية وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: المساعدات الأمريكية للأجهزة الأمنية الفلسطينية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن القضايا الأمنية تلعب دوراً أساسيا في إنشاء دولة فلسطينية عبر أربع طرق متداخلة، أولاً يتعين على الدولة الفلسطينية المنشودة أن تكون قادرة لوحدها أو بالتعاون مع آخرين على ضمان الأمن داخل حدودها بما ينسجم والمتطلبات الأمنية الإسرائيلية، ثانياً يتعين على الدولة الفلسطينية اتخاذ الخطوات اللازمة للدخول في اتفاقيات من شأنها أن تساعد في ضمان أمن إسرائيل، ثالثا:يتعين حماية أراضي كل من إسرائيل وفلسطين

---

[1] John M, Steven W, Aron F, Denis R, Shlomo A, Zebegneho B, ***The War over Israel's Influence Foreign Policy***, July-Aug- 2006, p2.

[2] يوسف الطويل، **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-2009**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهرة، غزة، فلسطين، 2011، ص18

من تسللات العناصر القادمة من الخارج، رابعا يتعين أن يُنظر إلى تأسيس الدولة الفلسطينية على أنه مساهمة ايجابية في تنمية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط[1].

ومن هذا المنطلق كانت المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية في إطار سعيها لفرض مستوى من الأمن يرضي حليفتها إسرائيل، حيث كان ولا زال الهاجس الأمني هو الشغل الشاغل لإسرائيل وللولايات المتحدة الأمريكية ومرتبط بالجانب الفلسطيني بشكل رئيسي.

وعندما كانت الجهود المتصلة بأنابوليس في ذروتها في بداية سنة2008 ، كان لدى إدارة بوش ما لا يقل عن ثلاثة جنرالات أمريكيين يعملون على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية، وتم تكليفهم بالإشراف على تنفيذ الالتزامات السابقة، والإشراف على تدريب قوات الأمن الفلسطينية، وابتكار مفهوم أمني لصناعة السلام في المنطقة في المستقبل[2].

إن الولايات المتحدة تعتقد بصفة جازمة أنه يمكن أن تنجح العملية السلمية فقط عندما تصبح قوات الأمن الميدانية التابعة للسلطة الفلسطينية على استعداد لمحاربة الإرهاب وقادرة على ذلك، وهو ما سيزرع الثقة بإسرائيل ويشجعها على سحب قواتها من الضفة الغربية. كما يرى الجانب الأمريكي أن الجهود الأمريكية الهادفة إلى دعم السلام ينبغي أن تتضمن استثمارًا جوهريًا في تدريب تلك القوات الفلسطينية وتجهيزها.[3]

ويشير المختصون أن الولايات المتحدة ترى أنه من أجل الوصول إلى السلام في الشرق الأوسط لابد من الجانب الفلسطيني أن يكون قادراً على القضاء على الأخطار الأمنية التي تهدد إسرائيل انطلاقًا من الأراضي الفلسطينية. ومن أجل تحقيق هذا الالتزام، يتطلب الأمر من الفلسطينيين تحسين قدرات قواتهم الأمنية. ولذلك، يعتبر تعزيز مهمة تدريب قوات الأمن الفلسطينية وتجهيزها، هي المهمة التي كلف بها الرئيس الأمريكي المنسق الأمني الأمريكي الفريق

---

[1] Robert Hunter, Seth Jones , Building a Successful Palestinian State :Security, RAND Corporation, 2006, p3

[2] يوسف الطويل،، **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-2009**، مرجع سابق، ص18

[3] J. D. Crouch 2, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombem, Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making, The Washington Institute for Near East Policy, 2008, p1.

كيث دايتون (Keith Dayton) هي أكبر إسهام فعلي يمكن للولايات المتحدة توفيره من أجل رفع مستوى الأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين[1].

المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية للمساعدات المقدمة للأجهزة الأمنية الفلسطينية

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الطريقة الأساسية التي يمكن لها أن تساعد فيها على تطوير الأمن بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي العمل مباشرة مع السلطة الفلسطينية عبر توفير التدريب، والمعدات لقوات الأمن الفلسطينية وإعادة تنظيمها. لكن ينبغي أن يكون هناك إيمان بأن الدعم الأمريكي المتواصل والمركز لقوات الأمن الفلسطينية سيضمن قيام الفلسطينيين بالعمل ضد الإرهاب المحتمل بطريقة تعالج الهواجس الأمنية الأساسية لدى إسرائيل، لذا تعتقد الولايات المتحدة أن توفير جهاز أمني محترف للفلسطينيين سيساعد الإصلاحيين والمعتدلين مثل رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض على بناء المؤسسات الضرورية لإنشاء الدولة والحد من تأثير المعارضين الذين يسعون إلى تدمير السلطة الفلسطينية وتدمير عملية السلام على العموم. وبالتالي فإن القيام بجهد مكّثف لتزويد الفلسطينيين بالأدوات الضرورية لكي يتولوا مسؤوليات أمنية مستقلة شرط ضروري مسبق لإحراز تقدم نحو التوصل إلى سلام.

[1] J. D. Crouch 2, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombem, Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making, op.t, p4.

جدول (1): حصة المساعدات الأمنية من المساعدات المالية من العام 2005-2012*

نوع المساعدة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المطلوب 2012
الدعم الأمني	-	-	-	25	184	100	150	113
دعم خزينة السلطة	224.4	148.5	50	776	776	400.4	400.4	400.4
مساعدات غذائية	6	4.4	19.488	-	20.715	-	-	-
المجموع	230	153.243	69.488	414.5	980.715	502.9	550.4	513.4

المصدر (U.S. State Department، USAID، 2012) * المبلغ بالمليون دولار.

يتضح من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بتقديم دعم مالي مباشرة للقطاع الأمني الفلسطيني منذ العام 2008 حيث أنفقت حوالي 25 مليون دولار على ما أسمته حينها إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ثم ارتفع مستوى الإنفاق ليبلغ 184 مليون دولار كمساعدات أمنية، وفي العام 2010 أنفقت الولايات المتحدة 100 مليون دولار على القطاعات الأمنية الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية، أما في العام 2011 فقد أنفقت الولايات المتحدة 150 مليون دولار لتدريب ودعم القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتجهيزها بأجهزة قتالية غير فتاكة ودعم جهود المنسق الأمريكي للمساعدات الأمنية لأجهزة السلطة الفلسطينية، كما رصدت 113 مليون دولار كمساعدات أمنية في العام 2012 وذلك ضمن خطة المساعدات التي اعتمدتها الولايات المتحدة لمساعدة السلطة الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية.

جدول (2) خطة الإنفاق للمساعدات الأمريكية في العام 2012

الدفعة	الهدف
دعم اقتصادي 400.4 مليون دولار	دعم مباشرة لخزينة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال الـ USAID
دعم اقتصادي 200.4 مليون دولار	20 مليون دولار لتعزيز سلطة القانون ودعم مؤسسات المجتمع المدني 79.7 مليون دولار لدعم قطاع الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. 53.2 مليون دولار لدعم التنمية الاقتصادية 47.5 مليون دولار كمساعدات إنسانية
مساعدات أمنية 77 مليون دولار أمريكي	تدريب ودعم القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتجهيزها بأجهزة قتالية غير فتاكة ودعم جهود المنسق الأمريكي للمساعدات الأمنية لأجهزة السلطة الفلسطينية
36 مليون دولار أمريكي	مساعدة لوزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية والنظام القضائي ودعم النيابة العام والمحققين الجنائيين وتعزيز سيادة القانون والبنية التحتية للقطاع الأمني بما في ذلك المراكز الأمنية والمحاكم والسجون

المصدر (U.S. State Department، 2012)

هذا بالنسبة للدعم المالي، أما الدعم اللوجستي فمنذ مطلع سنة2005 ، اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، ففي تلك السنة قامت وزيرة الخارجية كوندوليسا رايس بتعيين الفريق وليام وارد منسقًا أمنيًا للولايات المتحدة. وغداة الإعلان عن تعيينه، أشارت رايس إلى أن الجنرال وارد سيوفر نقطة بؤرية لتدريب الفلسطينيين وتجهيزهم ومساعدتهم على بناء قواتهم وكذالك لمراقبة الأطراف ومساعدتهم، إذا اقتضت الضرورة، في المسائل الأمنية، وقد خدم وارد في هذا المنصب طوال سنة 2005 عندما كان أغلب التركيز منصبًا على إدارة عملية فك ارتباط إسرائيل مع غزة. وقد حلّ محلّه الجنرال دايتون في كانون الأول/ديسمبر2005، وصدر في نفس العام قرار أمريكي يمنح وزارة الدفاع الأمريكية على صلاحيات تمكّن الجيش من الاستجابة للمخاطر والفرص غير المتوقعة عن طريق تأمين التدريب والمعدات للدول الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة أمنية ملحة، وقد استفادت الأجهزة

الأمنية من هذا القرار حيث تم تقديم الخدمات التدريبية وبعض المعدات التي قدمها الجانب الأمريكي لها[1].

وفي هذا الصدد أطلقت الولايات المتحدة ما يسمى بمبادرة دايتون لتدريب القوى الأمنية الفلسطينية وبناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية تمهيداً لانشاء الدولة الفلسطينية الموعودة بناءاً على الرؤية الامريكية.

وكان الهدف من مبادرة دايتون كما أعلن عنها تقليص وجود الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية من خلال تطوير الامكانات الفلسطينية وبناء وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتحويلهم حسب تعبير دايتون إلى رجال فلسطين الجدد.

وفي المرحلة الأولى تم تدريب (2100) عنصر من أصل (5000) سيتم تدريبهم من مجموع القوى الأمنية التي لن تزيد عن 25000 عنصرا أمنياً وسيتم تدريبهم على يد شركة أمنية خاصة تدعى ليبرا وهي وفق المحلل الفلسطيني عبد الستار قاسم منظمة من المرتزقة[2].

وتشير الدراسات أن دايتون كان يشترط في عناصر الأجهزة الأمنية التي يدربها ألا يكون العنصر قد شارك سابقاً في أي نشاط مقاوم ضد اسرائيل، والذي كان يهدف منه إلى صرف (7000) عنصر من فتح من وظائفهم في القوى الأمنية بسبب مشاركة الكثير منهم في أنشطة للمقاومة ضد اسرائيل خلال فترة الانتفاضة الثانية[3]، لكن ذلك لم يحصل وتم ضم عناصر اخرى ممن شاركت في الأنتفاضة الثانية للعمل في الأجهزة الأمنية وظهر نتيجة لذلك ضبط لهؤلاء العناصر ضمن الاجهزة الأمنية للحد من تحركاتهم وحفظ الامن والنظام في الأراضي الفلسطينية والذي بدوره ينعكس على توفير الامن للأسرائيليين.

وقد اشار دايتون أن من يشاركون في التدريبات التي تجري للعناصر الفلسطينية يتم عن طريق ثلاثة أجهزة استخباراتية خارجية وهي: السي آي إيه التي تختبر المرشحين، وجهاز

---

[1] Robert M. Gates, ***Helping Others Defend Themselves, Foreign Affairs***, June, 2010, p6.
[2] Aisling Byrne, ***Businessmen Posing as Revolutionaries General Dyton and the "New Palestinian Breed"***,, Nov, 2009.p3.
[3] Ibid, p4

الأمن العام الإسرائيلي الذي يدقق في الأسماء وفي النهاية يصل المجندون إلى مرافق التدريب في الأردن، حيث تقوم أجهزة الأمن الأردنية باجراء فحص آخر دقيق، بالاضافة إلى ذلك يتم اجراء فحص داخلي من قبل أجهزة الاستخبارات الفلسطينية نفسها، وتم تدريب هؤلاء الأشخاص في مخيمات تدريب بالقرب من عمان، وهو نفس المكان الذي دربت فيه الولايات المتحدة قوات الأمن العراقية، وتم إعداد برنامج التدريب بشكل مشترك بين اسرائيل والولايات المتحدة، ولإسرائيل حق الاعتراض على محتوى البرنامج، ويقوم بالتدريب كل من مسؤولي الأمن والمخابرات الأمريكية والأردنية وتمتد فترة البرنامج التدريبي الواحد أربعة شهور، ويتدرب العناصر فيه على مكافحة أعمال الشغب والقيام باعتقال القوى المعارضة وكيفية الاستخدام الصحيح للقوة، وعندما يعودون إلى الضفة الغربية يتم اخضاع المتدربين لتدريبات متخصصة في القيادة والاسعافات الأولية والعديد من الأمور اللوجستية الأخرى[1].

وليس سراً القول أن الاسلحة التي ترسل للقوى الأمنية وليس التجنيد وبرامج التدريب فقط تخضع للتفتش الاسرائيلي وذلك في مختبر للشرطة الاسرائيلية ويتم وضع الاسلحة في قائمة دقيقة وذلك لتحديد كل سلاح في حال تم استخدامه في أعمال ضد اسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المنسق الأمني الأمريكي دايتون على تطوير قسم للتخطيط الاستراتيجي تابع لوزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية لتوفير مراقبة حكومية وقدرات تخطيطية أفضل لمجموعة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ولقد أشرف الجنرال دايتون على تنسيق هذه الجهود سوية مع الجنرال المتقاعد جيمس جونز المبعوث الخاص لوزيرة الخارجية رايس لأمن الشرق الأوسط[2].

المطلب الثالث: معوقات المساعدات الأمريكية لدعم الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية

يشير تقرير أعده معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن المساعدات الأمنية لأجهزة السلطة الفلسطينية واجهتها مجموعة من المعوقات كان من أهمها:

---

[1] Aisling Byrne, **Businessmen Posing as Revolutionaries General Dyton and the "New Palestinian Breed"**,, o.p.t.p7

[2] J. D. Crouch 2, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombem, **Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making**, o.p.t, p10.

اولا: التسلسل القيادي

ربما كان أكثر القيود المفروضة على المنسق الأمني الأمريكي للمساعدات الأمنية الجنرال دايتون هو أنه يعمل تحت إمرة وزارة الخارجية بدلا من أن يعمل تحت إمرة وزارة الدفاع، وهذا الأمر يؤثر في كل شيء بدءًا بتوفير الوسائل وانتهاءً بالقيود المفروضة على الحركة، كما يوجد مركز قيادة المنسق الأمني في القنصلية الأمريكية بالقدس ويتعين عليه التقيد بكافة القواعد التي تحكم الحركة المفروضة على الموظفين في القنصلية، وهذه القيود تعيق بدرجة كبيرة قدرة فريق المنسق الأمني على الاتصال بنظرائه الفلسطينيين، مما يحد من قدرتهم على رعاية العلاقات ومراقبة الأداء والعمليات، ونتيجة لذلك، يتعين على المنسق الأمني الاعتماد بدرجة كبيرة على الأعضاء الكنديين والبريطانيين في فريقه والذين يمكنهم التجول بحرّية في الضفة الغربية للعمل كضباط اتصال رئيسيين مع الفلسطينيين[1].

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمنسق الأمني، الذي يعمل خارج نظام وزارة الدفاع، الحصول على المعدات والعتاد العسكري الذي يمكن استخدامه في تنقلاته وفي دعمه الخاص، علاوة على تزويد القوات الفلسطينية التي هي في أمّس الحاجة إلى المركبات والمعدات.

ثانيا: الميزانية

بالرغم من ضرورة الدعم المالي لنظام المساعدات الأمريكية فقد خصص الكونغرس في نهاية المطاف 89 مليون دولار فقط وذلك لاستخدامها في تقديم مساعدة أمنية غير قاتلة إلى السلطة الفلسطينية، وقد استُخدمت هذه الأموال في تدريب الكتيبة الأولى التابعة لقوات الأمن الفلسطيني على يد مدربين أردنيين. كما تم تأمين مبلغ إضافة في مقداره 75 مليون دولار لتدريب وتجهيز كتيبتين إضافيتين بشكل أساسي، لكن التمويل المتقطع لا يحد من التخطيط والعمليات فقط، بل ويضعف مصداقية فريق المساعدات الأمريكي أمام شركائه ويحول دون توسيع جهوده[2].

[1] J. D. Crouch 2, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombem, **Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making**, o.p.t, p11

[2] Ibid, p11

ثالثا: المهمات المتضاربة والمتداخلة

مع تعيين الجنرال جونز في منصب المبعوث الخاص لوزيرة الخارجية لأمن الشرق الأوسط ثم تعيين الجنرال وليام فرايزر لمراقبة تنفيذ التعهدات المنصوص عليها في خطة خارطة السلام، التي طرحتها اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا)، بات لدى الولايات المتحدة ثلاثة من كبار الشخصيات أو الضباط العسكريين المتقاعدين الذين يعملون في مناصب بارزة وفي المنطقة نفسها ويتحملون مسؤوليات عملياتية واحدة، الأمر الذي تسبب في إرباك، وإشعال منافسة في بعض الأحيان، بين الفرق المختلفة العاملة في هذه العمليات، وعلى الرغم من أن كل جنرال موكل بمهمة منفصلة من حيث المبدأ، لكن هذه المهمات تتداخل بشكل كبير بما أن كافة النواحي الأمنية للعملية السلمية مترابطة، كما أن هذا الترتيب يضيف تعقيدات لا داعي لها إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها الإسرائيليين والفلسطينيين[1].

رابعا: التنسيق مع إسرائيل

بما أن كل شيء، بدءًا بنشر الجنود وانتهاءً بنقل الأسلحة والذخائر والمعدات يتطلب موافقة وتنسيقًا إسرائيليًا، فمن الضروري بناء علاقة وثيقة ومنتجة بين المنسق الأمني الأمريكي والجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع الإسرائيلية، لكن بما أن المنسق الأمني افتقر إلى قناة اتصال منتظمة وعالية المستوى مع الجيش الإسرائيلي ومع وزارة الدفاع الإسرائيلية لفترة من الزمن، فقد عمل بيدين مكبلتين. ولذلك فإن أي جهد مستقبلي يهدف إلى تعزيز الأمن الفلسطيني يحتاج إلى تنسيق منتظم وعالي المستوى مع كبار المسؤولين العسكريين في وزارة الدفاع[2].

---

[1] إلين كنيكماير وغلين كيسلر، **عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماطلة والتأخير**، ترجمة خاصة بمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عن الواشنطن بوست الأمريكية 2008/3/15.

[2] J. D. Crouch 2, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombem, **Security First: U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making,** o.p.t, p12.

كما أن لكن الشكوك الإسرائيلية وبعض الشكوك الأميركية في الكـــونغرس حـــول ولاء القوات التابعة لعباس، أخّرت وصول التمويل اللازم لبرنامج المساعدات الأمنية للأجهزة التابعة للسلطة الفلسطينية[1].

المطلب الرابع: المساعدات الاقتصادية والإنسانية الأمريكية للسلطة الفلسطينية

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية نحـــو 4 مليـــارات دولار كمساعدات منذ عام 1994، وذلك بمعدل 70 مليون دولار سنوياً في المتوسط منذ عـــام 1994 وحتى عام 1999، وزادت هذه المساعدات تباعاً في الفترة من عام 2000 إلى 2007 لتصـــل إلى 170 مليون دولار سنوياً في المتوسط.

أما القفزة الحقيقية في المساعدات المقدمة للسلطة، فبدأت منذ تولي الرئيس الفلســـطيني محمود عباس السلطة في عام 2005، ثم انخفضت المساعدات وأعيدت هيكلتها بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006، لتتوقف المساعدات المباشرة التي تقدمها أميركا للحكومة الفلسطينية خلال الفترة من شباط/ فبراير وحتى حزيـــران/ يونيـــو 2007، وهي الفترة التي ترأست فيها حماس الحكومة الفلسطينية.

وبعد الانقسام الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2007، ضاعفت أميركا مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض لتصل إلـــى 600 مليـــون دولار سنوياً مقارنة بمتوسط قدره 170 مليون دولار في النصف الأول من العقـــد الأول مـــن القرن الحادي والعشرين[2].

وتذهب ثلث المساعدات الأميركية المقدمة حالياً (نحو 200 مليون دولار) إلـــى دعـــم ميزانية حكومة فياض، وتذهب 100 مليون دولار لدعم قوات الأمن الفلسطينية الجديدة التي يتم

---

[1] إلين كنيكماير وغلين كيسلر، **عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماطلة والتأخير**، مرجع سابق.

[2] علاء بيومي، **الوحدة الفلسطينية وسيف المساعدات الأميركية**، موقع مفكرة الاسلام، الخميس 08 سبتمبر 2011، تـــم الوصول إليه بتاريخ 2012/10/1، ص1.

تدريبها تحت إشراف الجنرال الأميركي دايتون وبدعم دول غربية مختلفة بعضه معلن وبعضه غير معلن.

ويتم إنفاق 100 مليون دولار كدعم مباشر مقدم من الحكومة الأميركية لمنظمات مجتمع مدني بالضفة وغزة. أما المبلغ المتبقي ويبلغ 200 مليون دولار فيذهب لدعم الأونروا وتقديم مساعدات إنسانية أخرى في قطاع غزة[1].

إن الأرقام والتواريخ واضحة، وهي تتحدث عن نفسها، فالدعم الأميركي يذهب لأطراف بعينها ويدعم أسباب واضحة لا تنكرها الدراسة، بل على العكس فإنها تؤكد ما يراه "بعض الخبراء في أن المساعدات الأميركية لا تزيد من شرعية عباس والسلطة الفلسطينية، بل تنتقص منها لأنها تقود بعض الفلسطينيين إلى الاعتقاد بأن السلطة الفلسطينية مدينة أكثر من اللازم لأميركا.

جدول (3): المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية من العام 2005-2012 بالمليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المطلوب 2012
دعم ميزانية السلطة	224.4	148.5	50	776	776	400.4	400.4	400.4
مساعدات غذائية	6	4.4	19.488	–	20.715	–	–	–
المجموع	230.4	152.9	69.488	776	796.715	400.4	400.4	400.4

المصدر (U.S. State Department، USAID، 2012)

يُلاحظ أن المساعدات تقل وتزداد حسب الرضا الأمريكي-الإسرائيلي عن أداء السلطة الفلسطينية في وقت ما إذ أن المساعدات تراوحت ما بين 69.488 مليون دولار و 796.715،

[1] علاء بيومي، **الوحدة الفلسطينية وسيف المساعدات الأميركية**، مرجع سابق، ص1.

مما يعني أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين وإنما تنظر إلى مدى تنفيذ الجانب الفلسطيني بالالتزامات الأمنية والسياسية تجاه الجانب الإسرائيلي.

ومن الجدير ذكره في مجال المساعدات المالية الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية فإن هناك أموالاً تضخ في خزينة الأونروا لمساعدة الشعب الفلسطيني على النحو التالي:

جدول (4) المساعدات الأمريكية المقدمة للأونروا لمساعدة الشعب الفلسطيني

السنة	الدفعة
2005	108
2006	137
2007	154.2
2008	184.7
2009	268
2010	237.8

المصدر: موقع الأونروا على الانترنت (http://www.unrwa.org/)

وخلاصة القول أن مساعدات الحكومات الأميركية المختلفة للسلطة الفلسطينية سعت وتسعى لتحقيق لثلاثة أولويات سياسية رئيسية، وهي:

1. مكافحة، وتحييد، ومنع الإرهاب ضد إسرائيل من قبل حماس والمنظمات المسلحة الأخرى.
2. استدامة الاستقرار والرخاء في الضفة الغربية التي تجذب الفلسطينيين – بما في ذلك من يعيشون في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس – نحو التعايش السلمي مع إسرائيل، وتعدّهم لحكم أنفسهم.
3. الاستجابة للاحتياجات الإنسانية ومنع مزيد من عدم الاستقرار، خاصة في قطاع غزة[1].

إن المعونات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة سنوياً إلى السلطة الفلسطينية تعتبر أداة من أدوات السياسة الخارجية لها، واستمرارها يظل مرهوناً بمدى تجاوب السلطة مع رغبات ومطالب واشنطن وتل أبيب.

[1] خالد محمود، **من المستفيد من المساعدات الأمريكية للسلطة**، اسلام تايمز العربية، الأحد 7 تشرين الأول 2012، ص14.

المبحث الخامس

أبعاد المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية

المطلب الاول: البعد السياسي للمساعدات الامريكية

تهدف المساعدات الدولية في كثير من الأحيان إلى تحقيق مصالح سياسية، فغالبا ما تقوم الدول الكبرى باستخدام سياسة المساعدات لتوجيه وضبط سلوك الدول الأخرى بما يضمن تحقيق مصالح الدول الكبرى و بسط نفوذها. ومن أجل نجاح العملية السلمية (تسوية القضية الفلسطينية) كان لابد من تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية، والعمل على استقرارها، فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر من العناصر المهمة في عملية السلام من وجهة نظر المانحين. [1]

وتعتبر عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط نموذجاً حياً لطبيعة العلاقة وأهداف المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فبعد التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في13 أيلول 1993 م بواشنطن، عقد في أكتوبر من نفس العام في واشنطن مؤتمر للدول المانحة بهدف تقديم المساعدات المادية والعينية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها[2].

وتختلف النظرة إلى المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية حيث تركز وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية على أهمية البعد الاقتصادي في عملية السلام، وعدم تسرب أي أموال – وبغض النظر عن مصدرها – للجهات التي تصفها أمريكيا وإسرائيل بالمعادية لعملية السلام، وبحجة العمل على صرف المساعدات الدولية من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان وباعتبار أن الأوضاع الاقتصادية الجيدة للمواطنين ستكون أحد العوامل المهمة لتقبل العملية السلمية.

---

[1] إبراهيم سالم جابر، " **التمويل الأجنبي، الواقع..... والتحديات** "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول " الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة "، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 – 9 مايو 2005م، ص 491–492.

[2] عدنان العمد، وباسل عورتاني، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**، مرجع سابق، ص 68–69.

إلا أن هذا في حقيقة الأمر غير صحيح فالرؤية الإسرائيلية الأمريكية تريد أن تجعل من موضوع الإصلاحات أحد مبررات استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وما تقوم به إسرائيل من تدمير وتخريب للممتلكات الفلسطينية، وخاصة في قطاعاته الحيوية، وبمعنى آخر أن الأطراف الخارجية ساعدت على عدم الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية[1].

ويرى الباحث أن المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية كانت دائما مرتبطة بالجانب السياسي، وكانت عبارة عن ورقة ضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لاتخاذ مواقف سياسية معينة تجاه العملية السلمية.

المطلب الثاني: البعد الامني للمساعدات الامريكية

أولت الدول المانحة ومنذ بداية تقديم المساعدات الخارجية البعد الأمني أهمية خاصة لأن الهاجس الأول لمعظم الدول المانحة (خاصة أمريكا والاتحاد الأوروبي) حفظ أمن إسرائيل، ولقد ارتأت تلك الدول أن هذا الأمن لن يتحقق إلا بوجود قوات أمن فلسطيني تتعاون مع الجانب الإسرائيلي لتحقيق أمن الأخيرة.

ومن الدلائل على أن المساعدات الخارجية لم يكن هدفها الأول هو مساعدة الشعب الفلسطيني للنهوض اقتصاديا التقرير الذي أصدره مركز بيسان للبحوث والإنماء إن المساعدات الخارجية التي ارتفعت بأكثر من 200% ما بين عامي 1998 و 2008 ولم تعكس تحسنا على أوضاع الفلسطينيين المعيشية بل إن الأمر ازداد سوءاً حيث تضاعف الفقر والدين العام في الأراضي الفلسطينية، حيث أشار التقرير أنه في ظل سياسة المساعدات الجاري العمل بها يضطر الفلسطينيون إلى صرف 30-40% من الميزانية العامة على الأمن[2]. وبالنظر إلى

---

[1] عماد سعيد لبد، ***تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)*** **مجلة الجامعة الاسلامية** (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو، ص499.

[2] شبكة فلسطين للحوار، تقرير بعنوان: لمساعدات الخارجية للسلطة زادت 200% والفقر بين الفلسطينيين والدين العام في ازدياد، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/5/3، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=874533.

المساعدات الخارجية الأمريكية على سبيل المثال في العام 2010 نجد أنها شملت وللمرة الأولى 100 مليون دولار لتدريب قوات الأمن الفلسطينية من قبل الجنرال الأمريكي كيت دايتون.

يذكر في هذا السياق أن صحيفة "غارديان" البريطانية قد كتبت، في عددها الصادر يوم الجمعة(2009/12/25)، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA تتعاون مع ضباط أمن فلسطينيين، ولفتت "غارديان" إلى أن العلاقة بين CIA وجهاز الأمن الوقائي وجهاز الاستخبارات العامة الفلسطيني، وصفت من قبل دبلوماسيين غربيين بأنها "من القرب لدرجة أن ضباط CIA كانوا يشرفون، على ما يبدو، على عمل الجهازين" على حد قول الصحيفة. ونقلت الصحيفة عن مسؤول غربي رفيع قوله إن جهاز CIA "يعتبر جهازي الأمن (الفلسطينيين) أولوية أميركية، فيما قال دبلوماسي غربي آخر إن "النفوذ الأميركي على هذين الجهازين من القوة والتأثير حتى أنهما يعتبران ذراعان من أذرع CIA لمحاربة الإرهاب"[1].

ومن الجدير ذكره أنه وبعد موافقة منظمة (اليونسكو) على عضوية فلسطين الكاملة فيها جمد الكونغرس الأمريكي تحويل المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، والبالغة (495) مليونا من المساعدات المخصصة للعام 2011 و(200) مليون دولار من المساعدات المخصصة للعام 2012 إلا أن الكونغرس سمح بتحويل 100 مليون دولار لبرامج الأمن والقانون[2].

يتضح مما سبق أن البعد الأمني يحتل جانبا مهما وغرضا أساسياً من أغراض المساعدات الخارجية للحفاظ على الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية بغض النظر عن الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني فكان هناك حالة من التذبذب في صرف المساعدات وايقافها بحسب المعطيات السياسية الفلسطينية ومدى رضا الأطراف المانحة عن الأداء لهذه الأجهزة سواء بشكل مباشر من خلال عملية التنسيق الأمني أو غير مباشر من خلال التحكم بحجم المساعدات.

---

[1] شبكة الرباط الفلسطينية، إقرار المساعدات الأمريكية، منها نصف مليار للسلطة الفلسطينية و208 مليار لاسرائيل، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/5/10، http://www.alrepat.com/2009/12/28.html

[2] شبكة الأردن اليوم الإخبارية، الكونجرس يتجه لصرف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/5/10، http://www.news-jo.com/archive/news/pal/8620-2013-02-19-08-46-55.html

المطلب الثالث: أثر طلب العضوية في الأمم المتحدة على المساعدات الأمريكية

حاول الفلسطينيون والعرب، خصوصاً بعد هزيمة 1967، وبعد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني سنة 1974، توظيف الشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية عبر القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، التي بالرغم من الغبن التاريخي الذي احتوته بالنسبة إلى الحقوق الوطنية الطبيعية والتاريخية الفلسطينية، إلا أنها تضمنت الحد الأدنى من هذه الحقوق المتمثلة في: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي يشمل حقه في إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 بناء على قرار 242، وحق اللاجئين في العودة والتعويض على أساس قرار 194.

وصدرت الكثير من القرارات التي أعادت التأكيد على القرارات الدولية السابقة التي تحفظ الحقوق الفلسطينية، وصدرت قرارات جديدة تكرس هذه الحقوق، واصطدمت عشرات مشاريع القرارات التي قدمت إلى مجلس الأمن بالفيتو الأميركي.

بعد توقيع اتفاق أوسلو وما تضمنه من تنازلات كبيرة، كان منها الاعتماد على التفاوض الثنائي بعيداً عن الأمم المتحدة وإهمال المؤسسات الدولية إلى أن انتهت المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أوسلو دون التوصل إلى اتفاق نهائي، وبعد فشل قمة كامب ديفيد التي حاول فيها الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون إنقاذ ما يسمى "عملية السلام" قبل انهيارها التام، وبعد شن العدوان الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية ورئيسها الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ عادت منظمة التحرير إلى المؤسسات الدولية، وحصلت على الفتوى القانونية لمحكمة لاهاي حول الجدار التي تضمنت كنزاً سياسياً وقانونياً هائلاً يمكن استخدامه ليس ضد إقامة الجدار فقط، وإنما ضد الاحتلال باعتباره احتلالاً غير شرعي وغير قانوني، وبالتالي ضد كل ما أقامه الاحتلال من استيطان وجدران ومصادرة وتقطيع أوصال، وما مارسه من سياسات وإجراءات باعتبارها غير شرعية وغير قانونية[1].

[1] هاني المصري، تقدير استراتيجي (40): **مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/12/22، بيروت، لبنان، ص53

ولم يتم تفعيل الفتوى القانونية لمحكمة لاهاي مع أنها توفر سلاحاً هاماً، لأن الرهان على المفاوضات عاد بقوة، خصوصاً بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 2004/11/11. واستؤنفت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين طوال عام 2008 وفشلت في التوصل إلى اتفاق، وتكرر الفشل بعد إحياء المفاوضات وانهيارها بعد استئنافها في التاسع من أيلول 2010. وبعد مسلسل الفشل المتكرر للمفاوضات وانهيار عملية السلام، ترسخت لدى القيادة الفلسطينية فكرة ضرورة التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية لدولة فلسطين[1].

ولكن عملية الذهاب إلى الأمم المتحدة، والحصول على العضوية الكاملة في اليونسكو، أدى إلى تجميد مؤقت للمساعدات الأمريكية، ومنع تحويل العائدات الضريبية الفلسطينية التي تجمعها إسرائيل وتصل إلى 100 مليون دولار شهرياً، أي ثلثي الإيرادات الفلسطينية[2].

وفي مقابلة مع جريدة الخليج اشار حنا عميرة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية متوقف تماماً منذ سبتمبر/أيلول 2011 وهو الشهر الذي شهد تقديم الطلب الفلسطيني لنيل عضوية كاملة في الأمم المتحدة. كما اشار إلى إن الإدارة الأمريكية قد عرضت بعد قرار الكونغرس الأمريكي وقف المساعدات للسلطة أن يتم استئنافها على أن تقتصر على الجانب الأمني فقط[3].

وأشار رئيس اللجنة السياسية بالمجلس الوطني الفلسطيني خالد مسمار أن تلقت السلطة الفلسطينية تهديدًا رسميًّا من الولايات المتحدة بوقف مساعداتها المالية للسلطة، وبإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن إذا أقدمت القيادة الفلسطينية على تقديم طلب للأمم المتحدة لنيل عضوية فلسطين فيها كعضو كامل أو حتى على مستوى مراقب. وإن السلطة

---

[1] هاني المصري، تقدير استراتيجي (40): **مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن**، مرجع سابق. ص54.

[2] موسى عبد الشكور، ***لمعونات الأميركية وسيلة استعمارية ثمنها باهظ***، **مجلة الوعي**، العدد 311 السنة السابعة والعشرون، تشرين الثاني. ص13.

[3] مقابلة حنا عميرة مع صحيفة الخليج بتاريخ 2011/11/29

الفلسطينية بُلِّغت بالتهديد الأمريكي رسميًّا عبر مبعوثي الإدارة الأمريكية الـذين زاروا رام الله خلال الفترة الماضية والتقوا الرئيس الفلسطيني محمود عباس[1].

وكانت لجنة الاعتمادات الخارجية الأمريكية قد قررت تعليق هذه المساعدات، في أعقاب تقديم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، طلباً إلى الأمم المتحدة، للحصول علـى العضوية الكاملة لدولة فلسطين في المنظمة الأممية، وهي الخطوة التي عارضـتها واشـنطن، حيث أشار تقرير صادر عن هذه اللجنة أن الجنة اتخذت موقفاً قوياً بشأن تقديم المساعدات (إلى السلطة الفلسطينية) لتوجيه رسالة مفادها أن البحث عن العضوية الكاملة في الأمـم المتحـدة، وتشكيل حكومة مشتركة مع حماس، وتجنب الجلوس على طاولة الحوار مع إسـرائيل، ليسـت الطرق الملائمة لتحقيق السلام. غير أن التدهور الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني بسبب انقطاع المساعدات الأمريكية وخشية اسرائيل من انهيار السلطة وتأثير هذا الأمر على الجانب الأمنـي جعل الولايات المتحدة تتراجع جزئيا عن قرار قطع المساعدات وأفرجـت عـن جـزء مـن المساعدات يقدر ببمبلغ 88.6 مليون دولار، ضمن مبلغ المساعدات المقررة إلى الفلسطينيين[2].

وفي هذا الصدد يؤكد وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني حسن أبو لبدة بأن لدى السلطة توجهاً رسمياً برفض المساعدات الأميركية للفلسطينيين لعام 2012م إذا ما اقتصرت على قطاع الأمن، وتعزيز القدرات الأمنية الفلسطينية الهادفة في نهايـة الأمـر لتعزيـز الأمـن لصـالح (إسرائيل)، وإن اقتصار هذه المساعدات على الأمن يعني أن للإدارة الأميركية تصـوراً حـول وظيفة السلطة يقوم على أساس أن لها وظيفة أمنية أكثر منهـا وظيفـة اقتصـادية وسياسـية واجتماعية وما شابه[3].

---

[1] مقابلة خالد مسمار مع قناة العربية يوم الثلاثاء 10 يوليو 2012

[2] تقرير منشور على موقع بي بي سي العربي يوم الاثنين 2012/4/23، بعنوان الكونغرس ينهـي تجميـد 147 مليـون دولار للفلسـطينيين، تـم الوصـول إليـه بتـاريخ 2012/10/3، http://arabic.cnn.com/2012/business/3/24/palestinian.funding/index.html

[3] موسى عبد الشكور، **المعونات الأميركية وسيلة استعمارية ثمنها باهظ**، مرجع سابق، ص13-14.

لعل ما تم تناوله في هذه الجزئية من عرقلة للمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وايقاف جزء كبير منها بالتزامن مع تقدم الجانب الفلسطيني لطلب العضوية من الامم المتحدة وكسب الاعتراف الدولي؛ انما يدل على على مدى الانحياز الامريكي للجانب الاسرائيلي واضعاف الجانب الفلسطيني، لذلك تمثل المساعدات ورقة ضاغطة تستخدم في هذا المجال ضد الجانب الفلسطيني.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وبناء أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، بإضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي منهجا للدراسة، وذلك لملاءمته لطبيعتها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أفراد جهاز الأمن الوطني في الضفة الغربية، ممن يحملون رتبة ملازم فأعلى في محافظات نابلس وجنين ورام الله والبيرة والخليل، وقد بلغ عددهم (1050) فرداً وفق إحصاءات الإدارة العامة لجهاز الأمن الوطني.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لأفراد جهاز الأمن الوطني في المحافظات الأربعة من خلال برمجية حساب حجم العينة RaoSoft Sample Size Calculator، ولذلك فقد بلغ حجم عينة الدراسة (177) فرداً من أفراد جهاز الأمن الوطني، والجدول (5) يبين توزيع عينة الدراسة تبعا للمتغيرات المستقلة.

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	174	98.3
	أنثى	3	1.7
سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	13	7.3
	من 5-10 سنوات	64	36.2
	أكثر من 10 سنوات	100	56.5
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	54	30.5
	بكالوريوس	110	62.1
	دراسات عليا	13	7.3
الرتبة	المستوى الأول (ملازم، ملازم أول)	118	66.7
	المستوى الثاني (نقيب، رائد، مقدّم)	56	31.6
	المستوى الثالث (عقيد، عميد، لواء)	3	1.7
مكان العمل	الخليل	49	27.7
	رام الله والبيرة	44	24.9
	نابلس	54	30.5
	جنين	30	16.9
المجموع		**177**	**100.0**

أداة الدراسة

من اجل الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها فقد تم استخدام أداتين من قبل الباحث وهما الاستبانه (تحليل إحصائي) والمقابلة (تحليل نوعي).

أولا: الاستبانة

أعدّ الباحث استبانة كأداة لدراسته، وتضمنت الاستبانة مجالين، وتناول المجال الأول (أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية) (15) فقرة. أما المجال الثاني (أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية) (15) فقرة.

وقد قام بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بدور المساعدات الخارجية في تحقيق التنمية السياسية.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات التي بحثت في أثر الدعم المالي في السياسات الدولية مثل دراسة بعنوان تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، ودراسة بعنوان أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقة التنمية والعملية الديمقراطية ودراسة بعنوان المعونات الأمريكية (إسرائيل - مصر - السلطة الوطنية).

صدق الأداة

تم عرض أداة الدراسة (ملحق 1) على مجموعة من المحكمين المختصين في التنمية السياسية، وبلغ عددهم (4) محكمين (ملحق 2)، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة تعديل بعض النقاط وحذف بعضها للخروج باستبيان نموذجي يمكن من خلاله الحصول على المعلومات اللازمة، ولقد تم الأخذ برأي الأغلبية (أي 70% من الأعضاء المحكمين) في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للإستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية.

ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، والجدول (6) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (6): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجاليها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	أثر المساعدات الماليـــة المقدمـــة للأجهـــزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية.	15	0.75
2	أثر الدورات التدريبيـــة المقدمـــة للأجهـــزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية.	15	0.87
الثبات الكلي		**30**	**0.89**

يتضح من الجدول رقم (6) أن معاملات الثبات للاستبانة ومجاليها تراوحت بين (0.75 – 0.89)، وهو معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي.

ثانيا: المقابلة

تمثل المقابلة احد اهم عوامل البحث العلمي، يتم من خلالها الحصول على معلومات بنووع من التفصيل والدقه حول موضوع الدراسه التي نحن بصددها والتي لا يمكن الحصول عليها من خلال الاستبيان، ويتم ذلك من خلال طرح عدة اسئلة تتعلق بموضوع الدراسة، وعليه فان اسئلة المقابلة نسعى للتعرف من خلالها على اثر المساعدات الامريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية في الضفة الغربية (القطاع الامني نموذجا). وقد جاءت اسئلة الدراسة (5) اساسا لهذه الدراسة وهي:

السؤال الأول:

كيف تقيم اثر المساعدات الامريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية في الضفة الغربية؟

السؤال الثاني:

ما هو الهدف التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتحقيقه من خلال تقديمها مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

السؤال الثالث:

لماذا تولي الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً لقطاع الأمن الفلسطيني وتخصيص ميزانية خاصة له من المساعدات؟

السؤال الرابع:

هل ساهمت المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية في تحسين أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟

السؤال الخامس:

ما هي الأبعاد السياسية والأمنية للمساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة المقدمة منها للاجهزه الأمنية الفلسطينية؟

إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص. ملاحق (3)، (4).
- قام الباحث بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها جميعها.
- اجراء مقابلات مع ذوي الاختصاص والعلاقة من اجل الحصول على اجابات اكثر عمقا وتحليلا.
- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة:

- الجنس: وله مستويان: (ذكر، أنثى)
- المؤهل العلمي: وله ثلاثة مستويات: (دبلوم فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا)
- سنوات الخبرة الوظيفية: وله ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، 5 – 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)
- الرتبة: وله ثلاثة مستويات (المستوى الأول: ملازم وملازم أول، المستوى الثاني: نقيب، ورائد ومقدم، المستوى الثالث: عقيد وعميد ولواء).
- مكان العمل: وله أربعة مستويات (الخليل، رام الله والبيرة، نابلس، جنين).

ب-المتغير التابع:

ويتمثل في استجابات أفراد الأمن الوطني على أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وأثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لمجالي الإستبانة وفقراتهما، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، واعتمد الباحث في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير أثر المساعدات الأمريكية في تحقيق التنمية السياسية:

(4.21 فأكثر) = عالٍ جداً

(4.20-3.41) = عالٍ

(3.40-2.61) = متوسط

(2.60-1.81) = منخفض

(أقل من 1.81) = منخفض جداً.

2. اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent t-test)، لفحص الفرضية المتعلقة بالجنس.

3. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة بسنوات الخبرة الوظيفية، والمؤهل العلمي، والرتبة، ومكان العمل.

4. اختبار شيفيه للمقارنة البعدية Scheffe Post Hoc test للمقارنة البعدية بين المتوسطات في الفرضيات التي فُحصت بتحليل التباين الأحادي.

5. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach)، لحساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

سعت هذه الدراسة الى التعرف على اثر المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية من وجهة نظر افراد جهاز الامن الوطني الفلسطيني نموذجا ، بحيث تم تناول الجانب المالي والتدريبي من المساعدات مع مراعاة (الجنس – سنوات الخبرة– الرتبة – المؤهل العلمي – مكان العمل).

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لترتيب أسئلتها وفرضياتها:

أولا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أ.النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة

ما أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية؟

لتحديد أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر المساعدات المالية، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأثر
1	12	لا تصل المساعدات الأمريكية لجميع شرائح الشعب الفلسطيني.	4.14	0.83	عالٍ
2	7	ان الاهتمام الامريكي بالدعم المالي للاجهزة الأمنية هو احدى اجراءات الادارة الامريكية لتحقيق مصالحها في المنطقة.	3.88	1.02	عالٍ
3	1	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في مستوى الأداء من خلال وضع خطط وبرامج أكثر وضوحاً وفاعلية للأجهزة الأمنية الفلسطينية.	3.83	0.86	عالٍ
4	11	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية لا تراعي الاحتياجات التنموية في المجتمع الفلسطيني.	3.82	1.02	عالٍ
5	3	من المعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في تعزيز الانقسام الفلسطيني.	3.80	1.09	عالٍ
6	13	زادت المساعدات الأمريكية من تبعية الاقتصاد الفلسطيني.	3.76	1.03	عالٍ
7	4	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية هي نتاج سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على الموارد الفلسطينية.	3.62	1.05	عالٍ
8	6	ليس بمقدور السلطة الوطنية الفلسطينية استغلال المساعدات المالية الامريكية لتمكينها من الاستقلالية وتنفيذ سياساتها التنموية.	3.53	1.12	عالٍ
9	8	ساهمت المساعدات المالية الأمريكية في تحسين صورة رجل الامن في الشارع.	3.29	1.10	متوسط
10	9	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في خلق نظام رقابة للاجهزة الامنية سواء على المستوى الاداري والمالي.	3.28	1.05	متوسط

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأثر
11	14	حسنت المساعدات الأمريكية من البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني.	3.23	1.15	متوسط
12	10	ساهمت المساعدات المالية الأمريكية في احداث تنمية حقيقية في الاراضي الفلسطينية.	3.06	1.16	متوسط
13	2	من المعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في تعزيز الانقسام الفلسطيني.	2.95	1.11	متوسط
14	5	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية تعزز هامش الديمقراطية وحرية الرأي في مؤسسات المجتمع المدني.	2.92	1.11	متوسط
15	15	أعتقد أن المساعدات الأمريكية تعزز الناتج المحلي الفلسطيني.	2.69	1.03	متوسط
الدرجة الكلية لمجال أثر المساعدات المالية			**3.45**	**0.43**	**عالٍ**

يشير الجدول (7) إلى أنّ أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، قد أتى بمتوسط (3.45) وانحراف معياري (0.43)، وهذا يدل على أثر عالٍ للمساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

من المعروف أن علاقة الولايات المتحدة بالدولة الاسرائيلية هي علاقة إستراتيجية منذ نشأة هذا الكيان، وهذا يعني بالضرورة أن تعمل السياسات الأمريكية بخصوص السلطة الفلسطينية على تطويع السياسة الفلسطينية للأطماع الصهيونية في فلسطين إضافة إلى ربطها بالسياسة العربية الرسمية المتساوقة مع المصالح الأمريكية المتمثلة في حماية الكيان الصهيوني والمصالح النفطية الأمريكية في المنطقة وهو ما يؤدي في المحصلة الى التنمية السلبية للسياسة الفلسطينية مما يدفع بها نحو التبعية بعيدا عن الاستقلالية السياسية.

ولقد بينت النتائج أن أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية عالي بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ(3.45). ومن الجدير ذكره إن بعض هذا الأثر كان ايجابياً وبعضه الآخر كان سلبياً. أما الأثر الايجابي منه فيمكن تفسير هذا الأثر العالي لأن المساعدات المالية

الأمريكية ساهمت في رفع مستوى الأداء في الأجهزة الأمنية من خلال وضع خطـــط وبـــرامج أكثر وضوحاً وفاعلية للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

كما أنه وفي بعض الأحيان حسنت المساعدات الأمريكية من البنية التحتية في المجتمـــع الفلسطيني. كما حسنت من صورة رجل الأمن الفلسطيني في الشارع الفلسطيني. كما ســـاعدت إلى حد ما في خلق نظام رقابة للأجهزة الأمنية سواء على المستوى الإداري والمالي. وهذا مـــا أكد عليه اللواء نضال أبو دخان قائد قوات الأمن الفلسطيني في مقابلة شخصية مـــع الباحـــث، حيث أشار إلى أن المساعدات الخارجية والأمريكية منها ساهمت في رفع المستوى لدى أفـــراد الأجهزة الأمنية من حيث الجاهزية والأداء فكان للدعم المالي والدورات التدريبية أثر كبير فـــي تحقيق ذلك.

أما الأثر السلبي فيتضح من وجهة نظر الباحث لأن المساعدات الأمريكية لجميع شرائح الشعب الفلسطيني، وأن المساعدات بمثابة إحدى إجراءات الإدارة الأمريكية لتحقيق مصـــالحها في المنطقة، بالتالي فإن المساعدات المالية الأمريكية لا تراعي الاحتياجات التنموية في المجتمع الفلسطيني. بل والأنكى من ذلك أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في تعزيـــز الانقســـام الفلسطيني، وزادت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وجعلته رهنا للمساعدات الخارجية دون أن تحقق أي استقلالية أو اكتفاء ذاتي فلسطيني لأن الموارد الفلسطينية بالاســـاس تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي. كما أن الطريقة التي تمنح بها المساعدات المالية الأمريكيـــة تجعل من السلطة الفلسطينية غير قادرة على استغلال المساعدات المالية الامريكية لتمكينها من الاستقلالية وتنفيذ سياساتها التنموية. لعل دراسة عكرمة ثابت بعنوان أثر التمويـــل الخـــارجي لمؤسسات السلطة الفلسطينية على إعاقة التنمية العملية الديمقراطية، قد وضحت ذلك الأثر مـــن خلال أن المساعدات الخارجية للفلسطينية تسعى لخلق علاقة اعتمادية على الدول المانحة لتحقيق أهداف سياسية معينة نظراً لاشتراطات واملاءات هذه الدول، وأن هذه المساعدات هي ليســـت للفلسطينيين، ولكن هي نهج سياسي معين وبدا ذلك جليا خاصة بعد انتخابات عام 2006 ومـــا تلاها من وقف لمعظم المساعدات نظرا لنتيجة الانتخابات واستلام حركة حماس زمام الســـلطة

في فلسطين، فالمساعدات الخارجية عملت على اعاقة التنمية السياسية برفقتها الخيار الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية، وهذا ما أكد عليه السيد بسام أبو شريف في مقابلة شخصية مع الباحث.

إن المساعدات الأمريكية تمثل إحدى أدوات التدخل الرئيسية في إعداد مسرح التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، إذ تعمل الولايات المتحدة من خلال هذه المساعدات على تدعيم طرف فلسطيني محدد، يبدي استعدادا متواصلا للاستجابة التدريبية والتراكمية للتصورات الامريكية الخاصة بالتسوية من ناحية، وتحجب هذه المساعدات عن أطراف فلسطينية أخرى بمقدار ترددها في الاستجابة لتصورات الامريكية من ناحية أخرى، وقد استخدمت هذا بداية ضد ياسر عرفات ثم ضد حكومة حماس الاولى وحكومة الوحدة الوطنية، ومن الواضح أن الطرف الامريكي يدرك عمق الأزمة الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، ويسعى لتوظيف هذه الأزمة توظيفاً سياسياً، اذ يقدم المساعدات لطرف معين وهو (حركة فتح تحديدا وعبر الرئيس عباس)، ليساعدها على توظيف هذه المساعدات لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتضييق على حركة حماس بشكل أساسي، وقد عبر مارك هيلبرن من معهد كليرمونت الامريكي عن ذلك بقوله "إن تقديم المساعدات من قبل الولايات المتحدة للضفة الغربية لانعاشها، سيؤدي الى انقلاب سكان غزة ضد حماس".[1]

في آب/اغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعدتها العسكرية لـ اسرائيل بستة مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، بحيث يصل الدعم العسكري السنوي الامريكي الى 3.1مليار دولار سنويا سنة 2018. ويحل هذا الاتفاق الجديد محل اتفاق قديم كان قد اقترحه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو سنة 1998، ويقضي بأن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعدتها الاقتصادية لاسرائيل (البالغة 1.2 مليار دولار سنويا) بمعدل 120 مليون دولار سنويا، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000، وفي المقابل تكون هناك

[1] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص239.

زيادة في سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار للفترة نفسها، بحيث ينمو الدعم الامريكي تدريجيا من 1.8 مليار دولار الى 2.4 مليار دولار للفترة نفسها[1].

ان المسار الثنائي الفلسطيني الاسرائيلي تعترضه تحديات اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وان على الولايات المتحدة العمل على دعم المعتدلين في مختلف المؤسسات الامنية، وفي المؤسسات الرسمية وغير الحكومية، ويجب ان تتركز الجهود في الجانب المادي على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني دون ان تستفيد منها الحكومة التي تقودها حماس[2].

ولم تخف وزيرة الخارجية الامريكية رايس التوجه الامريكي نحو اضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية، وبالتالي اضعاف المفاوض الفلسطيني الى أبعد قدر ممكن، فقد قالت في 2007/10/16 في مؤتمر صحفي في القاهرة "ان الولايات المتحدة تعارض الحوار بين فتح وحماس، وان حماس منظمة ارهابية لا يمكن التعامل معها".

وإن المتتبع للتوزيع القطاعي للمساعدات يلاحظ أن معظمها يخصص للنفقات الجارية حيث لا تحصل النفقات التطويرية في المتوسط على أكثر من 30%، كذلك نجد أن القطاع الأمنية يحصل على حوالي 38% من الموازنة العامة وهو في معظم مخرجاته يذهب للجانب الاسرائيلي، كذلك نجد أن المشاريع المشتركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لها أولوية واضحة[3].

إن ذلك يعني أن السلطة الفلسطينية لا تملك الصلاحية الكافية لتوجيه هذه المنح والمساعدات لصالح التطور والصمود الاقتصادي الفلسطيني باعتبار أن مخرجات التوزيعات السابقة هي أيضا تزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى تجعله اقتصادا قائما على الاستهلاك دون الإنتاج حيث يبلغ الاستهلاك الكلي الفلسطيني حوالي 127% من الناتج القومي الفلسطيني.

---

[1] Jeremy m. sharp, u.s. foreign aid to israel

[2] www. state.gov\p\near\rls\2007\85455.htm.

[3] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص241

ومن الطبيعي أن تدفع التبعية الاقتصادية الفلسطينية إلى تعميق التبعية السياسية للسلطة الفلسطينية الأمر الذي يعني تعزيز السلبية في التنمية السياسية الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن المساعدات الأمريكية عملت وتعمل ليل نهار لحماية مصالحها في المنطقة المتمثلة في حماية حليفها الاستراتيجي (اسرائيل) وفي تأمين سيطرتها على منابع النفط في المنطقة وذلك من خلال الابتزاز المالي الاقتصادي لصناع القرار الفلسطيني وعن طريق خلق جيش من المنتفعين مشكل من مستثمري القطاع العقاري والريعي ومن جملة المثقفين والتكنوقراط الانتهازيين بما يخلق قوى ضغط اجتماعية لصالح المصالح الأمريكية.

بالتالي يمكن القول إن هذه المساعدات لم تكن يوما بهدف تنمية الشعب الفلسطيني وخدمة مصالحه وإنما هي في حقيقة الأمر لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية والحفاظ على أمن إسرائيل.

ب. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة

ما أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية؟

لتحديد أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر الدورات التدريبية، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأثر
1	8	تركز الدورات التدريبية الأمريكية على تنمية قدرة أفراد الأجهزة الأمنية في مكافحة "الارهاب".	3.68	1.02	عالٍ
2	1	أعتقد أنه يتم اختيار من يخضعون للدورات التدريبية الأمريكية ضمن شروط خاصة	3.67	1.06	عالٍ
3	10	ساعدت الدورات التدريبية الأمريكية في اصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية.	3.64	1.04	عالٍ
4	7	تنمي الدورات التدريبية الأمريكية المهارات الاستخباراتية لدى أفراد الأمن.	3.60	0.92	عالٍ
5	5	أعتقد أن الدورات التدريبية الأمريكية تساعد في تطوير المؤسسات الأمنية في الأراضي الفلسطينية.	3.59	0.98	عالٍ
6	12	أعتقد أن المساعدات الأمريكية ساهمت في تنمية أداء أفراد الاجهزة الامنية بالقيام بالواجبات.	3.56	0.99	عالٍ
7	4	ترسخ الدورات التدريبية الأمريكية حقوق الإنسان لدى أفراد الأجهزة الأمنية	3.53	1.06	عالٍ
8	2	تهدف الدورات التدريبية الأمريكية إلى حفظ وتعزيز أمن المواطن الفلسطيني.	3.50	1.09	عالٍ
9	11	أعتقد أن الدورات التدريبية الأمريكية في تساعد في تعزيز مبدأ المساءلة على الأجهزة الأمنية.	3.44	1.04	عالٍ
10	13	ساهمت المساعدات الامريكية في تعزيز سلطة القانون في المجتمع الفلسطيني.	3.43	1.02	عالٍ
11	3	لا تهتم الدورات التدريبية الأمريكية بالاحتياجات الأمنية الفلسطينية.	3.30	1.10	متوسط
12	6	يمكن الدورات التدريبية الأمريكية أن ترسخ مفاهيم الديمقراطية لدى أفراد الأجهزة الأمنية.	3.30	1.08	متوسط

التسلسل	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأثر
13	14	ارى ان المساعدات الامريكية تساعد في تقليل نسب الجريمة في المجتمع الفلسطيني.	3.21	1.08	متوسط
14	9	اعتقد أن الدورات التدريبية الأمريكية تلائم الاحتياجات الأمنية الفلسطينية.	3.10	1.13	متوسط
15	15	ساعدت المساعدات الامريكية في تعزيز فرص اقامة الدولة الفلسطينية.	2.77	1.18	متوسط
الدرجة الكلية لمجال أثر الدورات التدريبية			**3.42**	**0.63**	**عالٍ**

يشير الجدول (8) إلى أنّ أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، قد أتى بمتوسط (3.42) وانحراف معياري (0.63)، وهذا يدل على أثر عالٍ للدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويلخص الجدول (9) دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالي دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية

التسلسل	الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأثر
1	1	أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية	3.45	0.43	عالٍ
2	2	أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية	3.42	0.63	عالٍ
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية			**3.44**	**0.46**	**عالٍ**

يشير الجدول (9) إلى أنّ دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، قد أتى بمتوسط (3.44) وانحراف معياري (0.46)، وهذا يدل على دور عالٍ للمساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية.

تهدف السياسة الأمريكية من تدريب العاملين في القطاع الأمني الفلسطيني إلى تغيير عقيدة الأمن الفلسطيني من أمن وطني رضع الوطنية من شعبه عبر قرن من الزمان، إلى أمن لحماية المسار الأوسلوي وفق المفهوم الامبريالي الأمريكي، ولقد أكد دايتون في محاضرته في معهد واشنطون لدراسات الشرق الأدنى في يونيو عام 2009 بأن أعظم إنجاز حققه في مهمته أن جعل القيادات الأمنية الفلسطينية في مهمتها لضبط الأمن في محافظة الخليل أن تطلب اللقاء مع القيادات الأمنية الإسرائيلية لحماية انتشار الأمن الفلسطيني من هجمات المستوطنين أثناء أنتقالها الى الخليل باعتبار أن ضبط الأمن في الخليل فيه مصلحة مشتركة بين الجانبين للحيلولة دون تمدد نفوذ قوة حماس هناك.

وقد عملت الإدارة الأمريكية كل جهدها لتحقيق ما سبق من خلال محاولاتها لعمل قطع تام بين الأمن الفلسطيني قبل أوسو وبينه بعد أوسلو وذلك من خلال برنامج التقاعد الاختياري المبكر لكثير من القيادات العليا العسكرية الفلسطينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق سياسة التجنيد التي أعطت الأولوية لكل من ليس له انتماء سابق للحركات الوطنية.

ولقد بينت النتائج إن أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، هو أثر عالي وذك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.42).

وإن هذا الأثر قد يكون ايجابياً أو سلبياً. أما القضايا التي يمكن للدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية أن تكون ذات جانب ايجابي تتمثل في أن الدورات التدريبية الأمريكية قد ساعدت في تنمية قدرة أفراد الأجهزة الأمنية في مكافحة "الارهاب" والارهاب من وجهة النظر الفلسطينية يختلف عنه امريكيا واسرائيليا فعلى الجانب الفلسطيني تعني مكافحة الارهاب حفظ الامن وأمان المواطنين من أي شيء قد يرهبهم، أما بالنسبة للجانب الأمريكي والإسرائيلي فتعني مكافحة الارهاب مكافحة أي عمل مقاوم ضد إسرائيل.

ومن الآثار الايجابية للدورات التدريبية أنها ساعدت –إلى حد ما – في اصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كما أن الدورات التدريبية الأمريكية تنمي المهارات الاستخباراتية لدى أفراد الأمن.

ومن الآثار الايجابية لهذه الدورات أنها تساعد في تطوير المؤسسات الأمنية في الأراضي الفلسطينية. كما إنها ساهمت في تنمية أداء أفراد الاجهزة الامنية بالقيام بالواجبات. كما إن بعض هذه الدورات ترسخ الدورات التدريبية الأمريكية حقوق الإنسان لدى أفراد الأجهزة الأمنية. وأنها تساعد في تعزيز مبدأ المساءلة على الأجهزة الأمنية. كما أنها ساعدت في تعزيز سلطة القانون في المجتمع الفلسطيني، و يمكن أن ترسخ مفاهيم الديمقراطية لدى أفراد الأجهزة الأمنية. فقد علق نضال أبو دخان قائد قوات الأمن الوطني الفلسطيني في مقابلة شخصية مع الباحث بأن الدورات التدريبية التي تقدم لأفراد الأجهزة الأمنية ساعدت على تحسين الأداء الاستخباراتي لهذه العناصر، كما أنها ساهمت بوضع خطط وبرامج واضحة وعملية من قبل الضباط والعاملين في الأجهزة الأمنية نظرا للاحتياج الفلسطيني لذلك، وهذا نابع من جراء الخبرات التي تم اكتسابها من الدورات التدريبية المتعددة، وهذا يمثل أثر ايجابي على التنمية السياسية في فلسطين، وهذا ما أكد عليه العميد اسماعيل القاضي مدير العلاقات الدولية في جهاز الأمن الوطني الفلسطيني.

ومن الآثار السلبية لهذه الدورات أنها لا تتم لجميع أفراد الأجهزة الأمنية وتتم دراسة ملفاتهم و يتم اختيار من يخضعون للدورات التدريبية الأمريكية ضمن شروط خاصة، ويعتقد الباحث أنه ليس بالضرورة أن تستند هذه الشروط على معيار الكفاءة والأحقية وانما هي شروط باعتبارات خاصة تتعلق بالانتماءات والميول السياسية للمتدربين. إن تعيين وليام وارد في بداية عام 2005 منسقا أمنيا للولايات المتحدة الأمريكية مثلت بداية لعملية الاصلاح الأمني الفلسطيني، وهذا ما أكدت عليه رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أنذاك بأن وارد سيوفر أرضية أمنية لتدريب الفلسطينيين وتجهيزهم ومساعدتهم على بناء قواتهم الأمنية، كما أن دايتون بعد

تعينه أطلق ما سمي بمبادرة دايتون لتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وبناء المؤسسات الأمنية وبناء هذه الأجهزة، بناء على الرؤية الأمنية الأمريكية[1]

ومن النواحي السلبية أيضا لهذه الدورات أنها لا تهتم بالاحتياجات الأمنية الفلسطينية، وإن اهتمام المخططين لهذه الدورات ينصب على حفظ الأمن الأسرائيلي قدر الإمكان.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحث اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent t-test) ونتائج الجدول (10) تبين ذلك.

جدول (10): نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الجنس

المجال	ذكور (ن=174)		إناث (ن=3)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
أثر المساعدات المالية	3.45	0.43	3.47	0.35	0.055	0.957
أثر الدورات التدريبية	3.43	0.62	3.18	0.87	0.680	0.497
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	**3.44**	**0.46**	**3.32**	**0.60**	**0.439**	**0.661**

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (175).

[1] Aisling Byrne, ***Businessmen Posing as Revolutionaries General Dyton and the "New Palestinian Breed***",, Nov, 2009.p7

يتضح من الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (= α 0.05) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الجنس.

حيث بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05 = α) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الجنس.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى اتفاق أفراد جهاز الأمن الوطني على اختلاف أجناسهم حول موضوع دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية لأن الدورات التدريبية تقدم للذكور والإناث من أفراد الأمن الوطني.

ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة الوظيفية.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (11) و(12) تبين ذلك.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير سنوات الخبرة الوظيفية

المجال	سنوات الخبرة الوظيفية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر المساعدات المالية	أقل من 5 سنوات	13	3.16	0.77
	من 5–10 سنوات	64	3.47	0.38
	أكثر من 10 سنوات	100	3.48	0.39
أثر الدورات التدريبية	أقل من 5 سنوات	13	3.22	0.98
	من 5–10 سنوات	64	3.44	0.52
	أكثر من 10 سنوات	100	3.43	0.63
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	أقل من 5 سنوات	13	3.19	0.83
	من 5–10 سنوات	64	3.45	0.37
	أكثر من 10 سنوات	100	3.46	0.44

جدول (12): نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير سنوات الخبرة الوظيفية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أثر المساعدات المالية	بين المجموعات	1.224	2	0.612	3.360	*0.037
	خلال المجموعات	31.686	174	0.182		
	المجموع	32.910	176			
أثر الدورات التدريبية	بين المجموعات	0.598	2	0.299	0.764	0.468
	خلال المجموعات	68.187	174	0.392		
	المجموع	68.785	176			
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	بين المجموعات	0.878	2	0.439	2.129	0.122
	خلال المجموعات	35.885	174	0.206		
	المجموع	36.763	176			

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).**

يتضح من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (= α 0.05) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة الوظيفية، في مجال أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظرهم في أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ولتعرف مصدر الفروق في مجال أثر المساعدات المالية، أُستخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، ويوضح الجدول (13) نتائج المقارنة البعدية.

جدول (13): نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال أثر المساعدات المالية، وفق متغير سنوات الخبرة الوظيفية

سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات		0.3077–	*0.3237–
من 5–10 سنوات			0.0160–
أكثر من 10 سنوات			

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)**

يشير الجدول (13) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال أثر المساعدات المالية، بين فئتي سنوات الخبرة الوظيفية (أقل من 5 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

وقد بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير سنوات الخبرة الوظيفية، في مجال أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، بينما توجد فروق ذات دلالة

إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظرهم في أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت الفروق بين فئتي سنوات الخبرة الوظيفية (أقل من 5 سنوات)، و(أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (أكثر من 10 سنوات).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد جهاز الأمن الوطني من ذوي الخبرات العالية لديهم قدرة أكبر من غيرهم في معرفة أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا يعود إلى الخبرة التي اكتسبوها على مر السنوات ولمس الاثار لهذه المساعدات لانهم يمثلون جهة مستهدفة شكل مباشر وبالتالي انعكس ذلك على استجاباتهم.

ج. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (14) و(15) تبين ذلك.

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر المساعدات المالية	دبلوم فأقل	54	3.43	0.41
	بكالوريوس	110	3.45	0.45
	دراسات عليا	13	3.61	0.32
أثر الدورات التدريبية	دبلوم فأقل	54	3.43	0.70
	بكالوريوس	110	3.42	0.60
	دراسات عليا	13	3.42	0.60
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	دبلوم فأقل	54	3.43	0.48
	بكالوريوس	110	3.43	0.46
	دراسات عليا	13	3.51	0.36

جدول (15): نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أثر المساعدات المالية	بين المجموعات	0.361	2	0.181	0.965	0.383
	خلال المجموعات	32.549	174	0.187		
	المجموع	32.910	176			
أثر الدورات التدريبية	بين المجموعات	0.007	2	0.003	0.009	0.991
	خلال المجموعات	68.778	174	0.395		
	المجموع	68.785	176			
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	بين المجموعات	0.080	2	0.040	0.191	0.826
	خلال المجموعات	36.682	174	0.211		
	المجموع	36.763	176			

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).**

يتضح من الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (= α 0.05) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

حيث بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أفراد جهاز الأمن الوطني وعلى اختلاف مؤهلاتهم العملية قادرون على معرفة اثر المساعدات الأمريكية (المالية، والدورات التدريبية) على الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

د. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الرتبة.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (16) و(17) تبين ذلك.

جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير الرتبة

المجال	الرتبة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر المساعدات المالية	المستوى الأول	118	3.43	0.45
	المستوى الثاني	56	3.50	0.40
	المستوى الثالث	3	3.53	0.23
أثر الدورات التدريبية	المستوى الأول	118	3.44	0.65
	المستوى الثاني	56	3.40	0.59
	المستوى الثالث	3	3.27	0.29
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	المستوى الأول	118	3.43	0.48
	المستوى الثاني	56	3.45	0.43
	المستوى الثالث	3	3.40	0.15

جدول (17): نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير الرتبة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أثر المساعدات المالية	بين المجموعات	0.232	2	0.116	0.616	0.541
	خلال المجموعات	32.678	174	0.188		
	المجموع	32.910	176			
أثر الدورات التدريبية	بين المجموعات	0.137	2	0.068	0.173	0.841
	خلال المجموعات	68.649	174	0.395		
	المجموع	68.785	176			
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	بين المجموعات	0.015	2	0.008	0.036	0.965
	خلال المجموعات	36.748	174	0.211		
	المجموع	36.763	176			

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).**

يتضح من الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (= α 0.05) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الرتبة.

وبعد أن بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (0.05 = α) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير الرتبة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى إن أفراد جهاز الأمن الوطني يرون أن هناك أثر للمساعدات الأمريكية سواء المالية أو من خلال الدورات التدريبية على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية سواء من الناحية الأستخباراتية أو الجاهزية والأداء ويتضح ذلك من خلال الخطط والبرامج التي وضعها الجهاز وتجلى ذلك بتنفيذ تلك الخطط والبرامج تحت مسميات مختلفة كإحلال الامن للمواطن او انهاء ظاهرة الانفلات الأمني في المجتمع الفلسطيني.

هـ. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة (α = 0.05) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير مكان العمل.

ولفحص الفرضية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ونتائج الجدولين (18) و(19) تبين ذلك.

جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، وفق متغير مكان العمل

المجال	مكان العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر المساعدات المالية	الخليل	49	3.63	0.37
	بيت لحم	44	3.38	0.53
	رام الله والبيرة	54	3.39	0.36
	نابلس	30	3.38	0.43
أثر الدورات التدريبية	الخليل	49	3.45	0.65
	بيت لحم	44	3.25	0.74
	رام الله والبيرة	54	3.46	0.54
	نابلس	30	3.55	0.53
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	الخليل	49	3.54	0.43
	بيت لحم	44	3.32	0.56
	رام الله والبيرة	54	3.43	0.40
	نابلس	30	3.47	0.41

جدول (19): نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى متغير مكان العمل

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
أثر المساعدات المالية	بين المجموعات	2.056	3	0.685	3.843	*0.011
	خلال المجموعات	30.853	173	0.178		
	المجموع	32.910	176			
أثر الدورات التدريبية	بين المجموعات	1.836	3	0.612	1.582	0.196
	خلال المجموعات	66.949	173	0.387		
	المجموع	68.785	176			
الدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية	بين المجموعات	1.162	3	0.387	1.882	0.134
	خلال المجموعات	35.601	173	0.206		
	المجموع	36.763	176			

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).**

يتضح من الجدول (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير مكان العمل في مجال أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظرهم في أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ولتعرف مصدر الفروق في مجال أثر المساعدات المالية، أُستخدم اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، ويوضح الجدول (20) نتائج المقارنة البعدية.

جدول (20): نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال أثر المساعدات المالية، وفق متغير مكان العمل

مكان العمل	الخليل	رام الله والبيرة	نابلس	جنين
الخليل		0.2454	*0.2359	0.2428
رام الله والبيرة			0.0095-	0.0026-
نابلس				0.0069
جنين				

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)**

يشير الجدول (20) إلى وجود فرق دال إحصائياً في مجال أثر المساعدات المالية، بين نابلس، ورام الله والبيرة، ولصالح الخليل.

حيث بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر أفراد جهاز الأمن الوطني في دور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، تعزى لمتغير مكان العمل في مجال أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والدرجة الكلية لدور المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية السياسية، بينما توجد فروق ذات دلالة

إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظرهم في أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانت الفروق في مجال أثر المساعدات المالية، بين نابلس، ورام الله والبيرة، ولصالح الخليل. حيث حظيت مدينة الخليل بمعاملة خاصة في اعتبارات الأمن بسبب التداخل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية والإسرائيلية فيها وهذا الاستثناء لا يبطل القاعدة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة باسئلة مقابلات الدراسة

أ.السؤال الأول: كيف تقيم اثر المساعدات الامريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية في الضفة الغربية؟

تم استجابة المقابلون وكانت إجاباتهم عن هذا السؤال على النحو الاتي:

هناك قيود ومحددات من شأنها تجعل التنمية السياسية في فلسطين تابعة لسياسات خارجية وموجهة سواء من الاطراف الداعمة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي الذي بدور يحد من التنمية الحقيقية.

لا يمكن تحقيق التنمية بكل عناصرها ومعطياتها إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الاحتلال الاسرائيلي والعمل على التخلص منه ومن تأثيراته وتبعاته التي تعيق التنمية وتجعل من تحقيقها ضرب من الخيال، فلسطين هي دولة تحت الاحتلال ولا يوجد لديها سيادة ولا حدود ولا يوجد لديها موارد خاصة ويجب الاخذ بعين لاعتبار اننا غير قادرين على تغيير سياستنا الامنية والاقتصادية نظراً للحالة الفلسطينية الخاصة.[1]

في ظل المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية هناك جزئيين للتنمية أو مستويين، المستوى الاول والذي يمكن أن نطلق عليه المستوى الادنى للتنمية والذي يمكن ان تتحقق به التنمية مثل زيادة الخبرات لدى الأفراد، وتجهيز البنية التحتية وغيرها من حيث

[1] نضال ابو دخان: مدير الأمن الوطني مقابلة شخصية بتاريخ 8/1 /2013.

الجاهزية والأداء للاجهزة الامنية، لكن على المستوى الاعلى ان جاز التعبير وهو العنصر الرئيسي، فإن المساعدات تكون مرتبطة بسياسات خارجية ومشروطة، وبالتالي لا تلبي المصالح الفلسطينية العليا، كما أنها تكون بمثابة تهديد وعصا ضد السلطة الفلسطينية وبالتالي لا يمكن أن تتحقق التنمية السياسية في ظل هذه المعطيات والشروط لارتباطها بالعملية السلمية مع الجانب الاسرائيلي.

فالمساعدات الامريكية تشكل معادلة رياضية لا يمكن حلها الا من خلال واضعها لذا هي عبارة عن خطة وبرنامج مدروس لاخضاع السلطة الوطنية الفلسطينية للشروط الامريكية والاسرائيلية فيما يتعلق في الحلول السلمية القادمة[1].

ب.السؤال الثاني: ما هو الهدف التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتحقيقه من خلال تقديمها مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

كانت الاستجابة على هذا السؤال مختلفة بين كل مقابلة فكانت الاجابات كالاتي:

تمثل المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية آلية للاخضاع وتحقيق الأمن الاسرائيلي من خلال الأمن الفلسطيني كما تستعمل المساعدات كأداة للضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق العملية السلمية وتقديم التنازلات لصالح الدولة العبرية.

هناك احتياجات للسلطة الوطنية الفلسطينية تسعى السلطة الفلسطينية لتغطيها من خلال المساعدات الخارجية، كما أن هناك تعهدات من أطراف دولية لتغطيه هذه الاحتياجات عند توقيع اتفاقية اوسلو في 1993/9/13م فالمساعدات الخارجية هي مرتبطة بالعملية السلمية وهي استحقاق للفلسطينيين من الأطراف الدولية.

[1] بسام ابو شريف: سياسي فلسطيني مقابلة شخصية بتاريخ 28/ 2013/8.

المساعدات الدولية المقدمة للامن وخاصة الامريكية منها ساهمت وبشكل خاص في رفع مستوى وقدرات منتسبي قوات الامن الوطني مما مكنها من تقديم خدمات امنية جيدة للمواطن الفلسطيني وكما ساهم بشكل او بأخر من تقديم خدمات اجتماعية عديدة[1].

كان اتفاق اوسلوا والتعهدات الدولية أساس لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية والذي كان يهدف الى إنهاء حالة الصراع (الانتفاضة الاولى) واقامة سلام بين اسرائيل والفلسطينيين ويكون من اولويات هذا الاتفاق تحقيق الامن الاسرائيلي من الأطراف المجاورة العربية استكمالاً لاتفاق كامب ديفيد مع مصر.

مع الهدف الذي تسعى الولايات المتحدة تحقيقه من خلال المساعدات بتغيير العقيدة الامنية الى امن لحماية المسار الاوسلوي فانه رغم هذه النجاحات المحدودة التي تحققت الا ان العقيدة الامنية ستتمكن في النهاية من هزيمة هذا المخطط خاصة ان الامن الفلسطيني في جله جزء من هذا الشعب الذي يرضع معه يوميا الوطنية المتدفقة من جرائم نظام الابارتهايد الصهيوني واحتلاله الوحشي[2].

ج. السؤال الثالث: لماذا تولي الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً لقطاع الأمن الفلسطيني وتخصيص ميزانية خاصة له من المساعدات؟

كانت الاجابة على هذا السؤال كالاتي:

المساعدات الامنية شأنها شأن باقي القطاعات في السلطة الوطنية الفلسطينية فهناك حصة مخصصة لقطاع الامن من أجل النهوض بالقطاع الامني وإنشاء منظومة امنية فلسطينية قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه تحقيق الدولة وتجاه المواطنين الفلسطينيين وتكون من أولويات هذه المنظومة تحقيق الكرامة الفلسطينية وحماية حقوقهم ومقدراتهم.

[1] نضال ابو دخان: مدير الأمن الوطني مقابلة شخصية بتاريخ 1/8/ 2013.

[2] يوسف عبد الحق: أكاديمي فلسطيني مقابلة سخصية بتاريخ 2013/7/15.

الامن الوطني هو جزء من المؤسسة الفلسطينية وعليه مهمة توفير الامن والحفاظ على مقدرات المواطنين والنظام العام ولا يوجد للامن الوطني موارد مالية خاصة واموال الامن الوطني هي من وزارة المالية، والمنسق الامريكي وفق خارطة الطريق هو مكلف بالاشراف على العلاقة بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني ويشرف على المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية[1].

هناك سياسية امريكية مبرمجة وممنهجة تجاه القطاع الامني يتم تنفيذها من خلال المنظومة الامنية فالمساعدات الخارجية عامة والامريكية خاصة تولي اهتماماً كبيراً خاصة للقطاع الامني لأن تحقيق الأمن في الأراضي الفلسطينية واحتواء عناصر كتائب المقاومة في الاجهزة الأمنية يعمل على كبح جماح المقاومين، ويصبح شغلهم الشاغل هو كيفية الحفاظ على الامن سواء الامن الفلسطيني الفلسطيني أو الامن الاسرائيلي الفلسطيني حتى من يفكر ان يتصرف بأي عمل ضد اسرائيل يتم اعتقاله من قبل الاجهزة الامنية الفلسطينية وبالتالي يتم تحقيق الامن الاسرائيلي بأيدي افراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وهذا ما تسعى اسرائيل لتحقيقه.

المساعدات الامريكية هدفت بدعمها الجهاز الامني الفلسطيني من اجل تامين الحماية والمصالح للحليف الاستراتيجي لها في المنطقة بحيث تبقى اسرائيل هي الاقوى حتى على المستوى الاقليمي كاحدى اجزاء المنظومة الامنية في المنطقة[2].

د.السؤال الرابع: هل ساهمت المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية في تحسين أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟

تمت الاجابة على هذا التساؤل ضمن وجهتي نظر مختلفتين كما يلي:

هناك جزئين من المساعدات التي تتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية:

[1] نضال ابو دخان: مدير الأمن الوطني مقابلة شخصية بتاريخ 1/8/ 2013.

[2] يوسف عبد الحق: أكاديمي فلسطيني مقابلة سخصية بتاريخ 2013/7/15.

أولاً: المساعدات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي يتم من خلالها تغطية التزامات أفراد الأجهزة الأمنية من رواتب وتجهيزات وحركة الافراد والتزامات الدوريات والعمليات من أجل تحقيق الامن.

ثانياً: المساعدات التدريبية والتي تسعى من خلالها الى الوصول للافراد لأعلى جاهزية وتدريب بحيث يكون قادر على تحمل مسؤولياته واعباء عمله بكفاءة عالية.

وبالتالي فالمساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية تسعى السلطة من خلالها الى تحسين الاداء للاجهزة الامنية بأفرادها وطواقمها حتى تقوم بعملها على أعلى مستوى من القدرة والجاهزية وضمن الخطط التي تم وضعها، فإن هناك تحسن في مستوى الأداء والجاهزية للاجهزة الامنية بالسلطة الوطنية الفلسطينية والتي نلحظها من خلال اداء افرادها.

سياسة الامن الوطني والخطط والبرامج يضعها ضباط الامن الوطني الفلسطيني دون شراكة العقيدة الخاصة بهذه المؤسسة وساهمت الدورات التدريبية بلا شك في رفع قدرات أفراد المؤسسة العسكرية لتمكينهم من القيام بمهامهم بفاعلية عالية[1].

المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية هي مساعدات تقوم الولايات المتحدة الامريكية من خلالها بانشاء صناعة أفراد وأجهزة أمنية فلسطينية تقاوم الارهاب والاضطرابات الامنية، فقط في الاراضي الفلسطينية حيث يتم إمدادها بالمال والعتاد لتحقيق ذلك، وكل هذه المساعدات مرهونة بفرض الامن والأمان في الأراضي الفلسطينية ومنع الانفلات الامني لأنه يهدد الامن الاسرائيلي.

اصبح لدى افراد الاجهزة الامنية قدرات عالية من حيث الجاهزية والاداء والتي يمكن من خلالها تنفيذ عملياتها الامنية من مقاومة للارهاب واعتقال وصد التحركات الجماهيرية؛ لكن كل ذلك ينفذ ضد الشعب الفلسطيني من قبل هذه الاجهزة الامنية على اختلاف مسمياتها[2].

---

[1] مهدي سُرداح: مدير التخطيط والتدريب في الأمن الوطني مقابلة شخصية بتاريخ 2013/8/1.

[2] بسام ابو شريف: سياسي فلسطيني مقابلة شخصية بتاريخ 28/ 2013/8.

هـ.السؤال الخامس: ما هي الأبعاد السياسية والأمنية للمساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة المقدمة منها للاجهزه الأمنية الفلسطينية؟

كانت الاجابة على السؤال التالي كما يلي:

هناك تأثيرات للمساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويرجع ذلك لارتباط السلطة الوطنية بالاتفاقيات الدولية مع أطراف متعددة كالطرف العربي والاسلامي، والاوروبي والامريكي، كما أن خضوع فلسطين للاحتلال الاسرائيلي وغياب الحرية والاستقلال والسيادة انعكس سلباً على الطرف الفلسطيني لصالح الطرف الاسرائيلي وعليه فإن هناك تداعيات يتم التعاطي معها من قبل الطرف الفلسطيني ضمن كل المعطيات أنفة الذكر من أجل الاستغلال الامثل لهذه المساعدات والاستفادة منها بشكل جيد.

الامن الوطني لديه قرار مستقل ويتماشى مع السياسة الفلسطينية بناء على اتفاقية اوسلو وخارطة الطريق ونحن جزء من هذه السلطة لكن اسرائيل تمكنت من حشد واجماع عدد من دول العالم لاظهار فلسطين بانها تهدد الامن والاستقرار في المنطقة، لذلك المساعدات وسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية واسرائيل تشكل لاعب رئيسي بموضوع المساعدات الامريكية من حيث الرفض او القبول حسب طبيعة المساعدات ووقت تقديمها[1].

هناك مصالح سياسية للمساعدات الدولية الفلسطينية فعملية التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يعد من القضايا المهمة لاتمام عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وهذا كان من مخرجات مؤتمر المانحين الذي عقد بعد اتفاق اوسلوا من أجل اخضاع السلطة الوطنية الفلسطينية وفرض بعض الاجندة السياسية على الفلسطينيين، كما ان هناك بُعد امني وان حفظ الامن الاسرائيلي لم يكن ان يتحقق الا من خلال افراد فلسطينيين يتعانون مع الجانب الاسرائيلي.

[1] اسماعيل القاضي: مدير العلاقات الدولية في الأمن الوطني مقابلة شخصية بتاريخ 2013/8/1.

هناك سياسات متعددة يتم تمريرها من خلال المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية وكلها ضمن برامج وخطط توضع من قبل الدول المانحة والتي في مجملها تصب في مصلحة الجانب الاسرائيلي وحماية امنه مما يكون لها اثار سلبية على المستوى السياسي والاقتصادي والتنموي[1].

تحليل نتائج أسئلة المقابلات

نلاحظ من خلال ما سبق أن نتائج اسئلة المقابلات تم التوصل من خلال إجرائها إلى وجهتي نظر مختلفتين حول موضوع "اثر المساعدات الامريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية في الضفة الغربية (دعم القطاع الامني نموذجا)".

بحيث كانت وجهة النظر الاولى تتمثل بالايجابية لدور المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتم تبيان ذلك من خلال النقاط التالية:

- هناك بعض القيود والمحددات التي لا يمكن تجاوزها حول تاثير المساعدات على التنمية السياسية في الضفة الغربية مثل الجهات المتلقية للمساعدات وحجم المساعدات ومراعاة ان السلطة الوطنية الفلسطينية خاضعة للاتفاقيات الدولية.

- ان المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية هي جزء من المساعدات التي تم التعهد بدفعها ضمن اتفاق دولي الولايات المتحدة الامريكية طرف رئيسي فيه لتلبية الاحتياجات الفسطينية.

- المساعدات المقدمة للاجهزة الامنية الفلسطينية تمر عبر وزارة المالية الفلسطينية شانها شان باقي المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث يتم تخصيص مبلغ محدد لهذه المؤسسة من الموازنة السنوية حسن القانون والنظام الفلسطيني للقيام بواجبها ومسؤولياتها.

- بناء على الاتفاق الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والعالم الخارجي (الاسلامي – العربي – الاوروبي – الامريكي وغيرهم) فإن هناك بعض التاثيرات والابعاد التي يمكن

[1] بسام ابو شريف: سياسي فلسطيني مقابلة شخصية بتاريخ 28/ 8/2013.

من خلالها ان تنعكس سلبا على التنمية السياسية في الضفة الغربية مثل طبيعة المساعدات او العمل على تاخيرها احيانا او منع بعض انواع المساعدات من الدخول للاراضي الفلسطينية بسب الرفض الاسرائيلي لذلك.

يتضح مما سبق الى ان أصحاب هذه النظرية الايجابية للمساعدات طرحوا عددا من المبررات والتوضيحات لايجابية المساعدات من ناحية وذكر بعض الاسباب التي يمكن ان تشكل عائق احيانا امام تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية وعلى راس هذه الاسباب الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، حيث اعتبروا ان المساعدات الامريكية والدولية منها يمكن من خلالها تحقيق التنمية وان هذه المساعدات هي بمثابة حق شرعي للفلسطينيين بناءا على الاتفاقيات الدولية بالتعهد والالتزام بهذه المساعدات.

اما فيما يتعلق بوجهة النظر الاخرى والتي يمكن وصفها بالسلبية تجاه المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة الامريكية خاصة والدولية عامة واثرها على التنمية السياسية في الضفة الغربية يمكن توضيحاه بالنقاط التالية:

- ان هذه المساعدات هي عباره عن ارتباط قسري مع الاطراف الدولية الداعمة للسلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ سياسات واجندة خارجية تكون في النهاية لمصلحة الطرف الاسرائيلي ، فاحيانا كتيرة تكون مشروطة واحيانا اخرى تكون مجتزأة او مبتورة... الخ، وكل ذلك ضمن اهداف وسياسات مقصودة تسعى هذه الاطراف ان تبقي السلطة الوطنية الفلسطينية مجرد اداة يتم من خلالها تحقيق الصالح الاسرائيلي.

- ان توجيه المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية واعطاء الاولوية للقطاع الامني انما تهدف الاطراف الداعمة من ذلك تحقيق الامن الاسرائيلي

- هناك علاق بين قضية المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية واعطاء التسهيلات للجانب الفلسطيني وموضوع المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي فان هذه الاخيرة مرهونة بالعملية السلمية ومدى تقديم التنازلات بشكل طردي فكلما زادت التنازلات السياسية زادت بالمقابل المساعدات المقدمة للسلة الوطنية الفلسطينية.

من خلال ما تم تناوله من النقاط انفة الذكر فان اصحاب هذه النظرة السلبية للمساعدات الامريكية والدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية يعتبرون ان موضوع المساعدات برمته هو سياسة مدروسة وموجهة من اجل تحقيق عدد من الاهداف السياسية والامنية والاقتصادية لصالح الجانب الاسرائيلي وتشكل اسرائيل طرف رئيسي في هذا الموضوع، وبغض النظر عن طبيعته يكون مرهون بالموافقة الاسرائيلية وبالتالي لا يمكن ان تكون هناك تنمية حقيقية في ظل كل هذه التحديات والمعيقات التي تحيط بهذه المساعدات.

النتائج والتوصيات

النتائج

ان المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية جاءت بناء على اتفاقيات تعاون بين الدول المانحة بهدف مساعدة الشعب الفلسطيني في المجالات الأقتصادية والانسانية وتطوير المقومات اللازمة للتنمية المستدامة، فبعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في 13 ايلول 1993 بواشنطن تلاه عقد مؤتمر للمانحين بهدف تقديم المساعدات المادية والمعنوية لمنظمة التحرير الفلسطينية وانشاء السلطة الوطنية الفلسطينية والتي ستولى أدارة الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ارتبطت المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية بأحداث ومواعيد مختلفة أدت الى تذبذب المساعدات سواء بالزيادة او النقصان بحيث كان للطرف الأسرائيلي اليد الطولى في وضع المشاكل والمعوقات للحد من المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية فظهرت هناك عدة مشكلات كان لها دور كبير في اعاقة التنمية في فلسطين فزيادة الأغلاقات الأسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية، المماطلة في اصدار التراخيص لعدة مشاريع بالأضافة الى المعارضة الأسرائيلية المباشرة لأنشاء مشاريع تنموية، كل ذلك أدى الى أعاقة التنمية ومنها السياسة في فلسطين.

كان الأهتمام بشريحة معينة وخصها بالمساعدات ملموس وواضح ونقصد هنا تخصيص جزء من المساعدات للجانب الأمني الفلسطيني وهو ما تم دراسته ومناقشته في هذه الدراسة وتم الحصول بعد التمحيص والتحليل الى النتائج التالية:

1. ان هناك علاقة استراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل تكون من خلالها جميع الممارسات الأمريكية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية في مصلحة الطرف الأسرائيلي سواء من خلال الخطط والبرامج التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية كخارطة الطريق او من خلال المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

2. ان السلطة الوطنية الفلسطينية لا تملك الصلاحيات بتوجيه المنح والمساعدات المقدمة لديها حسب خطط وبرامج وطنية تعزز التنمية والتطور الأقتصادي وتعزيز حالة الصمود الفلسطيني.

3. فيما يتعلق بالتدريب لأفراد الأجهزة الأمنية يهدف لخلق عقيدة امنية فلسطينية تكون اولى اولوياته حماية اتفاقية اوسلو وفق المنظور الأمريكي والذي يهدف الى حفظ الأمن الأسرائيلي وتغيب الأحتياجات الأمنية الفلسطينية مقابل ذلك.

4. ان المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية هي بمثابة أداة من أجل تحقيق الأمن الإسرائيلي من خلال افراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية كما انها أداة ضغط من اجل تحقيق التنازلات للجانب الأسرائيلي في سبيل العملية السلمية.

5. ان سياسة المساعدات الخارجية هي عبارة عن سياسة ممنهجة، فالمساعدات الخارجية عامة والأمريكية بشكل خاص أولت اهتمام للجانب الأمني يكون هدفه تحقيق الأمن للجانب الإسرائيلي بناء على الرؤيا الأمريكية.

6. ساهمت المساعدات الخارجية والأمريكية منها في تغطية الألتزامات التي تحتاجها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق الأمن، كما انها ساعدت على تحسين الأداء والجاهزية لهؤلاء الأفراد والتي يمكن ان نلحظها بشكل يومي.

7. ان للمساعدات الخارجية والامريكية منها اهداف ومصالح سياسية تكون قناة المساعدات هي الوسيلة التي من خلالها اخضاع السلطة الوطنية الفلسطينية وفرض الاجندة الخارجية عليها، كما ان البعد الأمني يهدف الى حفظ الامن الاسرائيلي بالتعاون بين الجانب الفلسطيني والاسرئيلي.

8. حتى مع كل الاتفاقيات بين الاطراف المانحة لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية والنهوض بالوضع السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي والانساني من اجل تحقيق التنمية في الاراضي الفلسطينية لاحظنا بأنه عندما تقدم الجانب الفلسطيني بطلب العضوية من الامم المتحدة وكسب الاعتراف الدولي قامت الولايات المتحدة بقطع جزء من المساعدات وتجميد

جزء اخر الامر الذي يوضح مدى ارتباط المساعدات الخارجية بالمواقف السياسية الفلسطينية هذا من ناحية وانها تمثل أداة للضغط والتعبير عن مدى الانحياز الامريكي للجانب الاسرائيلي من ناحية اخرى.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة وجود خبراء أمنيين فلسطينيين ضمن القائمين على تخطيط الدورات التدريبية المقدمة من الجانب الأمريكي للأجهزة الأمنية الفلسطينية والتأكيد على أن هذه الدورات تخدم الصالح الفلسطيني وتلبي الاحتياجات الحقيقية لقطاع الأمن الفلسطيني بما يخدم مصالح المجتمع الفلسطيني.

2- إن المساعدات الأمريكية فيها الغث والسمين لذا لابد من الاستفادة من ايجابياتها والانتباه لسلبياتها قدر المستطاع، إذ أنه من الضروري تعزيز ايجابيتها مثل الخبرات الأمنية التي قد تفيد رجل الأمن الفلسطيني في عمله وتلافي سلبياتها.

3- ضرورة أن يتم ترشيح من يلتحقون بالدورات التدريبية الأمريكية من خلال دائرة فلسطينية مختصة وضرورة أن يتم الترشيح على أساس معيار الكفاءة والجدارة دون أي تدخل خارجي في هذا الأمر.

4- ضرورة تعزيز مبدأ المسائلة في الأجهزة الأمنية وصولا إلى الإصلاح المنشود ولابد أن يكون هذا الأمر نابع من القرار الفلسطيني دون أي تدخل خارجي.

5- على المستوى السياسي يجب على السلطة الفلسطينية أن نبحث عن قنوات جديدة للمساعدات المالية من أجل التخلص من القيود والضغوط الأمريكية، بحيث تكون هذه القنوات بمثابة سبيل بديلة للحصول على المساعدات المالية.

6- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الذي يمس شريحة كبيرة وقطاعا واسعا من أفراد المجتمع الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أحمد، أحمد كمال: **التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، الدار العلمية، مصر، 1967.

الأزعر، محمد: **النظام السياسي والتحول الديموقراطي في فلسطين**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ط1، رام الله، فلسطين، 1996.

بلتهم، شارل: **التخطيط والتنمية**، ترجمة اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة، 1966.

حمدوش، رياض: **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية**، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

خليل، محمد: **توجه التنمية في فلسطين**، معهد الأبحاث التطبيقية أريج، 2010.

الزيات،عبد الحليم: **سوسيولوجيا بناء السلطة الطبقه..القوة..الصفوة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.

سعيد، نادر: **فلسطين والتنمية البشرية**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2005.

شراب، ناجي صادق: **التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا**، مكتبة دار المنارة، ط2، بدون سنة نشر.

صالحة، رائد: **دراسة في جغرافية التنمية**، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين، 2008.

العمد، عدنان وباسل عورتاني: **الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية**. بكدار، القدس، 1999.

غليون، برهان: **المحنة العربية الدولة ضد الأمة.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993م.

فريجات، غالب: **على طريق التنمية السياسية،** ط1، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

القصبي، عبد الغفور رشاد: **التطور السياسي والتحول اليدموقراطي (التنمية السياسية وبناء الأمة)،** ط2، جامعة القاهرة، 2006.

مسعود، سميح: **تحديات التنمية العربية،** المركز الكندي لدراسات الشرق الاوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2010.

المشاط، السيد عبد المنعم: **التنمية السياسية في العالم الثالث،** مؤسسة العين للاعلام، العين، 1988.

المشاط، عبد المنعم: **التربية والسياسة،** دار سعاد الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1992.

الرسائل الجامعية

أبو حماد، ناهض محمود: **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة(2000–2010) دراسة ميدانية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

ثابت، عكرمة: أثر **التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقة التنمية والعملية الديمقراطية،** بحث مقدم استكمالا لمساق مناهج البحث العلمي، قسم العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، 2010.

درويش، عبد العزيز: **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية" "فتح، وحماس" إنموذجاً،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010.

الطويل، يوسف: **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود وإسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-2009**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهرة، غزة، فلسطين، 2011.

عبد الرحمن، برهان: **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين (جامعة النجاح انموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، 2010.

المجلات والصحف

الأغا وفيق حلمي ونسيم حسن أبو جامع: ***إستراتيجية التنمية في فلسطين***، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**، سلسلة العلوم الإنسانية، تشرين الاول، 2010، المجلد12 ، العدد1 .

صحيفة الأيام الفلسطينية، الثلاثاء الموافق2002/4/30

عبد الشكور، موسى: ***المعونات الأميركية وسيلة استعمارية ثمنها باهظ***، **مجلة الوعي**، العدد 311 السنة السابعة والعشرون، تشرين الثاني.

لبد، عماد سعيد: ***المعونات الأمريكية (إسرائيل – مصر – السلطة الوطنية)***، **مجلة رؤية**، العدد ثلاثون، تشرين أول، 2007.

لبد، عماد سعيد: ***تجربة السلطة الفلسطينية في إستغلال المساعدات الدولية***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.

محمود، خالد: **من المستفيد من المساعدات الأمريكية للسلطة**، اسلام تايمز العربية، الأحد 7 تشرين الأول 2012.

التقارير والوثائق

برنامج دراسات التنمية البشرية – **تقرير التنمية البشرية 2002** –رام الله –فلسطين

البنك الدولي، **تنمية الأراضي المحتلة والاستثمار في السلام.**(أيلول 1993)، ص6.

ترتير، علاء: **المساعدات والتنمية في فلسطين: أي شيء إلا العلاقة المباشرة هل تساهم المساعدات في التنمية؟**، معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2012.

جابـــر، إبراهيم سالم: **التمـــويـــل الأجنبـــي، الـــواقـــــع..... والتحديـــــات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفـــاق التنميـــة والتحديـــات المعـــاصـــرة "، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8 – 9 مايو 2005م.

شعبان، رضوان علي: **نحو استراتيجيه تنموية فلسطينية**، ماس، سبتمبر، غزة، 1999.

صالح، محسن محمد: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.

عبد الكريم، نصر: **مستقبل المساعدات الدولية والخيارات الممكنة لتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية**، ورقة عمل مقدّمة في ورشة العمل الثالثة بعنوان "المساعدات الدولية: هل هي شر ضروري للتنمية في الاراضي الفلسطينية، جامعة بيرزيت، 2012/2/28.

كنيكمايز، إلين وغلين كيسلر: **عملية تدريب القوات الفلسطينية: تشوهات السياسة والمماطلة والتأخير**، ترجمة خاصة بمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عن الواشنطن بوست الأمريكية 2008/3/15.

مركز الزيتونة، (2012)، **تقرير التقدير الاستراتيجي 48، أزمة المالية العامة الفلسطينية: مداواة العرَض وإبقاء المرَض**، مركز الزيتونة، بيروت، لبنان.

مركز دراسات التنمية البشرية، **تقرير التنمية البشرية**، 2004

المصري، هاني: **تقدير استراتيجي (40): مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/12/22، بيروت، لبنان.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس، **نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني،** 2005

معهد السياسة الاقتصادية الفلسطينية، **التنمية الفلسطينية المتعثرة،** رام الله،2005 .

وثيقة اعلان الاستقلال، الجزائر، 1988

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير المساعدات الدولية،** الربع الثالث والربع الرابع 2001

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خِطة التنمية الفلسطينية (1998-2000).**

وزارة المالية الفلسطينية، **خطة التنمية الفلسطينية 1999- 2003،** رام الله، فلسطين.

المقابلات

ابو دخان، نضال: مدير الأمن الوطني **مقابلة شخصية** بتاريخ 8/1 /2013.

ابو شريف، بسام: سياسي فلسطيني، **مقابلة شخصية.** بتاريخ 28/ 8/2013.

سُرداح، مهدي: مدير التخطيط والتدريب في الأمن الوطني **مقابلة شخصية.** بتاريخ 2013/8/1.

عبد الحق، يوسف: أكاديمي فلسطيني **مقابلة سخصية** بتاريخ 2013/7/15.

عميرة، حنا: **مقابلة شخصية.** بتاريخ 2011/11/29

القاضي، اسماعيل: مدير العلاقات الدولية في الأمن الوطني، **مقابلة شخصية.** بتاريخ 2013/8/1.

مسمار، خالد: **مقابلة شخصية،** قناة العربية، الثلاثاء 10 يوليو 2012.

المراجع الأجنبية

Aisling Byrne, ***Businessmen Posing as Revolutionaries General Dyton and the*** **"New Palestinian Breed"**,, Nov, 2009.p7

J. D. Crouch 2, Montgomery C. Meigs, Walter B. Slocombem, Security First: **U.S. Priorities in Israeli-Palestinian Peace Making, The Washington Institute for Near East Policy**, 2008, p12.

Jim Zanotti, **U.S. Foreign Aid to the Palestinians, Congressional Research Service**, April 4, 2012. p2

John M, Steven W, Aron F, Denis R, Shlomo A, Zebegneho B, **The War over Israel's Influence Foreign Policy**, July-Aug- 2006, p2.

Robert Hunter, Seth Jones , **Building a Successful Palestinian State : Security, RAND Corporation**, 2006, p3

U.S. State Department, **FY2012 Congressional Budget Justification for Foreign Operations**, Congressional Research Service, May 31, 2011

مواقع الانترنت:

البرغوثي، مصطفى: المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهها (2000)، الملتقى الفكري العربي، العدد22، http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=66.

بيومي، علاء: الوحدة الفلسطينية وسيف المساعدات الأميركية، موقع مفكرة الاسلام، الخميس 08 سبتمبر 2011، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/10/1

تقرير منشور على موقع بي بي سي العربي يوم الاثنين 2012/4/23، بعنوان الكونغرس ينهي تجميد 147 مليون دولار للفلسطينيين، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/10/3 http://arabic.cnn.com/2012/business/3/24/palestinian.funding/index.html

شبكة الأردن اليوم الإخبارية، الكونجرس يتجه لصرف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، تم الوصول إليه بتاريخ 2012/5/10، http://www.news-jo.com/archive/news/pal/8620-2013-02-19-08-46-55.html

شبكة الرباط الفلسطينية، إقرار المساعدات الأمريكية، منها نصف مليار للسلطة الفلسطينية و208 مليار لاسرائيل، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/5/10، http://www.alrepat.com/2009/12/28.html

شبكة فلسطين للحوار، تقرير بعنوان: لمساعدات الخارجية للسلطة زادت 200% والفقر بين الفلسطينيين والدين العام في ازدياد، تم الوصول إليه بتاريخ 2013/5/3، .http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=874533

الشولي، صبا: العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية و المؤسسات الفلسطينية الغير حكومية 2006، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، .www.wafainfo.ps/pdf/fact_93.pdf

ظاهر، فارس فائق: تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، شبكة أمين الاعلامية، ديسمبر، 2010.

موقع الأونروا على الانترنت http://www.unrwa.org

وزارة التخطيط الفلسطينية عام 2012م http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=257

Jeremy m. sharp, U.S. foreign aid to israel. https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

www. state.gov\p\near\rls\2007\85455.htm

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج التخطيط والتنمية السياسية

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: "**المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية دعم (الجهاز الأمني نموذجاً)** "

لذا يرجى من حضرتكم الإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي فقط من اجل الوصول الى الهدف الرئيس وهو توضيح اثر المساعدات الامريكية المقدمة للاجهزة الامنية على التنمية السياسية في الضفة الغربية.

شاكرين لكم حُسن التعاون

الباحث:سائد ياسين

بيانات شخصية

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية، وذلك بوضع إشارة (×) في المكان المناسب:

1. الجنس:

( ) ذكر ( ) أنثى

2. سنوات الخبرة الوظيفية:

( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5–10 سنوات ( ) أكثر من 10 سنوات

3. المؤهل العلمي:

( ) دبلوم فأقل ( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا

4. الرتبة:

المستوى الاول: ( ) ملازم ( ) ملازم أول

المستوى الثاني: ( ) نقيب ( ) رائد

( ) مقدم

المستوى الثالث: ( ) عقيد ( ) عميد

( ) لواء.

5. مكان العمل: _____.

القسم الثاني: يرجى وضع علامة (×) في الخانة التي تنطبق عليك.

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
أ-	**أثر المساعدات المالية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية**					
1	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في مستوى الأداء من خلال وضع خطط وبرامج أكثر وضوحاً وفاعلية للأجهزة الأمنية الفلسطينية.					
2	من المعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في تعزيز الانقسام الفلسطيني.					
3	أرى أن المساعادات المالية الأمريكية مشروطة بموقف السلطة من عملية السلام.					
4	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية هي نتاج سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على الموارد الفلسطينية.					
5	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية تعزز هامش الديمقراطية وحرية الرأي في مؤسسات المجتمع المدني.					
6	ليس بمقدور السلطة الوطنية الفلسطينية استغلال المساعدات المالية الامريكية لتمكينها من الاستقلالية وتنفيذ سياساتها التنموية.					
7	ان الاهتمام الامريكي بالدعم المالي للاجهزة الأمنية هو احدى اجراءات الادارة الامريكية لتحقيق مصالحها في المنطقة.					
8	ساهمت المساعدات المالية الأمريكية في تحسين صورة رجل الامن في الشارع.					
9	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية ساهمت في خلق نظام رقابة للاجهزة الامنية سواء على المستوى الاداري والمالي.					
10	ساهمت المساعدات المالية الأمريكية في احداث تنمية حقيقية في الاراضي الفلسطينية.					

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
11	أعتقد أن المساعدات المالية الأمريكية لا تراعي الاحتياجات التنموية في المجتمع الفلسطيني.					
12	لا تصل المساعدات الأمريكية لجميع شرائح الشعب الفلسطيني.					
13	زادت المساعدات الأمريكية من تبعية الاقتصاد الفلسطيني.					
14	حسنت المساعدات الأمريكية من البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني.					
15	أعتقد أن المساعدات الأمريكية تعزز الناتج المحلي الفلسطيني.					
ب-	**أثر الدورات التدريبية المقدمة للأجهزة الأمنية في السلطة الوطنية الفلسطينية**					
1	أعتقد أنه يتم اختيار من يخضعون للدورات التدريبية الأمريكية ضمن شروط خاصة.					
2	تهدف الدورات التدريبية الأمريكية إلى حفظ وتعزيز أمن المواطن الفلسطيني.					
3	لا تهتم الدورات التدريبية الأمريكية بالاحتياجات الأمنية الفلسطينية.					
4	ترسخ الدورات التدريبية الأمريكية حقوق الإنسان لدى أفراد الأجهزة الأمنية.					
5	أعتقد أن الدورات التدريبية الأمريكية تساعد في تطوير المؤسسات الأمنية في الأراضي الفلسطينية.					
6	يمكن الدورات التدريبية الأمريكية أن ترسخ مفاهيم الديمقراطية لدى أفراد الأجهزة الأمنية.					
7	تنمي الدورات التدريبية الأمريكية المهارات الاستخباراتية لدى أفراد الأمن.					

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
8	تركز الدورات التدريبية الأمريكية على تنمية قدرة أفراد الأجهزة الأمنية في مكافحة "الارهاب".					
9	اعتقد أن الدورات التدريبية الأمريكية تلائم الاحتياجات الأمنية الفلسطينية.					
10	ساعدت الدورات التدريبية الأمريكية في اصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية.					
11	أعتقد أن الدورات التدريبية الأمريكية في تساعد في تعزيز مبدأ المساءلة على الأجهزة الأمنية.					
12	أعتقد أن المساعدات الأمريكية ساهمت في تنمية أداء أفراد الاجهزة الامنية بالقيام بالواجبات.					
13	ساهمت المساعدات الامريكية في تعزيز سلطة القانون في المجتمع الفلسطيني.					
14	ارى ان المساعدات الامريكية تساعد في تقليل نسب الجريمة في المجتمع الفلسطيني.					
15	ساعدت المساعدات الامريكية في تعزيز فرص اقامة الدولة الفلسطينية.					

ملحق (2): اسماء المحكمين

- الدكتور: سهيل صالحة
- الدكتور: نايف أبو خلف
- الدكتور: محمود رمضان
- الدكتور: عبد الفتاح الشملة

ملحق (3): أسئلة المقابلات

السؤال الأول:

كيف تقيم اثر المساعدات الامريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية في الضفة الغربية؟

السؤال الثاني:

ما هو الهدف التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتحقيقه من خلال تقديمها مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

السؤال الثالث:

لماذا تولي الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً لقطاع الأمن الفلسطيني وتخصيص ميزانية خاصة له من المساعدات؟

السؤال الرابع:

هل ساهمت المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية في تحسين أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية؟

السؤال الخامس:

ما هي الأبعاد السياسية والأمنية للمساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة المقدمة منها للاجهزه الأمنية الفلسطينية؟

ملحق (4): كتاب تسهيل مهمة موجه من الدراسات العليا

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
مكتب العميد

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies
Dean's Office

التاريخ : 2013/2/12

لمن يهمه الأمـــر

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب/ ساند تحسين حافظ ياسين، رقم تسجيل 10853740
تخصص ماجستير تخطيط وتنمية سياسية

تحية طيبة وبعد،

الطالب ساند تحسين حافظ ياسين/ رقم تسجيل 10853740 تخصص ماجستير تخطيط وتنمية سياسية في كلية الدراسات العليا، وهو بصدد إعداد الاطروحة الخاصة به بعنوان:

(المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية "دعم جهاز الامن نموذجاً")

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمته في جمع معلومات لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

عميد كلية الدراسات العليا

د. محمد أبو جعفر

فلسطين، نابلس، ص.ب 707، هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل:2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق (5): كتاب تسهيل مهمة موجه من مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية

جامعـــــة
النجـــاح الوطنيـــة
مكتب نائب الرئيس للشؤون الاكاديمية

An-Najah
National University
Vice President Office for Academic Affairs

الرقم: ن ك ص/ ٢٧ش/٢٠١٣
التاريخ:٢٠١٣/٢/٢٨

حضرة اللواء نضال ابو دخان المحترم
قائد قوات الأمن الوطني

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تسهيل مهمة

تهديكم جامعة النجاح الوطنية أطيب التحيات ونعلمكم بأن الطالب **سائد تحسين حافظ ياسين** طالب ماجستير تخصص تخطيط وتنمية سياسية وهو بصدد اعداد الأطروحة الخاصة به بعنوان " **المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية "دعم جهاز الأمن نموذجا")**

يرجى من حضرتكم الايعاز للمعنيين في قوات الأمن الوطني تسهيل مهمة الطالب في جمع المعلومات وتوزيع استبانة على موظفين الأمن الوطني وعمل مقابلات شفوية علما بأن الدراسة لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

نائب الرئيس للشئون الأكاديمية
أ.د. ماهر النتشه

نسخه: د. عميد كلية الدراسات العليا.

نابلس- ص.ب. 7،707 هاتف 2345113/7 -2341128- 2346262-2345560-2345677 (09) فاكسميل: 2345982 (09) (972)
Nablus - P.O.Box 7,707 Tel. (972) (09) 2345677 ,2345560,2341128,2345113/7 Ext.(2217)
Facsimaile: (972) (09) 2345982 Email: natsheh@najah.edu Web Sit: www.najah.edu

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

U.S Aid to the Palestinian Authority and its Role in Political Development in the West Bank (Security Sector as Amodel)

By
Saed Tahseen Hafez Yaseen

Supervised by
Dr.Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2014

U.S Aid to the Palestinian Authority and its Role in Political Development in the West Bank (Security Sector as Amodel)

By
Saed Tahseen Hafez Yaseen
Supervised by
Dr.Ra'ed N'erat

Abstract

This study aims at identifying the US AIDS for the Palestinian National outherity and its role in the fulfillment of the political development in the west bank.(support the Palestinian national security as Amodel). The researcher used two research methodologies to fulfill this ;which are (a): The questionnaire (the qualitative analysis) to identify the perspictives of the security workers for the role of the US AIDS for the Palestinian National authority for the political development in the west bank. The second methodology which is the interview, (the qualitative analysis) and to know from the anyone related to the field, wether they are employees in the Palestinian national security academic workers or any figuers connected to the USAID.

In order to achieve that,the workers in the national Palestinian security had been selected as a sample for the study.in addition to the selection of people related to the study.wether from the same sample or externals to accomplish the interview.

The study tends to answer the main question:

“what is the impact for the USAIDS which are provided to the P.N.A and its security in the west bank ? the emphasis of this question is about the

analysis of those American aids as monetory liquidity or as training courses for the security and what is the impact of the political development in the west bank ?

The researcher in the first chapter initiates the study plan which contains:(the introduction), (the research questions,proplems of the study and the hypotheses of the study). The plan also includes the significance of the study and the purposes in which the researcher tends to be accurate and analytical to gian the information to conclude the required results the plan includes as well the research methodology the sample.the study with all its sections.in addition to literature review which can be beneficial to the study.in the second chapter “the theoretical frame “ the researcher did his best to include as much vital information as he can related to the theoretical perspective. therefore the researcher defined development in general and the political development in particular with its theories. the researcher mentioned as well the development in Palestine and its development phases and its obstacles.The researcher had illustrated the international aids including the USAIDS for the P.N.A quantitatively and the way to spent and how does it related with the Palestinian political events and situations ,and its impact on the political development in Palestine.

The researcher conducted the American vision for the Aids with its political and security diminutions on the political development in palestine in addition to the impact of the Palestinian request for the mempership in the UN on the American aids for the P.N.A with the same chapter.

The researcher also investigates the method and procedures for this study includes the study method and its community and its sample as well as the study instrument whether it is valid or not and its constancy. Also the procedures and variables and to analyse it statically to conclude the aimed results.

In the fourth chapter the researcher illustrated the results and analysed those results which are related to the study questions and hypotheses and what he had concluded from the interviews and discussion that to come up with a number of results and recommendations. the most important results are:

1- There is a strategic relationship between the USA and Israel in which all the American practices for the P.N.A for the israel favour , whether through plans and programms offers by the USA and the “RAOD MAP” or through the aids offered to the P.N.A

2- The American and the foreign aids contributed to cover the commitments of the P.N.A to achieve security. It also helped to improve the performance and readdress for those individuals which are noticed daily.

3- Even with all the agreements between the offering parties to support the P.N.A and develope the political security economical social and human situation for the aim of achieving the development on the Palestinian lands we noticed that when Palestinian party requested the UN

membership to gain the international recognition the USA cutted apart of the aids and froze another part. this illustrated how the foreign aids are connected with the Palestinian political situation , from one aspect, also they represent a pressure tool and to express how the American part is for the Israeli side prejudice.

The most important recommendation are:

1. The us aids may be position or negative so we have to benefit from its advantages and pay more attention to its disadvantages as possible as security experiences which may be beneficial to the palestinian security man in his work to avoid its disadvantage which aims to change these departments to a tool in Israel hand to hit with it when ever it likes.

2. The necessary of the principle in the security department to a chieve the intended development. This has to be purely formal by the Palestinians not by for interference.

3. Politically speaking the Palestinian nationality has to search for new financial aids to get rid of Americans resections and pressures. These channels have to be alternatives to gain the financial aids such as seeking help from Russia for example not in particular.

4. The necessity of conducting more studies about the same subject which affects number of the Palestinian community members.